وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب: حمري نجود

تحت عنوان

سياسات التجارة الخارجية الجزائرية إثر انخفاض أسعار النفط 2014 – 2017

تحت إشراف الدكتور:
فرحات عباس

أعضاء لجنة المناقشة :

أ .د خليلي أحمـد	أستاذ	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.د فرحات عباس	أستاذ	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
أ.د قليـــل فريـــد	أستاذ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله .... أمي الحنونة

اللهم اشفيها واكشف الضر عنها مثلما كشفته

عن سيدنا أيوب

إلى من شجعني للتميز والنجاح

إلى من دعمني ووقف بجانبي فكان

سببا في عودتي للدراسة

زوجي ورفيق دربي..... جمال

إلى ملائكتي في الحياة

إلى من أضفى وجودهم معنى وبصمه لحياتي

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة

إلى رياحين حياتي أولادي .....رجاء، لينة،

شمس الدين آدم، محمد الأمين

إلى من هم أكرم منا مكانة .... شهداء فلسطين

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

شكـر وعرفـــان

" كن عالما ...فإن لم تستطع فتعلم، فإن لم تستطع فأحب العلماء فإن لم تستطع فلا تبغضهم "

الحمد لله ملئ السنوات والأرض

الحمد والفضل لله أولا وأخيرا الذي وفقني وأمدني القوة والإرادة لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان لأستاذي المشرف فرحات عباس على ما بذله من جهد في متابعة هذا العمل

وفي الأخير أود أن اشكر كل الأساتذة والباحثين الذين استفدت من علمهم واقتبست من أعمالهم لإنجاز هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الإهداء

الشكر

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال .....

مقدمة ..... أ–د

الفصـل الأول: الإطـــار النظري للتجـــارة الخارجيـــة

تمهيد 6

المبحث الأول: نشأة التجارة الخارجية وأهميتها 7

المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية وعوامل نشأتها 7

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية 8

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية 9

المطلب الاول: النظرية التقليدية الكلاسيكية 9

المطلب الثاني: النظرية النيوو كلاسيكية 12

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التبادل الدولي 13

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية 15

المطلب الاول: مفهوم السياسية التجارية واهدافها 15

المطلب الثاني: تصنيف سياسات التجارة الخارجية 16

خلاصة الفصل 19

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية من الاحتكار إلى التحرير واستراتيجيات التنمية

تمهيـد 21

المبحث الاول: التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط 1963–1989 ... 22

المطلب الاول: الرقابة على التجارة الخارجية واستراتيجية ال تنمية1963–979 22

المطلب الثاني: الاحتكار في التجارة الخارجية واستراتيجية التنمية 1971–1989 24

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق 1989–1998 28

المطلب الاول: التجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية الأولية 1989.1993 28

المطلب الثاني: التجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية المعمقة 1994.1998 30
المطلب الثالث: أثر الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في تحقيق النمو الاقتصادي 31
خلاصة الفصل 34

الفصل الثالث: واقع التجارة الخارجية الجزائرية 2001 -2017

تمهيد 36
المبحث الأول: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل انتعاش أسعار النفط 37
المطلب الأول: الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع استعار النفط في الأسواق العالمية 37
المطلب الثاني: السياسة التنموية للجزائر إثر انتعاش النفط 2001.2014 38
المطلب الثالث: أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2001.2014 48
المبحث الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل انخفاض أسعار النفط2014 .2017 50
المطلب الأول: أسباب تهاوي أسعار النفط في السوق العالمية 50
المطلب الثاني: تداعيات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الوطني 52
المطلب الثالث: سياسات الحكومة لإدارة أزمة انخفاض أسعار النفط 58
المبحث الثالث: الجغرافيا الاقتصادية للجزائر اقتصاد بديل (معالم السياسة التجارية مستقبلا) 62
المطلب الأول: قطاع الزراعة 63
المطلب الثاني: قطاع السياحة 66
المطلب الثالث: قطاع الصناعة 70
المطلب الرابع: ثروات الجزائر 72
خلاصة الفصل 74
خاتـمة 76
قائمة المراجع والمصادر 82

فهرس الجداول والأشكال

رقم الجدول	البيـــــان	رقم الصفحة
01	يوضح نظرية القيمة المطلقة	10
02	يوضح نظرية الميزة النسبية	11
03	تحديد الرسوم الجمركية حسب قانون (63\413)	22
04	المبادلات التجارية الخارجية خلال الفترة 1980. 1985	26
05	نطور حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الخام ورصيد الميزان التجاري **1980. 1989**	27
06	الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990 .1999	31
07	تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار 1993 . 1998	32
08	تطور المديونية الجزائرية 1990.1999	32
09	تطور الاحتياطي الإجمالي الجزائري خارج الذهب 1990 .1999	33
10	تطور الأرصدة المالية لصندوق ضبط الإيرادات للفترة 2000 .2014	39
11	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001.2004	40
12	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 .2009	41
13	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014	42
14	الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالناتج الداخلي الخام	46
15	أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2014)	48
16	الميزان التجاري الجزائري للفترة 2014.2017	52
17	الميزان التجاري الجزائري لسنتي 2016 .2017	53
18	معدل التضخم للفترة 2014.2017	55
19	احتياطات الصرف وموارد صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2014.2017	56
20	سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 2012.2017	57

الأشكـــال

رقم الجدول	البيـــــان	رقم الصفحة
01	استخدامات صندوق ضبط الموارد	**39**
02	الصادرات الجزائرية للفترة 2014.2017	**54**
03	الواردات حسب مجموع المنتجات 2015 .2017	**55**

مقدمة

مقدمــة عامـــــة:

تعتبر التجارة الخارجية أحد ركائز العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة التخصص والتقسيم الدولي للعمل، فهي تربط العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، وقد غدت عمليات تدويل وعولمة الإنتاج ورأس المال والجوانب الاساسية لحياة الإنسان والمجتمع التي تؤثر في الاقتصاد العالمي، وتعمل على تغييره بصورة جذرية بحيث صار الترابط والتكامل المتزايد هو السمة الأساسية للتطور العالمي في الحقبة الراهنة

إن التجارة الخارجية تلعب دورا كبيرا في اقتصاد الدول و ذلك من خلال الدخل المتولد عن قطاع الصادرات فمهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول و مهما اختلفت النظم السياسية أو الاقتصادية فإنه لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها تجاريا ، لان هذا الانعزال سوف يجبرها بان تكتفي ذاتيا من كل المنتجات كما انها لا تقوم بتصدير فائض منتجاتها و هذا سوف يزيد من صعوبة مهمة تنمية البلد وبالتالي لا تستطيع رفع مستوي معيشة افرادها ، و عليه فإنه يتوجب على الدولة ان تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول و ذلك بتصدير منتجاتها التي تتميز فيها بميزة نسبية و تقوم باسترداد فائض منتجات الدول الاخرى .

عرفت التجارة الدولية أكثر فتراتها ازدهارا وهذا بفضل دعم سياسة التحرر الاقتصادي التي انتهجتها العديد من دول العالم، كل هذا وغيره جعل العالم أكثر ارتباطا في التجارة والتمويل، والجزائر وعلى غرار مختلف الدول النامية عكفت و منذ استقلالها على اتخاذ إجراءات و تدابير لتنظيم سياستها التجارية الخارجية بما يخدم أهدافها الاقتصادية التي حددتها و التي تفرضها ظروف كل فترة حيث تنوعت هذه السياسات بتنوع الظروف الاقتصادية و الايديولوجيات السياسية التي حكمت البلاد ، بدءا بالرقابة الإدارية للتجارة الخارجية مرورا باحتكار الدولة وصولا إلى مرحلة الانفتاح و التحرير التجاري الذي لم يكن خيارا بالنسبة للجزائر و إنما حتمية فرضها التحول إلى اقتصاد السوق ، حيث قامت بإصلاحات اقتصادية عميقة تنوعت بين التجارية و المالية و النقدية سعيا منها إلى تحرير تجارتها الخارجية والرفع من قدراتها التنافسية ، التي تعتبر من المحاور التنموية الكبرى لتحقيق فعالية الاقتصاد الجزائري في الأسواق، كما سعت الجزائر إلى تجسيد آليات التحرير التجاري فقامت بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وعقد اتفاقية الشراكة التي تدعم انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

مع بداية الألفية الجديدة استهلَّت الحكومةُ الجزائرية هذا القرن ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 الذي يعبر عن الإنفاق العامّ ذي الاتجاه الكينزي؛ حيث خصَّصت الحكومةُ الجزائرية له مبلغ ضخما حوالي 432 مليار دولار لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، لكن مع انهيار أسعار النفط في جوان 2014 في السوق العالمية دخلت الدولة في أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة،

حيث كل المؤشرات اليوم تدل على خطورة الوضع. هذاما يبين أن استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي خدمت الجزائر بصورة أفضل في زمن البحبوحة المالية فقدت مفعولها تماما بعد انهيار أسعار النفط.

ومما سبق تتضح معلم إشكالية البحث

إشكالية البحث:

إن مشكلة البحث تتمثل في طرح السؤال الجوهري التالي: هل سياسات التجارة الخارجية الجزائرية المنتهجة اليوم تمكنها من التحرر من تبعية النفط؟

. هذه الإشكالية تحتم علينا طرح مجموعة من الأسئلة:

. ـ ما مدى تأثير انخفاض أسعار الفط على الاقتصاد الجزائري بعد سنة 2014؟

. ما هي السياسة التجارية التي انتهجتها الجزائر لإدارة أزمة تدهور أسعار النفط؟

ـ ماهي الحلول الممكنة للتحرر من تبعية النفط؟

فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة كان علينا وضع الفرضيات التالية:

ـ التجارة الخارجية في الجزائر تعتمد على هيمنة الصادرات النفطية بالرغم من مبلغ الإستثمارات الضخم الذي رصد لترقية الصادرات خارج المحروقات .

ـ السياسات المؤقتة للحكومة أدت إلى تخفيض فاتورة الواردات .

ـ يتأثر سعر البترول بتقلبات السوق النفطية العالمية التي تنعكس مباشرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني .

. أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى:

ـ الوقوف على نقائص ومعوقات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.

. مكانة الجزائر اليوم في سوق النفط بعد انخفاض أسعاره (هل وجدت مكانا لها؟)

. وجود قطاعات حساسة وأكثر إنتاجية تعتبر عصب الاقتصاد الجزائري بعيدا عن إيرادات النفط.

أهمية البحث:

تستوحي هذه الدراسة أهميتها في ظل التطورات السريعة التي عرفتها العلاقات الاقتصادية الدولية والعولمة الاقتصادية والاتجاه نحو تحرير الاقتصاد العالمي في وقت أصبحت التجارة الخارجية مرتبطة بعامل السيادة خاصة وأن الجزائر تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث خاضت الكثير من الإصلاحات والتعديلات في قوانينها سعيا منها لتحرير تجارتها الخارجية.

لكن تداعيات تهاوي أسعار النفط منذ 2014 إلى يومنا هذا والتي أثرت تأثيرا سلبيا على معالم الاقتصاد الوطني بشكل عام أجبرت الدولة البحث عن سياسات واضحة المعالم لإدارة الأزمة بعيدا عن القطاع الريعي.

دوافع الدراسة:

إن اختيارنا لهذا الموضوع نابع عن قناعة شخصية وهي الرغبة في دراسة واقع سياسة التجارة الخارجية الجزائرية في ظل المستجدات التي طرأت نتيجة انخفاض أسعار النفط في جوان 2014، أما الدوافع الموضوعية فهي تندرج ضمن النقاشات التي تصب حول موضوعنا الذي يعتبر جوهر انشغال الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر من خلال تركيز جهودها وإمكانياتها لترقية الصادرات خارج المحروقات.

و لعل المتتبع لمراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر يلاحظ العثرات التي كانت و لازالت سائدة و التي ساهمت بشكل كبير في الأوضاع الاقتصادية الحالية ، فالكل يعلم أن النفط ثروة حقيقية مكنت الجزائر من النهوض باقتصادها حيث نقلته من مستوى لآخر خاصة بعد انتعاش أسعاره منذ 2001 إلى غاية 2014 و بالرغم من الأزمة المالية العالمية سنة2008 إلا أن الاقتصاد الجزائري لم بتأثر بها إطلاقا بل بالعكس كانت الدولة أنداك تحقق فوائض في ميزان مدفوعاتها بالإضافة إلى المناخ الملائم الذي وفرته لجذب الاستثمارات الأجنبية نظرا لتمتعها بالكثير من المؤهلات و العناصر التنافسية من موقع استراتيجي إلى موارد طبيعية (غاز و نفط و معادن) إلى موارد بشرية (حجم السوق).

إلا أن فترة الرخاء لم تدم طويلا وسرعان ما تهاوت أسعار النفط مما أدخل الدولة في دوامة لمجابهة تبعات الأزمة التي تسببت في تراجع حاد في مداخيلها وعجز في ميزان المدفوعات لأربع سنوات على التوالي 2014-2017 وارتفاع سعر الصرف حيث فقد الدينار الجزائر أكثر من 25% من قيمته خلال سنة واحدة (اكتوبر 2016 –اكتوبر 2017) وارتفاع مستو التضخم مع تآكل كل موارد صندوق ضبط الموارد وانخفاض في احتياطي الصرف من 193 مليار دولار سنة 2014 إلى 105 مليار دولار سنة 2017

لذا كان على الدولة أن تستفيد من تبعات أزمة 1986 ومن ثم تحديد مسؤوليات الإخفاق والخروج من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد بديل، يعتمد على تنمية القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية خاصة أن لديها إمكانيات كبيرة لإنجاح عملية التنوع الاقتصادي، تدرعيلها أضعاف مضاعفة مما يدره عليها برميل النفط.

منهج الدراســة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة اعتمدنا على:

- المنهج التاريخي لتوضيح أهم مراحل سياسة التجارة الخارجية الجزائرية.
- المنهج التحليلي الوصفي للوقوف على آثار السياسة التجارية الجزائرية على النمو الاقتصادي وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة إلى أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الوطني.

حدود الدراسـة:

- **الإطـار الزمـاني:** 1963-2017 (عبر مراحل مختلفة) لكن من 2014.2017 بكثير من التفصيل
- **الإطار المكاني:** دراسة حالة الجـزائر.
- **الإطار الموضوعي:** حركة التجارة الخارجية الجزائرية وتأثرها بأسعار النفط

هيكـل البحـث:

إن محاولة جمع المعطيات للإلمام بموضوع البحث تضمنت ثلاث فصول بعد المقدمة، ففي الفصل الأول تعرضنا للمفهوم النظري للتجارة الخارجية وسياساتها، وتناولنا في الفصل الثاني تطور التجارة الخارجية الجزائرية وانتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، أما الفصل الثالث فهو الأهم لأننا عالجنا فيه تحول التجارة الخارجية الجزائرية من مرحلة البحبوحة المالية إلى مرحلة التقشف نتيجة تهاوي أسعار النفط وأخيرا الخاتمة العامة التي أوردنا فيها النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الإطـــار النظري للتجـــارة الخارجيـــة

تمهيـــد:

تلعب التجارة الدولية دورا لا يستهان به في بناء العلاقات الاقتصادية الدولية وتشكيلها. ولا يمكن بأي حال من الأحوال لأي مجتمع تحقيق أي تقدم بدون تعاون دولي. لذلك نجد أن العلاقات الاقتصادية الدولية، تقوم على مبدأ المشاركة الذي يعتبر حجر الأساس، بالنسبة للسياسة الخارجية لأية دولة.

فالعلاقات الاقتصادية الدولية تحتل أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم فهي المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل وحتى السياسية

فإذا ما نظرنا إلى أي سلعة من السلع فنجد انه لم يقم بإنتاجها الفرد بمفرده ولا أفراد مجتمعه فقط، وإنما ساهم في ذلك آلاف الافراد وجهات متفرقة من العالم سوآءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ناحية أخرى فإذا رغبت في السفر إلى الخارج للسياحة أو التعليم أو الدراسة سوف تجد نفسك مضطرا إلى الذهاب غلى سوق الصرف الاجنبي للحصول على ما يلزمك من عملات أجنبية.[1]

فلا نستطيع أن ننكر أن التجارة الدولية هي العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية الدولية فهي الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات.

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم.

ونظرا لأهمية التبادل التجاري الخارجي سنتناول في هدا الفصل الجانب النظري باعتباره الأساس الذي سيوفر لنا المنطق، والأدوات التي سنوظفها في عملية تحليل ظاهرة تنظيم التجارة الخارجية وذلك وفق للمباحث الثلاثة التالية:

- نشأة التجارة الخارجية وأهميتها.
- أهم نظريات التجارة الخارجية.
- سياسات التجارة الخارجية.

[1] ميراندا زغلول رزق ،التجارة الدولية كلية التجارة بنها جامعة الزقازيق مركز التعليم المفتوح عام 2010 ص

المبحث الأول: نشأة التجارة الخارجية وأهميتها

المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية وعوامل نشأتها

1. نشأة التجارة الخارجية

حينما نعود إلى تاريخ العلاقات الاقتصادية البشرية بوجه عام فإننا نجدها كانت محكومة بمبدأ حرية التبادل التجاري فيما بين أفراد المجتمع الواحد وذلك في شكل تقديم سلع أو خدمات بشكل متعارف عليه وهو ما يعرف بنظام المقايضة الاقتصادية.

وقد اتسع نظام المقايضة من أفراد المجتمع إلى العشائر والقبائل والأوطان المجاورة، وكل ذلك كان محكوما بقواعد عرفية تخضع لسياسة العرض والطلب بشكل أساسي.

وقد تكونت التجارة الدولية قبل نشوء الاقتصاد العالمي بفترة طويلة، فقد خلق تطورها الشروط الاقتصادية لتطور الإنتاج الذي تمكن من النمو والتطور بفضل استيراد المواد الأولية والخامات واتساع الطلب الخارجي، كما أن نمو الأرباح الناجم عن استخدام الآلات ساهم في ظهور فائض نسبي من رأس المال وتصديره إلى الخارج الأمر الذي وضع أسس نشوء الاقتصاد العالم.

2. مفهوم التجارة الخارجية:

لقد شهد مصطلح التجارة الخارجية عدة تعاريف نذكر منها:

- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة؛[1]
- عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل ؛[2]
- يعني اصطلاح التجارة الخارجية كلا من الصادرات والواردات المنظورة والغير منظورة، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع؛ [3].

1. رشاد العصار، و آخرون، التجارة الخارجية. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان الطبعة الاولى: 2000 ص. 12

2. حمدي عبد العظيم. اقتصاديات التجارة الدولية. مكتبة زهراء الشرق. 1996 . ص.:18

[3] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية 2005، ص88.

هي ذلك النوع من التجارة الذي يشمل كافة الصادرات والواردات السلعية والخدمية المتداولة بين الدول المختلفة والتي تتم وفقا لقواعد محددة وبعملات قابلة للتحويل[1]

3-الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية:

على الرغم من أن تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الاقتصاديات القومية إنما يتشابه مع تبادلها في داخل الاقتصاد القومي الواحد من حيث الأثر المشترك في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة إشباع الحاجات[2] إلا انه يوجد في الواقع عدة عوامل من شانها تمييز التجارة الداخلية عن الخارجية في عدة أوجه منها:

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.
- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.
- سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية.
- اختلاف العملة وتعددها مع اختلاف في طبيعة الأسواق الدولية عنها في حالة التجارة الداخلية.
- تتميز عقود التجارة الدولية بطبيعة خاصة تميزها عن عقود التجارة الداخلية فالأولى تخضع لمبدأ سلطان الإرادة، أما التجارة الداخلية فتخضع للقوانين والتشريعات الوطنية لكل دولة[3]

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تُعتبر التّجارة الدوليّة من أهمّ مُقوّمات نجاح وازدهار الاقتصاد لكافة دول العالم؛ حيث تظهر أهميتها في :

- تعتبر الوسيلة المُباشرة لتعزيز العلاقات الدوليّة؛ بسبب دورها في ربط الدول معاً ؛
- تُساهم في توفير الكثير من الخدمات والسلع بأسعار مناسبة بالاعتماد على مبدأ التخصص كما تدعم القُدرة التسويقيّة؛ من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمُنتجات المتنوعة ؛
- تُساعد على رفع مُعدّل الرفاهيّة في المُجتمع لتنوّع خيارات الأفراد سواء للاستهلاك أو الاستثمار؛
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات أي جعل العالم بمثابة قرية جديدة؛ [4]
- تُصنّف من المؤشّرات المهمة لقياس القُدرات الخاصة بالدول على المنافسة وتسويق المنتجات والإنتاج في الأسواق العالميّة والدوليـة وبناء اقتصاديات قوية ؛

[1] محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، 2010 ص17

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي منشورات الحلبي الحقوقية -بيروت -لبنان 2003 ص14

[3] طارق الحموري جامعة الدول العربية، مقال صياغة وابرام العقود الدولية، شرم الشيخ القاهرة. 25-29 ديسمبر 2007 ص3

[4] رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار النشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول 2000 ص5

- تعود التجارة الخارجية بالفائدة على كافة دول أطراف التبادل الدولي حيث تساهم في زيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لهذه الدول؛ [1]
- تدعم التنمية الاقتصاديّة؛ من خلال تطوُّر الدّخل القوميّ الذي يساهم في تحسين التنمية للدولة.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تعرف نظريات التجارة الدولية أنها العلم الذي يتناول بالدراسة والتحليل المشاكل الاقتصادية في إطارها الدولي، أي كيف تتفاعل مجموعة من الاقتصاديات القومية المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض.[2]
وعليه فإن نطاق نظريات التجارة الدولية يتسع ليشمل صور التجارة الخارجية بمعناها الواسع، ويحتوي نتيجة لذلك على جميع وجوه النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود السياسية لدول العالم المختلفة[3]

وفيما يلي يمكن أن نصنف هذه النظريات إلى ثلاث:

1. النظرية التقليديـــة الكلاسيكيـــة.
2. النظرية النيـــوكلاسيكيـــــة
3. الاتجاهات الحديثة في تفسير التبادل الدولي

المطلب الأول: النظرية التقليدية الكلاسيكية

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية[4]، وقد ظهرت النظرية التقليدية للتجارة الدولية The classical Teory of International Trade كرد فعل لمذهب الماركنتيليين Merchantilism Doctorine الذي كان يدعو إلى فرض قيود على التجارة، فجاءت النظرية التقليدية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية.
وسندرس في هذا المبحث:

1. نظرية النفقات المطلقة
2. نظرية النفقات النسبية
3. نظرية القيم الدوليـة

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية 2005 ص125

[2] المرجع نفسه ص 97

[3] محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1957 ص1

[4] رائد فاضل جويد، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلة علمية محكمة ،المجلد 5العدد 17 حزيران 2013ص 125

1. نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث 1790. 1723:

يعتبر آدم سميث أول من سطر المنهجية العلمية لعلم الاقتصاد من خلال أطروحاته المختلفة للمشكلة الاقتصادية والتحليل الاقتصادي المترابط لها.[1] وقد برهن في كتابه «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم 1776" على ضرورة أهمية التجارة الخارجية وتخفيف القيود الجمركية عليها.

ومن أهم الفروض التي قامت عليها النظرية:

ـ حرية انتقال عناصر الإنتاج داخل حدود البلد الواحد وهذا يعني عدم وجود حواجز إدارية أو تنظيمية[2]

ـ قيمة مبادلة أي سلعة تتحد كلية بكمية العمل المتضمنة فيها وتعرف هذه بنظرية القيمة في العمل .

ـ هناك تشغيلا كاملا للموارد، وبالتالي ينحصر إثر التجارة الخارجية في إعادة تخصيص الموارد.

ـ إذا كان سع لسلعة ما في بلد أجنبي أقل من تكلفة إنتاجها في الداخل فإنه من الأصح استيرادها من ذلك البلد في المقابل تصدير السلع التي يتمتع البلد بميزة مطلقة في إنتاجها.

ـ التجارة الخارجية امتداد للتجارة الخارجية وكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض تطبيقا لمبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل.[3]

التفسير العملي للنظرية:

نفقات الانتاج المطلقة بين الجزائر تونس مقدرة بساعات العمل بين الدولتين التمر، زيت الزيتون:

جدول رقم 1: يوضح نظرية القيمة المطلقة

	التمر	الزيتون
الجزائر	5	10
تونس	10	5

– إن إنتاج وحدة واحدة من التمر يتطلب 5 ساعات عمل في الجزار و 10 ساعات عمل في تونس

–إن إنتاج وحدة واحدة من زيت الزيتون يتطلب 10 ساعات عمل في الجزائر و5 ساعات عمل في تونس

–وبالتالي فان الجزائر تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج التمر أما تونس تملك ميزة مطلقة في إنتاج زيت الزيتون

ومن أهم الانتقادات الموجهة للنظرية:

– أنها مفرطة في التبسيط فهي تخص التبادل بين دولتين فقط في حين ان المسالة اكثر تشعبا.

– إن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية في حين أن الواقع يشير الى جملة من الفواق بينهما فلكل خصائصه ونظرياته.[4]

---

[1] **سامي** عفيفي الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية 2005 ص 117

[2] عادل أحمد حشيش مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ص 66

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت –لبنان 2010. ص 54

[4] **سامي** عفيفي حاتم، مرجع سابق ، ص 117.

2 . نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو 1817:

نشر ريكاردو كتابه مبادئ في" الاقتصاد السياسي والضرائب "عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر ويستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الافتراضات:

-وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري،.مع تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق.

-حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة و عدم قدرتها على التنقل بين الدول.

-ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة.

-ثبات التكنولوجيات وانعدام التغيرات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى انعدام النفقات الخاصة بالنقل و التعريفة الجمركية.

أما عن فهم الميزة النسبية فالأفضل أن يتم توضيحها من خلال الجدول الاتي:

جدول رقم 2: يوضح نظرية الميزة النسبية

	قمح	أجهزة تلفاز	التكلفة النسبية
الدولة (أ)	200	50	4 أو0,25
الدولة (ب)	100	40	2,5 أو 0,4

من الواضح أن الدولة (أ) تملك أفضلية مطلقة في إنتاج كلا المنتجين (القمح وأجهزة التلفاز)، ومع ذلك فإن هذا لا يعتبر شرطا حتى لا تقوم التجارة بينهما لأن الأمر يحتاج لحساب التكاليف النسبية:

الدولة (ب) تتحمل تكلفة نسبية من العمل أقل فيما يخص أجهزة التلفاز 50\200 =0,25.

أما الدولة (أ) تتحمل تكلفة نسبية من العمل أقل فيما يخص القمح 100\40= 2,5

هذا يعني أنه على الدولة (ب) أن تتخصص في صناعة أجهزة التلفاز، في حين أن الدولة (أ) عليها تتخصص في زراعة القمح. وهكذا يمكن للجميع أن يستفيد من عملية التبادل التجاري.

لقد تعرضت هذه النظرية إلى النقد بسبب إخفاقها في توضيح شروط التبادل التجاري الدولي وكذا المكاسب التي تعود على هذا التبادل والسبب في ذلك هو ارتكاز التحليل الريكاردي على ثبات النفقة1 وكذلك انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية، علما أنهما تحسبان ضمن تكلفة إنتاج السلعة.

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية 2005 ص 138

3. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل 1806. 1873:

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية ، و في إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية [1] و ذلك من خلال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي سنة 1848 و طبقا لهذا فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية،. فكلما زاد التفاوت بين نسبة التبادل الداخلي في البلد وبين معدل التبادل الدولي كلما زاد الكسب الذي يحصل عليه هذا البلد من التبادل الدولي[2]

. إن المساهمة النظرية التي حاول من خلالها جون ستيوارت ميل سد الثغرة في التحليل الريكاردي لقانون النفقات النسبية الطبيعية هي مساهمة تمثلت في تحديد معدل التوازن الدولي على وجه الدقة[3] لكن وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية أيضا للنقد، فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة فهذا يعد قيدا على التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية لهيكشر أولين

يرجع الفضل في صياغة هذا النموذج إلى الاقتصاديين السويديين إيلي هكشر سنة 1919 وتلميذه برتل أولين سنة 1933، فقد ساهمت هذه النظرية في تحديد مصادر اختلاف النفقات النسبية، معتمدة على فرضيات أكثر واقعية تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة، [4] وتقوم النظرية على ما يلي:

ـ تماثل الفن الإنتاجي المستخدم في الدولتين أ و ب: (الدولة ب وفيرة رأس المال) تتمتع بانخفاض نسبة سعر الفائدة /الأجور مقارنة بالدولة (أ وفيرة العمل)مما يتيح للدولة (ب)الفرصة لإنتاج السلعة (ص كثيفة رأس المال)بتكلفة أقل ويخلق لها بذلك الميزة النسبية.

كما ان الدولة (أ –وفيرة العمل) تتمتع بانخفاض نسبة الأجور / سعر الفائدة مقارنة بالدولة(ب وفيرة رأس المال) مما يتيح لها الفرصة لإنتاج السلعة س بتكلفة نسبية أقل ويؤكد بذلك ميزتها النسبية.

لكن مما يؤخذ على هذه النظرية:

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت –لبنان 2010. ص 58

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت –لبنان 2003 ص91

[3] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 149

[4] رائد فاضل جويد، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية،) مجلة علمية محكمة) المجلد 5 العدد 17 حزيران 2013ص 128

–اهتمامها بالجانب الكمي وإهمالها للجانب النوعي عند اعتمادها على الندرة و الوفرة لعوامل الإنتاج، و نسب مزجها عند عملية الإنتاج ، إضافة إلى افتراضها تجانس عوامل الإنتاج في جميع الدول و هو افتراض غير واقعي.

–أهملت هذه النظرية على غرا ر نظرية ريكاردو انتقال عناصر الإنتاج دولي ، فلا يمكن تجاهل أثر حركة عنصر العمل و رأس المال بين الدول.[1]

. يعطي تحليل قاصر لمصادر اختلاف النفقات النسبية تاركا الشق المكتسب لتباين هذه النفقات.[2]

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التبادل الدولي:

1. نظرية ليندر الأسواق والاختراعات 1961 :

يرى ليندر أنه من الخطأ أن نفترض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، وهو الخطأ الذي قامت عليه كل من النظرية الكلاسيكية والني وكلاسيكية ،حيث أن هناك دول اقتصادها يتميز بدرجة عالية من القدرة على تخصيص الموارد وفرص التجارة، وأخرى عكس ذلك، أي دول متقدمة ونامية، وعند تفسيره فرق بين نوعين من السلع :المنتجات الخام والسلع الصناعية، بالنسبة للأولى يرى أن تبادلها يتم وفقا للميزة النسبية التي تحدد نسب عناصر الإنتاج، وهو نفس تفسير هكشر–أولين أي اختلاف نسب عناصر ، أما فيما يخص السلع الصناعية ، فإنه يرجع قيام التجارة الخارجية إلى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة[3] .

فنماذج الطلب هي المسئولة عن اتجاه وحجم التجارة، فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، ولهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج. ويؤكد نموذج ليندر أن المراحل الأولى لنمو مشروع ما تعطيه ميزة في النفقات تجعله يمتاز على منافسيه

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أن السوق الخارجية ليست امتداد للسوق الداخلية، إضافة إلى أن أذواق المستهلكين غير متماثلة إلا أن نظريته اعتبرت تطورا في مجال التجارة الخارجية.

2 . نموذج بوسنر POSNERالفجوة التكنولوجية:

إن التغيرات التكنولوجية تأخذ إما شكل اختراع أو شكل تجديد، أما الاختراع فيأخذ صورتين هما: إيجاد سلعة أو منتج جديد لم يكن معروفا من قبل أو التوصل إلى طريقة وجديدة لإنتاج سلعة موجودة من قبل

[1] أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، المعمورة، مصر،2006 ، ص31

[2] سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص 151

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت –لبنان 2003 ص127.128

بمدخلات أقل، أما التجديد فيأخذ تحسين النوعية ومواصفات المنتج القائم بحيث يكون أكثر قبولا للمستهلك، ومن نتيجة ذلك قيام الدولة المخترعة بتصدير هذه السلع إلى السوق الخارجية، لتمتعها بمزايا نسبية ذات طبيعة احتكارية لفترة زمنية محددة تعرف باسم "الفجوة التكنولوجية " [1]

3 . نموذج VERNONدورة حياة المنتج 1966:

يوضح نموذج دورة حياة المنتج بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات من المنتج كل فترة وعمر هذا المنتج بالإضافة إلى أهمية هّذا النموذج من الناحية العلمية كطريقة للتنبؤ ولتقييم حجم المبيعات والظروف التكنولوجية والتنافسية التي تواجه المنتج لوضع وتخطيط استراتيجيات السوق المناسبة في تفسير اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يستند إليه اختلاف الأثمان كأساس للتجارة.[2]

فإن دورة حياة المنتوج، وكما يراها " VERNON " تمر بثلاث مر أحل :مرحلة المنتوج الجديد، مرحلة المنتوج الناضج ومرحلة المنتوج النمطي، وبمروره من مرحلة الاختراع إلى مرحلة التنميط، فإن معدل نمو الطلب على هذا المنتوج سوف يتفاوت صعودا أو نزولا[3].

إن القوة الدافعة لهذه النظرية في التجارة هي انتقال التكنولوجية المصاحبة للسلعة الجديدة، إما في تصميم السلعة أو نوعيتها أو الفن الإنتاجي، من دولة إلى أخرى.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية وأهدافها

المطلب الأول: مفهوم السياسية التجارية وأهدافها

1. ماهية الساسة التجارية:

- يقصد بالسياسة التجارية Commercial Policy مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية لتحقيق أهداف معينة، حيث تختلف هذه السياسات باختلاف النظم الاقتصادية. [4]
- السياسة التجارية هي السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، فهي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة تشمل هذه الإجراءات الواردات والصادرات مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات.[5]

---

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية 2005 ص 225

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت –لبنان 2010. ص 86

[3] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر 1991 ص223

[4] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 197

[5] أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت –لبنان 2003 ص 229

- كما تعرف كذلك بأنها حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى.[1]

2. أهداف السياسات التجارية:

يمكن للسياسة التجارية أن تشكل أداة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة .ويظل استخدام السياسات التجارية أداة للتنويع الصناعي وخلق القيمة المضافة أمراً أساسيا[2].

وتتنوع السياسة التجارية ما بين الحرية والحماية وهذا باختلاف النظم الاقتصادية السائدة ما بين الرأسمالية والاشتراكية، "وكيف يمكن للحكومات أن تجعل مركز اهتمام سياساتها التجارية يتخذ طابعاً محدداً مؤيدا للتنمية وداعما للفقراء.[3] ويمكن أن نوجز أهدف السياسة التجارية فيما يلي:

أ) الأهداف الاقتصادية:

. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة

– تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.

–.حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق ، و حماية الصناعة الناشئة حديثة العهد من خطر المنافسة.

ـ مصدرا هاما من مصادر الإيرادات العامة للدولة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه.[4]

ب) **الأهداف الاجتماعية:** وتتمثل في:

– حماية مصالح بعض المنتجين كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية في الدولة.

– إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

ج) **الأهداف الاستراتيجية:** وتتمثل في:

– المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

– العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

---

[1] خالد المرزوق، مذكرة السياسات التجارية، قسم العلوم المالية والنقدية جامعة بابل، ص38

[2] موريا غبس، السياسة التجارية، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة **2007** (UNDESA) ص6

[3] موريا غبس، السياسة التجارية، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة **2007** (UNDESA) ص6

[4] محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، دار الجمة للنشر، القاهرة، مصر ،2010 ص 313

المطلب الثاني: تصنيف سياسات التجارة الخارجية

السياسات التجارية تتنوع ما بين الحرية والحماية:

1 . سياسة حرية التجارة:

. ويقصد بها إطلاق العنان الى التبادل التجاري الدولي دون قيود تعيقه، وقد استندت الى مبدأ النفقات النسبية واطروحات الفيزيوقراط (الطبيعيين) التي ترى أن المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة . ويعتمد أنصار هذا الاتجاه على عدة حجج من أهمها:

ـ حرية التجارة تساهم في زيادة التخصص الدولي مما يترتب عنه إنتاج سلع بتكاليف أقل ومن ثم تصديرها ـ زيادة الدخل القومي العالمي والإنتاج الواسع وتحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف

ـ تحقيق السلام والأمن في العالم من خلال إحلال المنافسة التجارية بدلا من الصراعات العسكرية[1]

ـ الحرية تشجع التقدم التكنولوجي نتيجة المنافسة وتحسن النوعية من أجل البقاء في السوق.

2 . سياسة حماية التجارة:

ويقصد بها "حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب، وحماية المنافع العامة". وينادي أصحاب هذا المذهب بضرورة حماية الاقتصاد القومي المتخلف من غزو سلع الدول الصناعية الكبرى، لعدم التوازن والكفاءة بينهما[2] ويستند أنصار الحماية إلى مجموعة من الحجج منها:

أ) الحجج الاقتصادية:

ـ حماية الصناعات الناشئة والحديثة العهد في البلد والتي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج

ـ محاربة البطالة: حيث أن فرض القيود على السلع المستوردة من شأنه أن يزيد من الطلب الداخلي على السلع المحلية مما يزيد من الطلب على العمالة بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في الداخل.

. جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر داخل الاقتصاد الوطني[3].

ب) الحجج الغير اقتصادية:

–الحماية تجعل الدول تحافظ على تقاليد شعبها الفكرية والاجتماعية كما تساهم الحماية في استقلال الاقتصاد الوطني وحماية الانتاج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية مع المحافظة على الطابع الوطني.

---

[1] محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الخارجية بين التأييد والمعارضة، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر،2002 ، ص55

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت –لبنان 2010. ص202

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، المرجع نفسه، ص 208

3. أدوات السياسة التجارية:

يقصد بأدوات السياسة التجارية الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على حجم واتجاه ونوعية تجارتها الخارجية وفقا للنظام الاقتصادي السائد[1]، وعليه يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من الأدوات:

أ)**الوسائل السعرية** :ويكون عن طريق التأثير في أسعار الواردات والصادرات من خلال

. التعريفة الجمركية :وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند دخولها أو خروجها عبر منافذها الجمركية الوطنية، وهناك نوعين من التعريفات الجمركية:

-رسوم القيمة : تفرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج.

-رسوم النوعية : تفرض كمبلغ محدد من النقود على كل وحدة من المنتج.

الإعانات :تتمثل في الإعانات المباشرة أو الغير مباشرة للمنتجين الوطنيين كتقديم مبلغ مالي أو تقديم بعض الامتيازات والإعفاءات الضريبية أو التسهيلات الائتمانية.

الإغراق :تعرف سياسة الاغراق ببيع منتج في السوق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعه في السوق الوطنية، بل أحينا إلى درجة بيعه بسعر أقل من تكلفة إنتاجه وتستخدمه الدول بغرض غزو الأسواق الخارجية

تخفيض سعر الصرف: ويقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، ويهدف هذا الإجراء إلى تشجيع توسع الصناعات التصديرية.

ب) الوسائل الكمية: تتمثل هذه الوسائل في نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد.

- **نظام الحصص على الاستيراد:** ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما أو الكمية المستوردة، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة، وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصة (Quota).[2] ومعناه لا يجوز الاستيراد إلا بموافقة الدولة وتعطي هذه الموافقة في شكل إذن أو ترخيص بالاستيراد (يحدد فيه حصة كل مستورد من الكمية المستوردة) .

. الحضر أو المنع (الكلي او الجزئي): تقوم الدولة بوضع قائمة من السلع الممنوعة من الاستيراد وهذا ما قامت به الجزائر مؤخرا بحيث منعت حوالي 900 نوع من السلع من الاستيراد.

ج) الوسائل التنظيمية :هي تلك التي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية، من معاهدات واتفاقات تجارية واتفاقات الدفع وإجراءات الحماية الإدارية والتكتلات الاقتصادي[3].

---

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص323

[2] خالد المرزوق، مذكرة السياسات التجارية، قسم العلوم المالية والنقدية جامعة بابل، ص 43

[3] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 1998، ص 297

المعاهدات التجارية :وتعقدها الدولة مع غيرها من الدول بغرض تنظيم العلاقات التجارية.

اتفاقات الدفع :وهي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية.

الحماية الإدارية :وهي قيود إدارية تقوم بها الدولة من اجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية[1].

التكتلات الاقتصادية الدولية: حسب ما قدمه الاقتصادي "بيلا بلاسا" هو عبارة عن عملية تتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، أما بوصفه حالة فإنه يتمثل في اختفاء كل صور التفرقة بين اقتصادات الدول الأعضاء، والتركيز على النتيجة التي يتم تحقيقها ".[2]

ويعتبر الاتحاد الأوربي أرقى صور التكامل الاقتصادي، الذي يعد قوة اقتصادية ذات تأثير قوي على التجارة العالمية، وآخرها تكتل دول بريكس للذي تأسس سنة 2010 الذي يضم كل من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا.

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت –لبنان 2010. ص218

[2] خبابة عبد الله، مذكرة في العلاقات الاقتصادية الدولية 2017.2018، ص 108.

خلاصـة الفصل الأول:

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد فهي تقوم على أساس التخصص والتقسيم الدولي للعمل حيث تتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تتفوق في إنتاجها، وتميل إلى استيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا.

لقد مرت المبادلات التجارية الدولية منذ نشوئها وتطورها إلى كثير من المراحل الحرجة والدقيقة التي امتازت بالاتساع حينا وبالضيق في حين آخر في ظل عجلة الاقتصاد الدولي والتقسيم في وظائفه منذ البدايات الأولى لظهور الإنسان، على أن الغالب على هذه التطورات هي السرعة في الجوانب المتعددة للاقتصاد العالمي والذي أدى الى ظهور نظريات اقتصادية متعددة. منها ما اخذ طابع التأهيل النظري ومنها ما أخذ الواقع العملي والتطبيقي في إطار انظمة اقتصادية متباينة.

من الجدير بالذكر أن نظريات التجارة الخارجية تؤسس لتبادل تجاري دولي يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية واختلاف نسب عناصر الإنتاج واختلاف الأسعار النسية لهذه العناصر(العمل ورأس المال) مع افتراض سيادة المنافسة التامة التي تؤدي إلى توسيع نطاق السوق، وتحريرها من كل القيود المفروضة حتى تلعب التجارة الخارجية دورها الصحيح في تحقيق النمو الاقتصادي، غير أن الواقع يبين أن الأسواق عموما تسودها المنافسة غير التامة او المنافسة الاحتكارية او احتكار القلة مع وجود الفجوة التكنولوجية بين الدول.

كما تطرقنا في المبحث الأخير من هذا الفصل لسياسات التجارة بنوعيها الحماية والحرية وحجج أنصار كل من السياستين، حيث تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في دول النظام الرأسمالي تختلف عن دول النظام الاشتراكي، كما تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، إلا أنها تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية، تعمد كلها إلى زيادة الموارد المالية وزيادة الدخل القومي الإجمالي وارتفاع مستوى الرفاهية ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي للدولة.

كما أن الواقع الملموس يثبت على أن السياسة التجارية التي تطبقها الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية ماهي إلا مزيج بين الحماية والحرية وفقا لما يتطلب الظرف والمصلحة التي تمخضت منها منظومات وتكتلات اقتصادية استقطبت التبادل التجاري والاقتصادي بين مختلف دول العالم.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية الجزائرية من الاحتكار إلى التحرير واستراتيجيات التنمية

تمهيـــــد:

منذ أن حصلت الجزائر على استقلالها عام 1962 انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة، فلقد أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات وخطط التنمية المسطرة، كما أن الحاجة إلى التنمية الاقتصادية وضرورة تحقيق معدلات نمو عالية دعي إلى مزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتأمين تنفيذ الخطط الاقتصادية كما طرح شعار الاشتراكية سياسيا واقتصاديا لتبرير تأميم القطاع الخاص وإحكام القبضة على الاقتصاد القومي.

وعموما ما كان يميز الاقتصاد الجزائري في تلك السنوات ثلاث أمور رئيسية :

- الاعتماد على سياسة التخطيط المركزي
- تجارة محتكرة من طرف الدولة
- اعتماد كلي على عائدات المحروقات

وفي منتصف الثمانينات سجل الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط و ظهرت مساوئ التخطيط المركزي ، حيث عانت من ركود اقتصادي وفشل في المخططات المنتهجة و عجز في ميزان المدفوعات ارتفاع معدل التضخم ارتفاع حجم البطالة ، بني تحتية ضعيفة و نظام مصرفي هش، ارتفاع الديون و معدل خدمتها ، كل هذه الظروف تضافرت لتساعد على تعميق وزيادة الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع و الخدمات ، و بالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي و كنتيجة لهذه الظروف اتخذت الجزائر عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و الإصلاحات الهيكلية الضرورية و لقد تعززت الجهود في تصحيح الاقتصاد الكلي منذ منتصف الثمانينات عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم و تحت إشراف صندوق النقد الدولي بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق ، فكان برنامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي و برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية و تحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي .

نتطرق في هذا الفصل إلى التجربة الجزائرية في مجال التجارة الخارجية من مرحلة الاحتكار إلى مرحلة التحرر وأثرها على النمو الاقتصادي من خلال المباحثين التاليين :

. التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط 1963 . 1989

. التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق 1990 . 2000

المبحث الاول: التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط 1963-1989

المطلب الاول: الرقابة على التجارة الخارجية واستراتيجية التنمية 1963. 1970

إن الحاجة إلى قطاع عام في اقتصاد متخلف وناشئ مثل الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال أمر بديهي فلا يمكن تحقيق أهداف مثل: النمو الاقتصادي، تحريك المدخرات الوطنية، توزيع الاستثمارات القطاعية خلق فرص عمل إلا من خلال قطاع عام أين تلعب الدولة فيه دورا هاما في توجيه الاقتصاد،[1] فالقطاع العام في الجزائر كان خيارا تنمويا تمت تحت مظلته إنجازات هامة لم تكن لتتحقق لولا تدخل الدولة.

ومن أسباب تبني الجزائر هذا النظام هو الخوف من خضوع السوق لاستغلال أجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق مما ينتج عنه تنامي طبقة طفيلية تكون مجرد آلة استغلال اجتماعية للشعب[2].

1. الرقابة على التجارة الخارجية 1963. 1970:

تبنت الجزائر فكرة الرقابة على وظيفة الإستراد ولتأمين هذه الرقابة اعتمدت على ثلاث آليات رئيسية: [3]

. التعريفة الجمركية

. الرقابة على سعر الصرف

. النظام الموقفي

أ) **التعريفة الجمركية:** تأسست بموجب المرسوم المؤرخ في 28. 10. 1963 والذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على أساس مبدأ التمييز: بين سلع التجهيز وسلع الاستهلاك، التمييز بين السلع من حيث المنشأ من اجل معاملة تفضيلية.[4]

الجدول رقم 3: تحديد الرسوم الجمركية حسب قانون (63\413)

نوع المنتجات	نسبة التعريفة الجمركية %
. سلع تجهيز ومواد أولية	10
. سلع نصف مصنعة	من 5 إلى 20
. سلع تامة الصنع	من 15 إلى 20

- أما فيما يخص التمييز بين الواردات على أساس المنشأ فقد ميز المشرع بين ثلاث أنواع من التعريفات الجمركية: تعريفة خاصة بفرنسا، تعريفة المشتركة، التعريفة الجمركية العامة.

[1] ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة 2005 ص17

[2] بلقاسم حسن بهلول " سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر " الجزء الأول .– ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر1999 ، ص 98

[3] عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخ لدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007 ص 20

[4] Nachida Bouzidi ; Le monopole de l'état sur le commerce extérieur, O, P, U Alger Année 1988 p38

ب) الرقابة على الصرف: مبدأ سيادة الدولة دفع بالسلطة إلى إنشاء بنك مركزي بمقتضى القانون رقم 144\62 المؤرخ في 13\10\1962، بغرض الرقابة على كل العمليات المصرفية بحيث تتولى مهمة مراقبة حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر وتكفل له هذه المهمة فرض رقابة مسبقة على أي تبادل خارجي ذو صلة بالسياسة النقدية والمالية والتحويلات الخاصة بالعملة، وابرام كل الصفقات التجارية مع الخارج؛ وتمثلت الرقابة في وضع معدل واحد للصرف يتحكم في كل التقلبات النقدية في السوق الدولية[1].

ج) ألية النظام الموقفي: تم اعتماد النظام الموقفي للواردات بموجب المرسوم رقم 188\63 المؤرخ في 16\5\1963 والذي ينص في المادة الأولى منه على حصر السلع المستوردة والخاضعة لتنظيم خاص ضمن قائمة ملحقة بالرسوم، ويحدد هذا التنظيم قائمة السلع المحظور استيرادها أو تثبيت القيود الكمية الواردة عليها، أو تقرير شروط خاصة بشأن استيرادها تبلغ لاحقا عن طريق مقررة أو رأي صادر عن الإدارة المركزية إلى المستوردين المعتمدين لديها.[2]

2. الاستراتيجية الجزائرية للتنمية في مرحلة الرقابة:

إن الاستراتيجية التنموية التي تبنتها الجزائر عقب استقلا لها كانت بالأساس مرتكزة على استغلال موارد النفط وإعادة استثمارها لتنمية الإنتاج المحلي عن طريق الصناعات الثقيلة[3] أي التصنيع والتوجه نحو الداخل، فقد عرفت مرحلة الرقابة :

المخطط الثلاثي الأول 1967. 1969 حيث كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، حيث أعطيت الأفضلية في هذا المخطط إلى الهياكل المرتكزة على الصناعات المصنعة **(Les industries industrialisantes)** القاعدية والمحروقات، وكلفت ببناء مصنع الحديد والصلب بالحجار.

فالجزائر تعتبر الاستثمار المكثف في الصناعات الثقيلة وحده الكفيل بالوصول إلى تحقيق مستويات جيدة في النمو الاقتصادي.[4]

---

[1] أنواع التعريفات الجمركية وردت في المرسوم المؤرخ في 28\10\1963

[2] زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر 2010. 2011

[3] عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007 ص28.29

[4] فيصل لوصيف . أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر 1970 .2012 مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف 2013.2014 ص 83

رصد ما يقارب 9,1 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط نصيب الفلاحة منها 9،1 مليار دج.[1]

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد لجأت الدولة في هذا المخطط إلى الرقابة ونظام الحصص لتقوية الاقتصاد الوطني لحمايته من التبعية الاقتصادية الأحبية.

المطلب الثاني: الاحتكار في التجارة الخارجية واستراتيجية التنمية 1971-1989.

يعرف الاحتكار أنه "مجموعة تنظيمات تضبط وظيفة الاستيراد ووفق تدفق السلع المستوردة ومنحها حق الدخول تراب دولة ما طبقا لقنوات توزيع محدد مسبقا "[2]، وقد اعتبرت الدولة آنذاك الاحتكار نظام لتنظيم الاستيراد ليس الهدف منه تحقيق ربحا وإنما مظهرا من مظاهر السيادة الوطنية، فقد قامت بإصدار مجموعة من النصوص الأساسية:

- كالأمر رقم 21\71 المتعلق بالمحروقات: في 24 فيفري 1971 أعلن الرئيس الراحل هواري بومدين عن تأميم المحروقات استكمالا لمسار طويل من المفاوضات تم الشروع فيها سنة 1967 كما تم في نفس اليوم تأميم جميع الفوائد المنجمة المتعلقة بحقول الغاز الطبيعي.

- إن قرار تأميم النفط الجزائري له ارتباطات بمدى قدرة الشركة الوطنية سوناطراك هذه الشركة التي استطاعت أن تصنع اسمها بنجاح في الساحة الدولية. اعتمادا على يد عاملة جزائرية مؤهلة، لصناعة بترولية تكون على إطلاع تام بمقدرات النفط والاحتياطيات التي تتوفر عليها الجزائر.[3]

- الأمر رقم 74\71 المتعلق بالتسيير الاشتراكي: ارتباط القطاع العام بالتخطيط المركزي للاقتصاد

- الأمر رقم 73\71 المتعلق بالثورة الزراعية: الذي يهدف إلى تأميم أراضي الملاك الكبار لتوزيعها.

1. الاستراتيجية الجزائرية للتنمية خلال مرحلة الاحتكار(المخططات التنموية):

أ) المخطط الرباعي الأول 1970 .1973: حددت فيه اتجاهات التخطيط الجزائري الموجهة نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات. كما جاء هذا المخطط ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية فابتداء من شهر جويلية سنة1971 ، تمّ إقرار مجموعة من الإجراءات نصّت على احتكار التّجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصصة فيه.[4]

كما تم رصد ما يقارب 56,25 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط نصيب الفلاحة منها 4،3 مليار دج

---

[2]- Djamila Kasmi، diagnostique économique et financier des programmes de stabilisation et d'ajustement de l'économie, Algérienne Université lumière Lyon 2,2008p 31

[2] بول ساموسلن، علم الاقتصاد، العلاقات التجارية والمالية، تعريب مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993 ص 7

[3] عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دفاتر السياسة والقانون العدد 6 جانفي 2012 ص 187

[4] بول ساموسلن، علم الاقتصاد، العلاقات التجارية والمالية، تعريب مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية ن الجزائر 1993 ص 7

ب) المخطط الرباعي الثاني(1974 .1977): يتميز بمبلغ الاستثمارات التي زادت بشكل كبير نتيجة لارتفاع أسعار النفط، فيعتبر من المخططات الضخمة التي رصـدت لها 520,5 مليار دج نصيب الفلاحة منـــــه 8,2 مليار دج[1] حيث تم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي إعدادا وتسييراً تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية PCD إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة

ج) المخطط الخماسي الأول (1980. 1984): في هذه المرحلة تغيير هيكل الاستثمارات على حساب القطاع الصناعي لصالح القطاع الخدماتي، كالمستشفيات والمنشئات القاعدية وبرامج السكن و التعليم[2]

ـ كما تم في هذه المرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية (الاكتفاء الذاتي) .

ـ شهد هذا المخطط أيضا برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية لمؤسساتها الاقتصادية العمومية بإصدار المرسوم رقم 80. 242بتاريخ 1980/10/14 حيث ارتفع عدد المؤسسات من 19 إلى 90 مؤسسة سنة 1983 ولمكافحة الندرة سنة 1980 قامت الدولة باستيراد السلع الاستهلاكية النادرة بمبلغ أكثر من 500 مليون دولار سنويا نتيجة ارتفاع أسعار البترول 40 دولار.[3]

ـ استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية بصدور القانون رقم 01/88[4]

. حجم الاستثمارات المرصودة لهذا المخطط بلغت 400 مليار دج كان نصيب الزراعة منها 47،1 مليار دج

د) المخطط الخماسي الثاني (1985 . 1988): إثر الأزمة سنة 1986إعتمدت الدولة على سياسة الحث الجبائي الذي يهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال المادة 29 من قانون المالية لسنة 1986[5] و ازداد اللجوء إلى القروض التجارية القصيرة الأجل حيث وصلت 62% سنة 1988بسبب عجز الدولة عن توفير السيولة اللازمة لوارداتها وارتفاع نسب الفائدة ما بين 7%، 4.إلى 10,2%.[6]

. إصدار قانون الاستثمار رقم 11/88 والمتعلق الاستثمارات .ثم القانون رقم88/ 25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة القانونان اعتبرا بمثابة بادرة لظهور الاستثمار الخاص بأسس جديدة[7]

.. بلغ حجم الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط 550 مليار دج حصة الفلاحة منها 37مليار دج

---

[1]- Nachida Bouzidi ; Le monopole de l'état sur le commerce extérieur, O ,P,U Alger Année 1988 p 156

[2] زهير عماري" تحلل اقتصادي قاسي لأهم العوامل المؤثرة على قيم الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال فترة1980 -2009 أطروحة دكتورة جامعة محمد الخاثر، بسكرة ص 51-52

[3] ـ عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخ لدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007 ص 132

[4] عجة الجيلالي، المرجع نفسه ، ص 126

[5] ناصر دادي عدون، ديناميكية تنظيم المؤسسات العامة الوطنية ذات الطابع الاقتصادي في اتجاه. اقتصاد السوق، رسالة ماجستير الجزائر :المدرسة العليا للتجارة، 1992

[6]Bouderbal Sid Ahmed, La Fiscalté a la portée de tous, édition Maison des livres Alger Année 1987p47

[7] برحومة عبد الحميد، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة ال عدد06 ،2006 ص 122

2ـ وضعية قطاع التجارة الخارجية في ظل نظام الاحتكار 1970 . 1988:

اعتمدت الدولة في مجال تجارتها الخارجية على قطاع المحروقات بشكل كلي، واستخدمت جزءا من إيراداته في تلك الفترة للنهوض بالقطاع الفلاحي كهدف أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني. إلا أن ايرادات هذا القطاع بقيت متواضعة حيث انخفضت نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي من49,4% سنة 1966 إلى 28,07% سنة.(1985)[1] لكن أهم ما يميز هذه المرحلة هو لجوء الدولة إلى احتكار عمليات الإستراد والتصدير.

وبالرغم من أن السياسة العامة التي أعلنتها الجزائر كانت تسعى بالأساس إلى التحكم في توجيه المبادلات الخارجية الجزائرية من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تنجح.

أ) رصيد الميزان التجاري:

جدول رقم 4: المبادلات التجارية الخارجية خلال الفترة 1980ـ 1989 الوحدة: بملايين الدينارات

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الواردات	40,52	48,78	49,38	49,78	51,28	51,26	50880	40003	51127	76671
الصادرات	47,82	56,54	53,77	55,32	58,48	61,23	39383	46159	49812	76060
رصيد الميزان التجاري	7,13	7,76	4,39	5 ,54	7,20	9,97	.1497	6156	.1315	.611

Source ; Abdelhamid Brahim, l'économie Algérienne, OPU, Alger 1980.1985 p 355 /1986.1989 p448

من خلال الجدول تتبين سلسلة الفوائض التي سجلها ميزان التجاري للسلع، أين انتقل من مليون دج سنة 1980إلى 15,073سنة 1985 بسبب ارتفاع أسعار النفط التي وصلت 40 دولار للبرميل.

1986 .1989 سجلت هذه السنوات عجزا في الميزان التجاري ما يؤكد التبعية الكبيرة للخارج من خلال ارتفاع فاتورة الواردات، وهو ما يعني أن مختلف المخططات التنموية المتبناة التي كانت تهدف إلى تقليص فاتورة الاستيراد لم تؤت أكلها.

بالرغم من ضخامة الاستثمارات خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني 400مليار دج و550 مليار دج إلا أن الصادرات بقيت رهينة المحروقات، فقيمتها كانت منخفضة سنة 1986 بسبب انهيار أسعار النفط الذي انخفض من 40 دولار سنة 1985 إلى حوالي 13دولار سنة 1986، لترتفع نتيجة الارتفاع الطفيف لأسعار النفط.

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008 ص 168 ـ169

ب) تطور المديونية الخارجية ورصيد الميزان التجاري خلال فترة الاحتكار:ترتبط المديونية ارتباطا وثيقا بما هو محقق في التجارة الخارجية فالفوائض المحققة في الميزان التجاري للفترة الممتدة من 1980 إلى 1985تسدد بها فاتورة الديون ها ما يفسر انخفاض نسبتها إلا أن انهيار أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى عدم القدرة على تسديد جزء من الديون بسبب العجز في الميزان التجاري.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 05: تطور حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الخام ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1980. 1989.

الوحدة: مليون دج

السنة	الدين الخارجي	نسبة الدين الخارجي الي ن م خ%	تطور رصيد الميزان التجاري
1980	17.038.274	47.05	5061
1981	16.063.310	42.62	2024
1982	14.888.482	40.18	738
1983	14.410.460	34.4	768
1984	14.131.301	30.42	1577
1985	16.398.736	32.39	305
1986	19.497.653	36.37	1393-
1987	23.133.428	37.49	1177
1988	24.480.828	45.72	781
1989	24.789.969	50.7	240-

المصدر: فيصل لوصيف . أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر 1970 .2012 مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر 2014 ص 109

ـ من الجدول يتضح لنا ارتفاع مستوى المديونية إلا أنها سجلت انخفاضا سنة1984 لتعاود الارتفاع سنة1986 بسبب الازمة النفطية، فالمديونية مرتبطة بفوائض الميزان التجاري لسداد جزء منها، يضاف إلى ذلك انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى بعد سنة 1985الذي أثر سلباً في ديون الجزائر، وأدى إلى تضخيمها، ومن ثم لم يقدر على تعويض منتجات أخري تسهم في تنويع الصادرات الوطنية[1].

[1] الداوي الشيخ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد– 25 العدد الثاني 2009، ص 258- 259

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق

المطلب الاول: التجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية الأولية 1989 .1993:

مرحلة الاقتصاد الموجه في الجزائر حققت الكثير من الإيجابيات يفتخر بها الشعب ولكن في المقابل ظهرت نتائج سلبية ليست بسبب التوجه الإيديولوجي وإنما لهفوات وسوء التخطيط لهذا الأسلوب« .و الاختيار المشوه لخطوط الإنتاج و التدخل الحكومي المفرط في الرقابة ، إذ من الممكن تحسين عمل المشروع العام دون إهمال لأهدافه المجتمعية و ذلك من خلال جعله أكثر استقلالا إداريا. [1]»

فالمعطيات الرقمية للاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات تؤكد وجود مجموعة من الاختلالات الهيكلية منها عجز الإنتاج المحلي في مواجهة الطلب المحلي وما يؤكد هذا العجز نسبة التبعية إلى الخارج 32% [2]

بالإضافة إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري بنسبة 26 % سنة1991 وارتفاع المديونية إلى أقصاها سنة1989 دون التطرق لسنوات الجمر التي كانت بدايتها التسعينات وما ألحقته بالاقتصاد الوطني من خسائر.

وفي ظل هذه الظروف سارعت الجزائر إلى جملة من الإصلاحات الاقتصادية، تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حيث عرفت هذه الإصلاحات ب «إصلاحات الجيل الأول »حيث تمثلت فيما يلي:

1. الإصلاحات الاقتصادية الأولية التي عرفتها الجزائر في فترة 1993.1989 :

وأمام هذه الأوضاع سارعت الجزائر إلى مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تعد وسيلة لإعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المعطيات الجديدة، سعيا منها إلى:

. تحرير تجارتها الخارجية

. تعزيز قدراتها التنافسية

وفي إطار جهود الإصلاح الاقتصادي فالبرامج مهما اختلفت تسميتها، لا تعدو أن تكون أحد الأمرين أو الأمرين معا: الأمر الأول هو: "التثبيت Stabilisation" والآخر «التكييف Ajustement".

. برامج التثبيت الاقتصادي Programme de stabilisation يصممها ويتابع تنفيذها FMI بدأت في 1991

. برامج التكييف الهيكلي Programme d'ajustement structurel برعاية البنك الدول بدأت سنة 1994

أ) . اتفاق 30 ماي 1989 (STAND By 1):[1]تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 بتقديم قرض بـ 300

[1] ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثالثة ،2005 ص 77

[2] محمد بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية) تشريح الوضعية)مطبعة حلب، الجزائر ،1993 ص 213

مليون دولار والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة. حيث فتحت الباب أمام القطاع الخاصون قامت بأولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي. وقد تجسدت مجموعة من هذه الإجراءات في حكومة مولود حمروش حيث عملت على تحرير التجارة الخارجية لجلب العملة الصعبة(دامت حكومة مولود حمروش من سبتمبر 1989 إلى جوان 1991)

ب)اتفاقية 03 جوان 1991 (STAND By 2):

في جوان 1991، اعترف صندوق النقد الدولي بنجاعة برنامج الحكومة الجزائرية، وقال إنها قامت بالإصلاحات الضرورية رغم أنها لم تمس بما هو أساسي، وأعلن الصندوق تقديم قرض بقيمة 400 مليون دولار وقد بدأت الجزائر، بإعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية كما منحت الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.[2]

2. التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الأولية:

. وعموما الإصلاحات في مجال التجارة الخارجية امتازت بمرونتها حيث تمت عبر مراحل:

. تبني خصخصة قطاع التجارة الخارجية وفقا للمرسوم رقم 91/ 137 المؤرخ في 02/13 /1991

. استبدال نظام الرخص الإجمالية للإستراد بعقود الامتياز ودفاتر الشروط.[3]

. إعادة النظر في مناطق التبادل التجاري من خلال تنويع الموردين والمصدرين الأجانب حيث نجد أن 10دول تهيمن على 75 %من واردات الجزائر تحتل فرنسا المرتبة الأولى في قائمة الموردين.[4]

. الاهتمام بالجهاز المصرفي وتغيير السياسة النقدية من خلال قانون النقد والقرض 10/90، مع منح البنك المركزي الاستقلالية التامة، وإنشاء بنوك تجارية أجنبية وفق لقوانين جزائرية.[5]

. الدخول الحر إلى التجارة الخارجية للمؤسسات والوكلاء المعتمدين وتجار الجملة.[6]

. ترقية الاستثمار للقطاع الخاص والأجنبي وفقا للمرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993.[7]

---

[1] بلغنو سمية، واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ـالعدد العاشر ص 25

[2] على بطاهر، التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول. ، ص182

[3] المرسوم رقم 91/ 137 المؤرخ في 02/13 /1991

[4] عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخ لدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007 ص 205

[5] زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجيستير منشورة جامعة أبو بكر لقايد، تلمسان 2010- 2011 ص125،

[6] عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007 ص 220

[7] برحومة عبد الحميد، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة العدد06 ،2006 ص 12

المطلب الثاني: التجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية المعمقة 1994- 1998:

1. برامج التعديل الهيكلي:

قامت الحكومة في هذه المرحلة بتجسيد إصلاحات اقتصادية عميقة متمثلة في برامج التعديل الهيكلي[1]:

- إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل1994(تشمل المواد الاستهلاكية والمعدات الصناعية)
- إلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد منتصف سنة 1995.
- تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60%سنة 1994 إلى 45% سنة 1996 ثم إلى 40% سنة 1998.
- تبني الحكومة خوصصت المؤسسات العمومية ابتداء من سنة 1995كضرورة لإصلاح القطاع العام[2]. فمؤسسات القطاع الخاص تعتبر جهات فاعلة أساسية في السعي إلى تحقيق النمو من خلال خلق مناصب شغل كما تعتبر مصدرا للإيرادات الضريبية في الإنفاق العام،[3] تم خوصصت ما يقارب 815 مؤسسة عمومية إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط FMI. حيث أصدر بنك الجزائر بتاريخ 1994/04/12 تعليمة 94. 13 تعطي مكانة في التقسيم الدولي الجديد للخروج من الاقتصاد الريعي.[4]
- انفتاح سوق التأمينات من خلال الأمر رقم 95/07/ 1995 لإنشاء شركات التأمين محلية أو أجنبية.
- برنامج شامل لإعادة جدولة الديون بما يزيد عن 17 مليار دولار.
- استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات مثل:

1) إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 1996/01/10.
2) إنشاء الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 1996/03/03.
3) إنشاء الديوان الوطني الجزائري لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 1996/10/01.

. برنامج الحكومة لسنة 1997 بهدف تنمية القطاع الفلاحي وتشجيع الأراضي الفلاحية التابعة للخواص.

---

[1] Karim Nashashibi et autres « L'algérie stabilisation et transition a l'économie de marché , Fonds Monétaire Internationaml, Washington , USA, 1998 ,p84

[2] ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة 2005 ص 82

[3] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005 تحسين مناخ الاستثمار من اجل الجميع عرض عام، ص

حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012 -2013 ص 89

[4] مدني بن شهرة، مرجع سابقص157

. إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة سنة 1996 وإنشاء بورصة القيم المنقولة كآلية لدعم مسار الخصخصة وتجميع الادخار حيث ضمت بورصة الجزار سنة 1998 كل من شركة سوناطراك، الرياض سطيف، مجموعة صيدال، مؤسسة تسيير نزل الأوراسي.

. تخصيص الحكومة لأكثر من 300 مليار دينار لدعم برنامج الاستثمار لسنة 1999

2 . المطلب الثالث: أثر الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في تحقيق النمو الاقتصادي:

عملت الجزائر من خلال برامجها الإصلاحية على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى وعودة النمو الإيجابي إلا أن الجانب السلبي يتعلق بالجوانب الاجتماعية مقابل تحسن الجوانب النقدية، وبالرغم من إجراءات الدعم والتشجيع إلا أن الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى 5% في أحسن لظروف[1].

والجداول التالية تمثل نتائج سياسة الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي:

جدول رقم 06: الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990 .1999 **الوحدة مليار دولار**

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	12 ,88	12 ,44	11 ,55	10,41	8,89	10,25	13 ,2	13,82	10,15	12,32
الواردات	−9,77	−7,77	−8,3	−8	−9,2	−10,1	−9 ,1	−8,13	−8,87	−8,96
الميزان لتجاري	3,11	4,67	3,21	2,4	−0,31	0,15	4,1	5,69	1,51	3,36
سعر البترول	24,2	20 ,4	20,5	17,8	16, 3	17,6	21,7	19,8	12 ,94	17,91

Source : Banque d'Algérie : Rapport 2001 « Evolution Economique et monétaire en Algérie juillet 2002

. من خلال الجدل يتضح أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا في كل السنوات باستثناء سنة 1994 أين عرف عجزا ب قيمة310, مليار دولار

. نلاحظ من الجدول أن قيمة الصادرات ترتفع بارتفاع سعر البترول حيث سجلت ارقاما لا بأس بها باستثناء سنة 1998 انخفضت نتيجة تراجع أسعار النفط إلى 12,94دولار للبرميل لتعود في الارتفاع سنة 1999.

[1] حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقاربة بين الجزائر، المغرب وتونس مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع ص13

الجدول رقم 07: تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار 1988 . 1998:

الفترة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الدولار مقابل الدينار	6,73	8,03	12,2	17,8	22,5	24,1	42,9	52,2	56,2	58,4	60,6

Source : Banque d'Algérie : Rapport 2001 « Evolution Economique et monétaire en Algérie », – juillet 2002

. من الجدول يتبين ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار سنة بعد سنة وهذا راجع إلى سياسة تخفيض قيمة الدينار التي انتهجتها الحكومة وقتها بهدف تخفيض من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي وتحضير الشروط الضرورية لتحرير التجارة الخارجية. ثم اتجهت نحو نظام تعويم الصرف في جانفي 1996.

الجدول رقم 08: تطور المديونية الجزائرية 1990.1999 **الوحدة مليار دولار**

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة وقصيرة الاجل	26,58	26,63	25,88	25,02	28,85	31,31	33,23	31,06	30,26
ديون طويلة الأجل	1,79	1,23	0,79	0,7	0,63	0,25	0,42	0,16	0,21
مجموع الديون	28,37	27,87	26,67	25,72	29,48	31,57	33,65	31,22	30,47

المصدر: مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008 ص144.

من الجدول يتضح بأن الجزائر تعاني من الديون التي ترتفع سنة بعد سنة إلا في سنتي 1992و 1993أين سجلت انخفاض حوالي مليار دولار ثم تعود الديون في الارتفاع فقد سجلت سنة 1998 ارتفاع الديون إلى 210 مليون دولار وهذا بسبب خسارة الجزائر ثلث عائداتها النفطية في حدود 3,5مليار دولار سنة 1998 حيث أثرت على عدة مؤشرات هاصرة تلك المتعلقة بمعدل الديون مقابل الصادرات وخدمات الديون.

جدول رقم 09: تطور الاحتياطي الإجمالي الجزائري خارج الذهب 1990 .1999 الوحدة :مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاحتياطي الإجمالي	0,8	1,6	1,5	1,5	2,6	2 ,1	4 ,2	8 ,04	6,84	4,4

Source : banque d'Algérie

بعد إعادة جدولة الديون سنة 1994 بدأ التحسن في مستوى الاحتياطات حيث بلغ ذروته سنة 1997 حيث وصل إلى 12 شهرا من الواردات تقريبا، إلا أن تدهور سعر النفط سنة1998 أثر على الاحتياطات.

من خلال كل ما تم عرضه نستخلص بأن عملية التصحيح أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة حيث بلغ عدد المسرحين من العمل نتيجة سياسة الخصخصة إلى 360 ألف بطال وارتفعت نسبة الفقراء في الجزائر من 8% سنة 1988 إلى % 20 في منتصف التسعينات إلى حوالي% 30 في نهاية التسعينات[1] ، إلا أنه لا يمكننا أن ننكر أن بعض المؤشرات الايجابية قد تحققت ،هذا دون التطرق لعدم الاستقرار السياسي و الأمني الصعب خلال التسعينيات والوضعية المتردية للاقتصاد الوطني أنداك إلا أن التوازنات المحققة لا يخفى أثرها البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تجسدت في :

- زيادة دخول الأسر وبالتالي زيادة نفقاتها الاستهلاكية
- تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام
- ضمان مجانية التعليم على جميع المستويات مع تحسين ظروف الصحة ومجانتيها هي الأخرى.
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية مع تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب.
- تطور سياسة التشغيل في الجزائر باستحداث مناصب جديدة.
- توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه لفئات الدخل الضعيف.

[1] تصريح وزارة العمل والحماية الاجتماعية، فيفري 2000

خلاصة الفصل الثاني:

عقب الاستقلال سنة 1962 تبنت الجزائر النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للدولة والمجتمع وكانت تهدف من وراء ذلك إلى تعزيز استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي.كما تبنت نموذجا للتنمية الذاتية من خلال المخططات التنموية منذ الستينات حتى نهاية الثمانينات حيث اختارت المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج كما اتخذت مجموعة من الإجراءات التقليدية التي كانت ترمي إلى فرض الرقابة الحكومية على تجارتها الخارجية بالخصوص على الواردات كنظام الحصص والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف.

فمرحلة الاقتصاد الموجه في الجزائر حققت الكثير من الإيجابيات التي يفتخر بها الشعب ولكن إثر الأزمة البترولية سنة 1986 التي كان لها الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري، ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار النفط وفي المقابل ظهرت نتائج سلبية حيث عانت البلد من ركود اقتصادي وفشل في المخططات المنتهجة وعجز في ميزان المدفوعات مع ارتفاع معدل التضخم وارتفاع المديونية رغم مبلغ الاستثمارات الضخم الذي رصد لهذه المرحلة.

في ظل هذه الظروف اتخذت الجزائر عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي لإصلاحات الهيكلية الضرورية ولقد تعززت الجهود عندما شرعت في تنفيذ برنامج التثبيت والتكييف بدعم وتحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي عرفت بالإصلاحات الأولية بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فكان برنامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، وبرنامج التصحيح الهيكلي من اجل تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي.

المقصود من دخول الجزائر في هذا المشروع الطموح إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية وتحرير تجارتها الخارجية حيث عرفت فترة التسعينات عدة إجراءات تنظيمية لقطاع التجارة الخارجية وأولت الحكومة الجزائريةٌ أهميةٌ كبرى لتحسين المناخ الاستثماري، وتبنت مسار الخصخصة من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية كإحدى الوسائل للتحقيق هذا الهدف. بالإضافة إلى تغيير سياستها المالية والنقدية واتخاذ مجموعة من الإجراءات لتنظيم وتحرير قطاع التجارة الخارجية.

وفي إطار تقييم أولي لتجارب الإصلاحات، نلاحظ أنها سجلت نتائج سلبية خاصة على المستوى الاجتماعي " انتشار الفقر والبطالة", لكن سجلت أيضا تحسنا في الجوانب النقدية والمالية كما حققت البرامج الأهداف المنشودة لها.

الفصل الثالث

واقع التجارة الخارجية الجزائرية 2001 -2017

تمهيـــد:

منذ العام 2000 أخذت الجزائر تتعافى أمنيا واقتصاديا ومنذ ذلك الحين بدأ الاستقرار يعود تدريجياً تزامناً مع تسجيل أسعار النفط ارتفاعاً محسوساً نتيجة الانعكاسات الاقتصادية والجيوسياسية النفطية العالمية.

واقع مكّن البلاد من تحسين وضعها المالي لإعادة بناء اقتصاد يقوم على تفعيل الإنفاق الاجتماعي والتنموي بالتزامن مع زيادة الاستثمار النفطي. و انطلقت مخططات لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين2001.2014 بقيمة 432 مليار دولار إضافة إلى إقرار الحكومة لمشروع البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2015 . 2019 الذي حددت مسودته المالية بمبلغ يزيد عن 262 مليار دولار كلها تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وإيجاد المحيط الملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي ، و بقرار من رئيس الجمهورية عمدت الدولة إلى تحسين و تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر و الشراكة الأجنبية بهدف زيادة المنتوج المحلي وترقية الصادرات خارج المحروقات ، فكان اتفاق الشراكة من أبرز التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري إذ يعزز لانفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج ، كما أنه يقطع شوطا كبيرا نحو الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة .

لكن السقوط الحر لأسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2014 بنحو 75 % قد هدد الجزائر بعواقب اقتصادية واجتماعية، رغم تطمينات الحكومة أنداك بأن احتياطاتها من العملة الصعبة تكفي لتغطية ثلاث سنوات من قيمة الواردات، إلا أنها اتخذت جملة من الاجراءات التقشفية وترشيد النفقات العمومية والتخلص من مجموعة من المصاريف بسبب عدم قدرتها على تغطيتها، مما حتم على الحكومة اللجوء إلى موارد صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف، هذا كله يثبت بان اقتصاد البلاد يعيش تبعية قصوى لعائدات المحروقات.

كل هذا سنتطرق إليه بجانب من التفصيل في هذا الفصل مع أهم السياسات التي تتبناها الحكومة الجزائرية لإدارة أزمة تدهور أسعار النفط على مستقبل الاقتصاد الجزائري، مع الاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإحصاء التابع للجمارك CNIS.

سنتطرق في هذا الفصل إلى التجارة الخارجية الجزائرية من مرحلة البحبوحة المالية إلى مرحلة التقشف نتيجة انخفاض أسعار البترول من خلال المباحث الثلاث التالية:

- التجارة الخارجية الجزائرية في ظل انتعاش أسعار النفط 2001-ماي2014
- لتجارة الخارجية الجزائرية في ظل انخفاض أسعار النفط 2014-2017
- الجغرافيا الاقتصادية للجزائر اقتصاد بديل (معالم السياسة التجارية مستقبلا)

المبحث الأول: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل انتعاش أسعار النفط 2001-ماي2014

إن الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل شبه كلي على عائدات النفط حيث تمثل 97 %من الصادرات الوطنية و65 %من إيرادات الموازنة العمومية وهو ما يجعل الاستقرار الاقتصادي والمالي في الجزائر مرتبط بتغيرات أسعار النفط ولقد شهدت السوق النفطية منذ سنة 2000 ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط لعدة أسباب.

المطلب الأول: الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع استعار النفط في الأسواق العالمية

لقد شهت الأسواق العالمية ارتفاع متواصل لأسعار النفط للفترة 2001ماي2014 وقد تعددت الأسباب وراء هذا الارتفاع نذكر منها:

1. أسباب سياسية:

. اضطرار شركة النفط الروسية العملاقة يوكس سنة 2004 بوقف إنتاجها من النفط بسبب أمر من المحاكم يلزمها بدفع مليارات من الدولارات كرسوم ضريبية[1]

ـ الحرب في العراق سنة 2003 حيث اضطرت إلى خفض صادراتها بسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار والهجمات المتكررة على المنشآت النفطية وأنابيب البترول؛

ـ الاضطرابات العمالية في نيجيريا التي أثرت على الإمدادات النفطية حيث تعتبر نيجيريا أكبر مصدر للنفط الخام في إفريقيا ب 2.3 مليون برميل يومي؛ا [2]

ـ أحداث الربيع العربي في ليبيا والمخاوف التي تحيط بالأمن والتي أثرت على حصة السوق العالمية من النفط الليبي ؛

ـ المضاربات التي أخذت تنشط كثيرا في أسواق النفط العالمية بسبب التخوف من انقطاع إمدادات النفط من العراق ونيجيريا وليبيا .

2. أسباب اقتصادية: تمثلت في الزيادة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط، المدعمة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأروبا والصين والهند ودول جنوب شرق آسيا. بالإضافة للطلب المتزايد لغرض الاحتياطات والمخزون الاستراتيجي.

3. أسباب مناخية: خوفا من الشتاء القارص الذي يضرب أوربا وأمريكا ناهيك عن الأعاصير في خليج المكسيك.

[1] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية 2005ص 18

[2] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ، ص 22

المطلب الثاني: السياسة التنموية للجزائر إثر انتعاش النفط 2001.2014

استنادا إلى تجارب بعض الدول التي تعتمد ميزانياتها على موارد النفط قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد للحفاظ على الموازنة العامة للدولة، كما شرعت مع بداية 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار ومن أهم ما قامت به الدولة في هذه الفترة نوجزه فيما يلي:

1. إنشاء صندوق ضبط الإيرادات: تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 والتي تنص على ما يلي: «يفتح في كتابات الخزينة العمومية حساب تخصيص خاص رقم 302.103 بعنوان صندوق ضبط الموارد »، كما أدخلت عليه عدة تعديلات التعديل الأول سنة2004 من خلال قانون المالية لسنة 2004 الذي يمس تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية.[1]

أما التعديل الثاني كان سنة 2006 من خلل قانون المالية التكميلي 2006 الذي يقضي بتمويل عجز رصيد الخزينة العمومية، بشرط ألا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج[2] وينتمي هذا الصندوق إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية

1 .2 أهمية صندوق ضبط الإيرادات: يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أداة فعالة لسياسة المالية العامة للحكومة، ويمكن حصر أهميته فيما يلي: [3]

ـ مساهمته في التقليل من مديونية الدولة وتغطية العجز في الخزينة العمومية

ـ ضبط فوائض البترول وتوجيهها فيما يخص مصلحة الاقتصاد الوطني.

ـ المساعدة على امتصاص أثر الصدمات النفطية الخارجية، مع ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال القادمة.

1. 3. مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات: لقد حدد المشرع مصادر تمويل الصندوق كما يلي:

. فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أسعار النفط عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية (أهم مصدر)

. تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية.

. أية إيرادات أخرى متعلقة بتسيير الصندوق (الجباية الغير بترولية)

والشكل التالي يوضح طبيعة ونسب استخدامات الصندوق لضبط التوازنات المالية الداخلية والخارجية.

---

[1] الأمر رقم 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية 2004

[2] بوفليح نبيل ،حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر صندوق ضبط الموارد نموذجا ،الملتقى الثاني الموسوم بمتطلبات إرساء مباد الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة ،جامعة البويرة يومي 27-28 فيفري 2013 ص13

[3] الأمر رقم 04 - 06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن لقانون المالية لسنة 2006

الشكل رقم 1: استخدامات صندوق ضبط الإيرادات

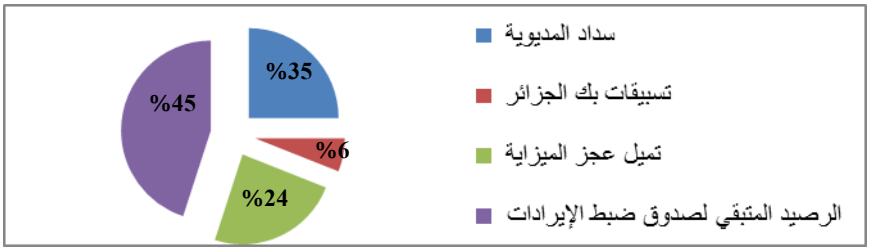

المصدر: حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، صندوق ضبط الموارد و دوره في ضبط الميزانية العامة للجزائر (2014.2000)مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ،العدد الثالث جوان 2015 ص11

يتضح من خلال الشكل أن الصندوق يضبط التوازنات المالية الداخلية بنسبة 30 % أما الخارجية بنسبة 25% في حين 45% الباقية هي عبارة عن رصيد متبقى لصالح الصندوق

4.1. تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات 2000 ـ 2014: إن ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية هو المصدر الرئيسي لتغذية رصيد الصندوق في حين معدلات العجز في الميزانية العامة للدولة تزيد من استنزاف موارد الصندوق. وفيما يلي جدول يوضح الأرصدة المالية لصندوق ضبط الإيرادات وعلاقتها بسعر البترول

جدول رقم 10: تطور الأرصدة المالية لصندوق ضبط الإيرادات للفترة 2000 .2014 وحدة: ر.ص مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اسعار النفط	24.36	23.12	27.60	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08	94.45	61.06	77.45	107.46	111.45	105.87	96.29
رصيد صندوق الإيرادات	232 137	171 534	27 978	320 892	721 688	1 842686	2 931 045	3 215 530	4 280 073	4 316 465	4 842 837	5 381 703	5 633 752	5 563 512	5 284 848
الجباية البترولية	720	840،6	916،4	836،1	862،2	899	916	973	175,4	1927,00	1501,70	1529,40	1519,00	1615,90	1577,73

المصدر: حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة للجزائر (2014.2000)مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث جوان 2015 ص13

نلاحظ أنه كلما زادت أسعار النفط كلما سجل الصندوق نموا في مبالغه من سنة لأخرى وتعد سنة 2012 السنة التي سجل فيها الصندوق أكبر قيمة له نتيجة الارتفاع التاريخي لسعر النفط حيث فاق 111دولار للبرميل.

وكنتيجة لارتفاع اسعار النفط فالجباية البترولية هي الأخرى قد ارتفعت من 720 مليار دج سنة2000 إلى 1577,73مليار دج سنة 2014.

2. برامج الإنعاش الاقتصادي(2001.2014):

تندرج هذه البرامج ضمن الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية والسبب هو محدودية نتائج الجيل الأول لأنها اقتصرت على تحقق التوازنات الكلية النقدية والمالية مما أدى الى زيادة البطالة والفقر.

من خلال هذه الأسباب ظهرت الحاجة إلى الجيل الثاني بمنظومة إدارة الحكم ومحاربة الفساد، وممارسة المسائلة والإصلاح والتحول المؤسسي وكفاءة الإدارة،[1] وفي ظل الوفرة في المداخيل النفطية منذ سنة 2000 انتهجت الدولة سياسة مالية توسعية في تنفيذ برامج استثمارات عمومية ضخمة تمثلت في:

2. 1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001.2004: يهدف هذا البرنامج إلى مكافحة الفقر وخلق مناصب شغل، وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي، كما يعمل هذا الدعم على[2]:

. رفع الطلب الداخلي وتحريكه عن طريق الإنفاق العمومي

. دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة عن طريق ترقية المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة

. إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية، وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية

حيث ضخت الدولة في هذا البرنامج 525 مليار دج وزعت كما يلي:

جدول رقم 11: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001.2004

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	45	8,6
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65,3	12,4
التنمية المحلية	114	21,7
تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي	210,5	40,1
تطوير وتنمية الموارد البشرية	90,2	17,2
المجموع	525	100

المصدر :نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000.2010. جامعة بسكرة الجزائر، ديسمبر 2012، ص2

[1] حاكمي بوحفص ، الإصلاحات و النمو الإقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقاربة بين الجزائر ،المغرب وتونس مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع ص13

[2] زوين إيمان ، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية ،مذكرة ماجيستير منشورة ،جامعة منتوري قسنطينة 2010.2011 ص95

يتضح من الجدول أن الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي.

2. 2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005.2009: في هذه الفترة تم إطلاق ثلاث برامج تنموية: البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج الجنوب وبرنامج الهضاب العليا بتمويل قدره 200 مليار دولار

ويعد البرنامج التكميلي لدعم النمو من أكبر وأهم البرامج الثلاثة حيث خصصت له الدولة مبلغ 4202, 7 –مليار دج أي حوالي 60–مليار دولار موزعة كما يلي:

جدول رقم 12 :البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 -2009

القطاعات	المبلغ بالملايين (دج)	النسبة(%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45**
برنامج تطوير المنشاة الأساسية	**1703.1**	**40.5**
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8**
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	**203.9**	**4.8**
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	**50**	**1.2**
المجموع البرنامج الخماسي .2005.2009	**4202.7**	**100**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005.2009 أفري 2005، ص 6. 7

% 85من هذا البرنامج تستهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان، و تطوير المنشاة الأساسية كقطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الماء، قطاع تهيئة الإقليم أما 15% الباقية خصصت لدعم التنمية الاقتصادية مثل قطاع الفلاحة و الصناعة والصيد البحري والسياحة و هي قطاعات تعكس الاقتصاد الحقيقي و بالتالي قدرته على تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي

2. 3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014): يمثل هذا البرنامج بمبلغ استثمارات 21124 مليار دج أي ما يعادل 286مليار دولار حيث يشمل جزئيين: [1]

- الجزء الأول: استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار
- الجزء الثاني: إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

[1] خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، دور برامج الإنعاش الاقتصادي هلال الفترة 2000.2014 في تحقيق الإقلاع و تنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية نوفمبر 2016 ص 6

جدول رقم 13: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010ـ 2014)

القطاعات	المبلغ بالملايين (دج)	النسبة(%)
التنمية البشرية	10122	‘49.59
الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة.	6448.	31.59
تحسين الخدمة العمومية،	1666	08.16
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	1566	07.67
محاربة البطالة	360	01.76
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	01.22
المجموع	21124	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني البرنامج الخماسي 2010.2014 أكتوبر 2010 ، ص90 .91

حيث ساعدت السياسات المالية الضخمة من طرف الدولة إلى تحفيز الاستثمار وخلق فرص أكثر للنشاط الاقتصادي في عدة مجالات أهمها الصناعة والبناء والأشغال العمومية حيث شهدت الفترة 2010.2013 لوحدها فقط استحداث 208188 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ليصل عددها في سنة 2013 إلى 700818 مؤسسة بعدما كانت 288587 سنة 2003 هذا كله بفضل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي حظي بالموافقة من طرف مجلس الحكومة في ديسمبر 2003

أما فيما يخص حجم الاستثمارات لنفس الفترة فقد استحوذ القطاع الخاص على98.45% من إجمالي الاستثمارات بمبلغ 46638 مليون دج أي ما يعادل 57.77 %كما استقطب 85.31 %من إجمالي مناصب الشغل.[1]

حيث عرف قطاع الطاقة والمناجم استثمارات ومشاريع هامة في العشرية الأخيرة أهم هذه المشاريع:

–مشروع ميد غاز أنبوب ناقل للغاز يربط الجزائر بإسبانيا ومشروع غالسي لتمويل ايطاليا بالغاز

–مشروع تي أس جي بي الذي يمون السوق الأوربية بالغاز

. 75 حقلا بتروليا منها 37 بالجهود الخاصة سوناطراك

[1] علام عثمان ،واقع المناخ الاستثماري في الجزائر، مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001.2014 مداخلة بالملتقى العربي الأول للعلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة ،الجزائر ،ص 16-18.

-تطوير نشاطات سوناطراك ، يتعلق الأمر بإنجاز مصنعين ، إنتاج الأمونياك والأوريا بوهران.

-اقتحمت سوناطراك مجال تحليه المياه و هي تشرف على شركة الجيريان أنرجى كمباني المكلفة بإنجاز 13 محطة لتحلية مياه البحر.

-الجهود المبذولة من أجل توصيل الكهرباء و الغاز 98 % ربط بشبكة الكهرباء 41 % الربط بالغاز

. إنشاء المحطة الأولى للطاقة بطاقة الرياح بأدرار سنة 2012

-إنشاء أول مصنع للصفائح الشمسية من طرف مجمع سونلغاز انطلق نشاطه سنة 2012

-برنامج وطني للتشجير يمتد من 2000 إلى 2020

3. الاستثمار الاجنبي المباشرفي الجزائر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي إحدى الركائز المهمة لتحرير التجارة الخارجية ومن أجل خلق مناخ استثماري جيد وضعت الجزائر كافة الشروط من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.[1]

حيث يقصد بالمناخ الاستثماري كل المقومات السياسية والتشريعية والاقتصادية التي يتمتع بها البلد لاستقطاب وتوطين الاستثمار الأجنبي.

3. 1. مقومات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المقومات السياسية: فبالنسبة للجزائر وحسب تقارير دولية فإن درجة العنف السياسي تراجعت بشكل كبير نتيجة لمخطط المصالحة الوطنية حيث أصبحت الجزائر بلدا مستقرا أمنيا وسياسيا[2]

. المقومات التشريعية: تتمثل في ترسانة القوانين والتشريعات التي سنتها الدولة لترقية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمها إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر الوطني على حساب المستثمر الأجنبي. بالإضافة إلى الحوافز الضريبية الجمركية والمالية ووضع حد لتدخلات الدولة، وتسوية مسألة العقار، وابتعاد المشرع عن التناقض والتعقيد في الإجراءات مما يسهل عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية[3]

ـ المقومات الاقتصادية: تتمثل في تحسين وتطوير البنية التحتية للبلد(الطرق والموانئ والمطارات).

وكذا الالتزامات الدولية الناجمة عن الاتفاقيات المبرمة مع الجزائر حيث بلغت عدد اتفاقيات الاستثمار التي قامت بها الجزائر حتى نهاية 2013 حوالي 55 اتفاقية منها 47 ثنائية و8إتفاقيات دوليه أخرى.

[1] مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر مجلة دفاتر بواد كس العدد رقم / 07 مارس 2017 ص143

[2] سعيدي يحيى . تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائرص176

[3] سعيدي يحيى، المرجع نفسه، ص177.

2.3. ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

هي مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال والمعرفة التكنولوجية وتتمثل في: [1]

1- حرية الاستثمار: حيث ينص الأمر 08.06 من مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشالة وحماية البيئة

2- **مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات، مع تقديم تسهيلات إدارية حسب المادة 5من الأمر06 .08**

3- ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته والتنازل لمالك جديد حسب المادة 31من الأمر03.01

4- لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية 51% وفقا لنص المادة 58 للأمر 01.09 المؤرخ في 22 جولية 2009.

الهيئات المكلفة بالاستثمار: وهناك ثلاث هيئات رسمية خاصة بمتابعة الاستثمارات تم أنشاؤها سنة2001 بموجب الأمر 03.01 المتعلق بقانون تطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 تتمثل في[2]

- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار MDPPT
- المجلس الوطني للاستثمار CNI

3. 3. أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يمثل الجدول رقم 14 حجم الاستثمار الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2012.2000 حيث شهد ارتفاعا ملموسا، وقد عرفت سنة 2009 قفزة نوعية في حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بقيمة 19948 مليار دج بمعدل نمو 19,2%، وبلغ حجم الاستثمارات كتراكم مستويات مرتفعة أين سجل 47% مما يفسر بزيادة الاستثمارات المحلية تحت تأثير زيادة نفقات التجهيز في ظل برامج دعم النمو الاقتصادي 2009.2005 بالمقابل انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام ليصل إلى.1,6% بعدما حقق أعلى معدل له سنة2003 أين بلغ 6,9% مع معدل نمو سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر بـ 42,18%بسبب تنفيذ الحكومة لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001.2004.

بعد سنة 2009 انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بسبب تراجع الاستثمارات العربية البينية حيث تراجعت بنسبة15.58- ، وقد بلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي حوالي 29% كمتوسط للفترة 2002.2012 من حيث عدد المشاريع أما من حيث المبالغ بلغت نسبة 46,05% من الاستثمار المحلي[3] وما يمكن قوله إن حجم الاستثمار الأجنبي في بلد ما يعكس مدى اعتماد هذا البلد على الاستثمار الأجنبي وقدرته على جذب هذه الاستثمارات.

---

[1] خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2015.2016 ص 94 . 95. 96.

[2] سعيدي يحيى . ، الجزائرص184

[3] الوكلة الوطنية لترقية الاستثمار، الموقع www ,andi,dz

جدول رقم 14: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالناتج الداخلي الخام الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB	معدل نمو الناتج الداخلي الخام	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دينار	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر%	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام%	حجم الاستثمار تراكم خام Pib\
2000	4123.5	2.4	32.96	_	0.79	25
2001	4260.8	2.1	92.34	180.15	2.16	27
2002	4537.7	4.7	84.86	-8.10	1.87	31
2003	5247.5	6.9	49.06	-42.18	0.93	30
2004	6135.9	5.2	63.55	29.53	1.03	33
2005	7544.1	5.1	79.21	24.64	1.05	32
2006	8463.5	2	130.39	64.61	1.54	30
2007	8389.6	3	115.16	-11.68	1.37	34
2008	11043.7	2.4	167.46	45.41	1.51	37
2009	9968.0	1.6	199.48	19.12	2	47
2010	11991.6	3.6	168.40	-15.58	1.4	41
2011	14519.8	2.8	187.52	11.35	1.29	38
2012	15843	3.3	115.06	-38.64	0.72	39

المصدر: مجموعة البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، من الموقع www.albankaldawli,org

وقد عرف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر سنة 2016 ارتفاعا بقيمة 1.5 مليار دولار بعد أن سجل 587 مليون دولار سنة 2015، في حين وصل العام 2014 ما يقارب 1.42 مليار دولار، وتم تسجيل 1.693 مليار دولار عام 2013، و1.499 مليار دولار عام 2012.ويبقى عام 2009 العام الذي سجل أعلى قيمة لتدفق حجم الاستثمارات الأجنبية بقيمة 1,78مليار دولار[1]

4. ـ الاقتصاد الوطني بين الشراكة الأور ومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

في إطار التحرر الاقتصادي تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي و عدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية ، و يبرز ذلك من خلال توقيعها رسميا لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي في 22أفريل 2001 لتدخل حيز التطبيق في 1سبتمبر2005 ، الذي يعتبر الشريك التجاري الأول لها ،هذا الاتفاق جاء ليدعم العلاقات الأورو جزائرية المتميزة و موقف الجزائر من خلال محاولتها الانضمام إلى

[1] تقرير الندوة الاممية للتجارة والاستثمار لسنة 2017 حول الاستثمار في العالم، الأمم المتحدة، جويلية2017

منظمة العالمية للتجارة ، رغبة منها في دعم الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها منذ مطلع التسعينات إلى غاية اليوم و مواصلة تحرير تجارتها الخارجية تماشيا مع مبادئ المنظمة[1]

مسار الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

سعي الجزائر للانضمام إلى OMC يقف وراءه مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أهمها:

إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال رفع حجم وقيمة المبادلات التجارية[2]

تحفيز وتشجيع الاستثمارات والاستفادة من الاتفاقيات الخاصة بها في مجال التجارة.[3]

إرادة الجزائر في الانفتاح على التجارة العالمية من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات الرفع من مستوى التنافسية وتقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية[4]

الاستفادة من المزا يا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة.

وقصد تحقيق هذه الأهداف تقدمت الجزائر رسميا بطلب الانضمام إلى المنظمة في شهر جوان 1996 بمذكرة وافية للأوضاع الاقتصادية والسياسة التجارية الخارجية، لكن يمكن القول إن الطلب الأول كان في 30 أفريل سنة1987 للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GAAT.[5]

لكن هذا الطلب قوبل بالرفض بسبب المادة 120 من الدستور الجزائري والذي يقضي بسمو القانون الداخلي على الاتفاقية العامة إلا أن هذه المادة حذفت سنة 1998،[6] وقد أجرت الجزائر حوالي 12جولة من المفاوضات المتعددة الأطراف آخرها بتاريخ 2014/3/31، عالجت خلالها حوالي 1933 مسألة.

وبالرغم من سعي الجزائر لتحقيق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، واتخاذها إلى جملة من الإصلاحات الاقتصادية سوآءا إصلاحات من الجيل الأول(والتي تم شرحها في الفصل الثاني)أو إصلاحات من الجيل الثاني منذ 2001 التي تقوم على محورين رئيسين هما: إصلاح مؤسساتي(توفير المناخ الملائم للاستثمار وكل ما يتعلق بإرساء مبادئ الحكم الراشد ومحاربة الفساد) ، وإصلاح اجتماعي(يتعلق بمحاربة الفقر) . إلا أنها لم تقنع المنظمة للانضمام إليها ويرجع ذلك إلى مجوعة من الأسباب منها[7]:

- غياب استراتيجية واضحة وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات.

- تضييق الخناق على المفاوض الجزائري وتقليص صلاحياته بحيث يغلب في تفاوضاه الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي الذي يؤدي بالتأكيد إلى تنازلات وتضحيات كبيرة

---

[1] فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، جامعة سعد دحلب البليدة، مجلة الباحث - عدد 2012/11 ص111 -115

[2] ناصر دادي عدون محمد منتاوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر 2003، ص 135

[3] ناصر دادي عدون، المرجع فسه ، ص 136

[4] Mouloud Hedir:" l'économie algérienne a l'épreuve de l'OMC ", éditions ANEP, Algérie, 2003, pp 243-244

[5] فيصل بهلولي، المرجع نفسه ، ص 115

[6] ناصر بوعزيز، محاضرات في مقياس المنظمات الاقتصادية الدولية جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2014-2015 ص79

[7] فيصل بهلولي، المرجع نفسه ، ص116

ـ عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة.فيما يخص التحرير الكامل للتجارة الخارجية، ولأسعار الداخلية للغاز قضية المؤسسات التجارية التابعة للدولة وحماية حقوق الملكية الفكرية، إعادة النظر في بعض الرسوم والضرائب على الواردات واحتكار الدولة لقطاع الخدمات، وإعادة النظر في قاعدة الاستثمار 51/49.

ـ من الواضح أن الخطوات التي قامت بها الجزائر لحد الآن لم ترق بعد إلى مستوى المعايير الدولية المعتمدة والتي مكنت العديد من الدول التي باشرت المفاوضات بعد الجزائر من الانضمام لهذه المنظمة آخرها أفغانستان في 29جوان2016 وقبلها كازخستان في 30 نوفمبر 2015 واليمن في 26 يوليو 2014 ليبلغ عدد الدول التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية 60 دولة إلى غاية ديسمبر 2017[1]

مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في الجزائر إلى غاية 2015:

تجاوز مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الاتحاد الأوروبي في الجزائر 16 مليار أورو حسب تقديرات ديوان الإحصائيات الأوروبية يور وستات Office des statistiques de l'UE Eurostat، وأفادت المؤسسة الأوروبية أن الجزائر استقبلت 16,475 مليار أورو الى غاية نهاية 2015، لتتحول إلى أهم دولة مغاربية مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتأتية من الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت القيمة المالية للاستثمارات التي استفادت منها المغرب في نفس الفترة 15,236 مليار أورو مقابل 3,151 أورو لتونس.[2]

و في تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي كان في ديسمبرر2017 ، بأمر من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 2015 بعد مرور عقد من اتفاق الشراكة عندما كشفت أرقام الجمارك الجزائرية أن الاتفاق ترتب عنه عجز بأكثر من 700 مليار دينار (6.36 مليارات دولار) للمداخيل الجمركية الجزائرية وقد جاءت نتائجه سلبية على التجارة الخارجية الجزائرية حيث بلغت صادرات الجزائر نحو أوروبا خارج المحروقات من سنة 2005 إلى غاية 2015 حوالى 14مليار دولار خلال العشر سنوات، بينما بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر 220مليار دولار أي بمعدل 22 مليار دولار سنويا ، مما أدى إلى تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر المقررة في 2017 إلى سنة 2020[3]

هذا ما يوضح بأن الطرف الجزائري لا يملك أي ورقة ضغط تجعله يفرض على الأوروبيين استثمار أموالهم في مشاريع كبرى منتجة للاقتصاد الوطني، فالمبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوربي تمثل حوالي 70% من التجارة الخارجية الجزائرية حيث تبقى دول الاتحاد الأوربي الشريك الأول للجزائر بحصة تفوق 60% من الصادرات الجزائرية في حين أن التعاملات التجارية للاتحاد الأوربي مع الجزائر لا تتجاوز 3 % [4]

---

[1] منظمة التجارة العالمية ويكيبيديا%/https://ar.wikipedia.org/wiki

[2] مخزون الاستثمار الاجنبة المباشرة للاتحاد الاوربي في الجزائر، 2017, 01 12 consulter le http://www.eco-algeria.com/content

[3] إنهاء تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:https://elwassat.com/economy بتاريخ 9 ديسمبر2017-

[4] ـوزارة المالية على الموقع www.mf.gov.dz

المطلب الثالث: أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة2001-2014

الجدول التالي يوضح تحقيق الجزائر لمؤشرات كلية إيجابية على طول الفترة 2001-2014:

جدول رقم 15: أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2014)

السنوات	معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	معدل نمو جصه الفرد من ن د خ %	رصيد الميزان التجاري مليار دج	أسعار النفط دولار	معدل التضخم %	معدل البطالة %
2001	4 ,61	3,04	620,22	23,12	4,2	27,3
2002	5 ,6	3,99	446,62	24,36	1,4	-
2003	7,2	5,55	754,91	28,10	4,3	23,7
2004	4,3	2,64	885,78	36,05	4	17,7
2005	5,9	4,16	174,92	50,64	1,4	15,3
2006	1,7	-0,05	228,62	61,08	2,3	12,3
2007	3,4	1,53	207,62	69,08	3,7	13,8
2008	2	0,54	212,73	94,45	4,9	11,3
2009	1,6	-0,35	-579,13	61,06	4,2	10,2
2010	3,6	1,56	842,1	77,45	1,4	10
2011	2,8	0,73	1515,91	112,94	4,3	10
2012	3,3	1 ,16	1367,74	111 ,05	8,9	11
2013	2,7	0,55	477,61	106,87	3,3	9,8
2014	3,47	1,31	-249,81	95,29	2,9	10,6

المصدر: -**الديوان** الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 14-02-13 ص 220،242،238،69، 221

-OPEC.Annual statical bulletin (2008.2014) أسعار البترول.

. تسجيل معدلات نمو موجبة للناطح الداخلي الخام التي بلغت 7,2 %كأقصى قيمة لها سنة2003 و1.6% كأدنى قيمة لها سنة 2009 وذلك راجع للصدمة النفطية وتراجع أسعار النفط من 94,45 دولار سنة2008 إلى61,06 دولار للبرميل، كما تم تسجيل معدلات نمو موجبة وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام التي بلغت 4,16 % كأقصى قيمة لها سنة2005 وأدنى قيمة لها 0,35- % سنة 2009.

ـ نلاحظ من الجدول أن رصيد الميزان التجاري قد سجل فائض في أغلب السنوات و هذا بفضل التحسن الذي شهدته أسعار النفط منذ2001إلا أنه تراجع سنة 2009 ليسجل عجزا بقيمة 579,13 مليار دج هذا بسبب أثر الأزمة المالية لسنة2008 التي أثرت على الطلب العالمي للنفط مما أدى إلى تراجع في اسعاره إلى 61,06 دولار للبرميل ليعاود الميزان التجاري في الصعود حيث بلغ ذروته سنة2011 ليصل إلى 115,91 ملياردير بسبب ارتفاع سعر النفط إلى 110 دولار للبرميل لأول مرة ، وقد صل استخراج الجزائر من النفط

إلى حوالي 2 مليون برميل يوميا ،ليعود رصيد الميزان التجاري في التراجع و يسجل عجزا بقيمة 249,81 مليار دج بسبب انهيار اسعار النفط في جوان 2014.

من خلال تحليلنا للميزان التجاري الذي كان موجبا طيلة الفترة 2001-2013 نتيجة ارتفاع أسعار البترول عملت إيرادات الصادرات النفطية على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي الى التوسع في الانتاج وإنشاء صناعات جديدة.

ـ تراجع محسوس لمعدلات البطالة المرتفعة حيث انخفضت من مستوى 27,3 % سنة 2001 لتستقر في حدود10 % نتيجة سياسة الانفتاح التجاري وآثارها الإيجابية على سوق العمل والأجور في الجزائر.

ـ تذبذب معدلات التضخم حيث بلغت 1,4 % كأدنى قيمة لها وبلغت 98, % كأقصى قيمة سنة 2012

يطلق على الفترة 2001-2014 بفترة البحبوحة المالية أين حققت الجزائر نموا اقتصاديا محسوسا، بسبب الارتفاع التاريخي لأسعار النفط حيث زادت معدلات الاستثمار والتوظيف وقفز الاستهلاك الحكومي إلى مستويات لم يسبق لها مثيل.

في جميع برامج الإنعاش الاقتصادي 20012014 استحوذ كل من[1]:

- القطاع الفلاحي على حوالي % 8.81 في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي .% 6.95 وهذا ما يعكس ضعف مساهمة قطاع الفلاحة.
- القطاع الصناعي على حوالي % 5.60 في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي.% 1.95 وهذا نتيجة ضعف معدلات نمو الصناعات المعملية بالنظر لمتطلبات السوق المحلية، ناهيك عن ضعف القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية.

[1] خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 20012014 في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية، نوفمبر 2016

المبحث الثاني: التجارةالخارجية الجزائرية في ظل انخفاض أسعار النفط 2014 -2017

إن الانخفاض الكبير لسعر النفط في السوق العالمية في جوان 2014 أخلط أوراق اقتصاديات الدول المنتجة للبترول، فثاني أكبر مصدر للنفط في العالم السعودية تواجه وضعا صعبا فقد بلغ العجز في ميزانيتها لسنة 2015 رقما قياسيا بقيمة 89,2 مليار أورو، ومن كان يتوقع أن النرويج الغنية تشكو هي الأخرى من تدني سعر البترول حيث باتت اليوم تهتم أكثر باستغلال خيرات البحر من السمك، روسيا هي الأخرى تئن بسبب نزول سعر النفط. ففي 2015 انخفضت القوة الاقتصادية في إمبراطورية فلاديمير بوتين بنحو 4 %. والتداعيات هي انخفاض مستوى الأجور، والروبل الذي فقد نصف قيمته أمام الدولار سنة 2016[1]

تأتي الجزائر في مقدمة قائمة الدول الأكثر تأثرا بانخفاض أسعار البترول، الأمر الذي عرضها لمواجهة هزات قد أثرت فعلا على الاقتصاد الوطني فخلال الثلاث سنوات الماضية 2014.2015.2016. خسرت أسعار النفط الخام العالمية ثلثي قيمتها.

المطلب الأول: أسباب تهاوي أسعار النفط في السوق العالمية

تتزايد مخاوف دول عديدة من التهاوي المتواصل لأسعار النفط، يرى خبراء أن هناك أطرافا وراء ذلك، ومن بينها السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم ، كذلك هذا الإنخفاض راجع لطبيعة السوق النفطية في حد ذاتها.

1. طبيعة سوق النفط العالمية:

النفط ليس مجرد سلعة اقتصادية عادية ، و إنما هي سلعة استراتيجية تحكمها ظروف خارجة عن ظروف العرض و الطلب التقليدية ،فالأحداث الاقتصادية و السياسية و المناخية في العالم هي التي تؤثر على حالة السوق النفطية و على قرارات الدول المنتجة داخل الأوبك و خارجها ،و تكاد تكون هذه السوق شبه احتكارية تتحكم فيها البلدان المنتجة و المصدرة للنفط أوبك و خارج أوبك ،و الشركات الاحتكارية الكبرى السبع و الثماني الكبار منها خمسة شركات أمريكية و ثلاثة أوربية ،و البلدان المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير طلبها البترولي أو تغيير مخزونها الاستراتيجي منه، وهكذا نفهم أن في السوق النفطية العالمية يلتقي العرض و الطلب على السلعة البترولية بين الدول المنتجة و المصدرة للنفط و الدول المستهلكة و المستوردة له مما يجعل سوق العرض خاضعا لسوق الطلب[2]

---

[1] نيكولا مارتن/م.أ.م انهيار اسعار النفط يخلط أوراق الدول المنتجة للنفط http://www.dw.com/overlay/media/a consulter le20\\01\2016

[2] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004 ص 29 .30

2. الأسباب الحقيقية وراء انخفاض أسعار النفط سنة 2014:

فيما يلي نوجز أهم أسباب التدهور السريع لأسعار النفط:[1] :

1. صعود الولايات المتحدة كمصدّر للبترول بين عامي 2012 و2015 حيث زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من 10 إلى 14 مليون برميل يومياً، متخطية بذلك كلاً من روسيا والسعودية، هذه الكمية تعادل إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة من النفط، وتعزى هذه الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة إلى التطورات التقنية في طريقة الحفر بالتكسير الهيدروليكي (فباكينغ) نتيجة اكتشاف الغاز الصخري.

2. زيادة الإنتاج في العراق بالرغم من الصراعات التي يشهدها هذا البلد، حيث تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط سنة 2015 من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يومياً. هذه الزيادة المقدرة بمليون برميل تعادل إنتاج الجزائر بأكمله، الذي يعد ثالث أكبر منتج للبترول في أفريقيا.

3. ارتفاع الاستهلاك الصيني للبترول من سبعة ملايين إلى 11 مليون برميل يومياً، خلال السنوات 2006 2015 أي ما يعادل استهلاك أمريكا اللاتينية ومنطقة ما دون الصحراء في أفريقيا مجتمعة.

4. عودة إيران إلى تصدير النفط بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1»، كما تم رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، الذي مكنها من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل، حيث رفعت إيران إنتاجها بمقدار 300 ألف برميل يومياً مع نهاية سنة 2015.

5. البرازيل أيضاً، من الدول التي زادت من إنتاجها للنفط خلال السنوات القليلة الماضية. فبين عامي 2013 و2015، ارتفع الإنتاج البرازيلي من 2.6 إلى 3 مليون برميل يومياً. فقد تم حفر 72 بئراً سنة 2015 و87 بئراً في عام 2014كما تعد البرازيل رائدة في تقنيات التنقيب عن البترول في أعماق البحار.

6. الشتاء المعتدل والدافئ نسبياً في شمال الكرة الأرضية سنة 2015 أدى إلى تراجع الطلب على وقود التدفئة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، ما أدى إلى هبوط أسعار النفط عالمياً.

7. تمسك السعودية بحصتها في الإنتاج وعدم تخفيضها طيلة سنة 2014 رغم وجود فائض في العرض، وبالرغم من أن السعودية تعتمد على 90 % من عائدات النفط لجأت في أكتوبر 2015 إلى تغيير استراتيجيتها ورفعت إنتاجها لتعزيز مكانتها في السوق للحيلولة دون دخول منافسين جدد إلى السوق، على غرار النفط الصخري الأمريكي الذي تعد تكاليف استخراجه عالية جدا.

[1] يوهانس بك/ ياسر أبو معيلق، /ثمانية–أسباب–وراء–انهيار–أسعار–النفط016 \02\25 consulter le http://www.dw.com/ar

المطلب الثاني: تداعيات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الوطني

تأتي الجزائر في مقدمة قائمة الدول العربية الأكثر تأثرا بانخفاض أسعار البترول نظرا لهشاشة اقتصادها الذي يعتمد بنسبة 97% على عائدات النفط، ويقول في هذا الإطار أحمد بن بيتور، رئيس الحكومة الأسبق، "إن سنوات الرخاء، قد صارت خلف الجزائر"، وحذر من تدهور الأوضاع الاقتصادية قائلاً في تصريحات إعلامية عديدة «ستكون هناك عواقب كارثية، لأن قادة البلاد أداروا الرخاء المالي بكثير من التراخي فأغرقوا اقتصاد البلاد في تبعية قصوى لعائدات تصدير المحروقات".

كما أن التشخيص الدقيق والموجز لوضع البلاد المالي جاء على لسان حكومة أحمد أويحيى في السادس من سبتمبر 2017، أين عرضت الحكومة أمام مجلس الوزراء مخطط عمل، الذي تقوم فيه مرة أخرى على التحكم في الإنفاق العام ودفع الاستثمار، هذا التشخيص الذي يصف بدقة الاختلال في التمويل الخارجي والمحلي، كما يعتبرها التحليل معروفا لدى الجميع، ولكن عندما تعترف به الحكومة علنا، فهذه بادرة فريدة من نوعها، إضافة إلى ذلك يصحح هذا المخطط بعض المعلومات الخاطئة التي يتم تداولها حول الأزمة.

ويمكن أن نوضح هذه التداعيات بنوع من التفصيل في مايلي:

1. عجز الميزان التجاري الجزائري للفترة 2014 .2017:

بدأت تداعيات انخفاض أسعار النفط تلوح في الأفق نهاية 2014 أين سجل الميزان التجاري عجزا لأول مرة بعد مدة تجاوزت تقريبا 13 سنة ليستمر العجز لسنوات متتالية والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم 16: الميزان التجاري الجزائري للفترة 2014.2017

السنوات	2014	2015	2016	2017
الميزان التجاري	.1,49	.18,01	.17,06	.11.19

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المركز الوطني للمعلومات والإحصاء CNIS

.Banque d'Algérie2017

الجدول يوضح العجز في الميزان التجاري سنة 2014 بقيمة 1,49 مليار دولار وبقيمة 18,01 مليار دولار سنة 2015 و هذا بسبب السقوط الحر لأسعار النفط التي وصلت إلى ما دون 30 دولار للبرميل لأول مرة منذ انهياره، أما سنة 2016 فقد شهدت عجزا بقيمة 17,06مليار دولار(1) وهو انخفاض طفيف بالمقارنة مع السنة التي سبقتها بسبب التحسن في أسعار النفط حيث ارتفعت سنة 2016 إلى حوالي50 دولار للبرميل اما سنة 2017 فقد تراجع العجز بنسبته 34.4 % بقيمة 5.87 مليار دولار حيث سجل 11.19 مليار دولار نتيجة إتباع الدولة سلسلة من الاجراءات أهمها ترشيد النفقات العمومية و فرض نظام الحصص و القيود الكمية لكبح فاتورة الاستيراد .

كما سجل ميزان المدفوعات عجزا قدر ب27,54 مليار دولار سنة2015 لينخفض إلى26,59 مليار دولار سنة 2016[1]

ويمكن أن نفصل في طبيعة الواردات والصادرات الجزائرية لسنوات 2015 .2017 التي تؤكد تراجع قيمة الواردات وبالمقابل ارتفاع ملحوظ في الصادرات من خلال الجدول رقم 17

جدول رقم 17: الميزان التجاري الجزائري للفترة 2015 .2017 القيمة: مليار دولار

البيان	2015		2016		2017	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
الصادرات	**29,61**		**30.02**		**34,76**	
الصادرات النفطية	28,02		28,22		32,86	
الصادرات غبر النفطية	1,59	100	1 ,8	100	1,9	100
مواد نصف مصنعة	1,12	70,44	1, 32	73,33	1,38	72,63
مواد غذائية	0,334	21	0,327	18,16	0,348	18,31
تجهيزات صناعية	0,016	2,71	0,054	3	0,074	3,89
مواد خام	0,109	6,85	0,084	4,66	0,073	3,84
سلع استهلاكية غير غذائية	0,011	0,69	0,019	1,05	0,020	1,03
الـــواردات	**47,62**	**100**	**47,08**	**100**	**45,95**	**100**
منتجات الطاقة والزيوت	1 .43	3	1 ,6	3.39	2	4.35
التجهيزات الفلاحية	0,870	1,82	0 .325	0.69	0.560	1.21
السلع الغذائية	9. 316	19,56	8,415	17.87	8,675	18.8
السلع الاستهلاكية غ غذائية	8 .676	18,22	8,34	17.72	8,45	18.39
التجهيزات الصناعية	12,802	26,88	15,41	32.74	13,96	30.38
المواد نصف المصنعة	12 .596	26,47	11,43	24.28	10,98	23.88
المواد الخام	1.93	4,05	1,56	3.31	1,52	3.31
الميزان التجاري	**18,01**		**17,06**		**11, 19**	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات المركز الوطني للمعلومات والإحصاء التابع للجمارك CNIS أفريل 2018

هيكل الصـــادرات: ارتفعت الصادرات بشكل ملحوظ من سنة لأخرى لتصل إلى 34.76 مليار دولار في 2017 مقابل 30.02 مليار دولار في 2016 بزيادة 4.74 مليار دولار، في حين بلغت29,61 مليار دولار

[1] Banque d'Algérie : Evolution de la balance des paiements algérienne 2015-2016

سنة 2015 ، وتمثل المحروقات الحصة الكبرى من مبيعات الجزائر للخارج حيث بلغت سنة2017 (94.54% من الحجم الإجمالي للصادرات) لتبلغ 32.86 مليار دولار مقابل 28.22 مليار دولار سنة 2016 أي بزيادة 4.64 مليار دولار، و هذا بفضل انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية .

وهذا يظهر جليا من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 2: الصادرات الجزائرية للفترة 2015 – 2017

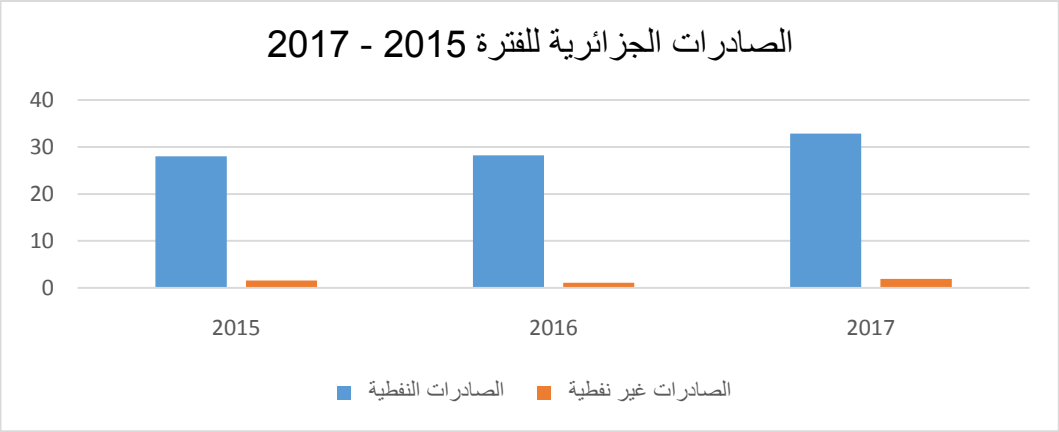

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معلومات الجدول رقم 17

ما يمكن استخلاصه من الشكل و الجدول السابقين هو إستمرار الإقتصاد الوطني في تبعيته للمحروقات حيث تظل الصادرات خارج المحروقات هامشية حيث قدرت سنة2015 بـ 1,59 مليار دولار لتقفز إلى 1.8 مليار دولار سنة 2016 بارتفاع قدره 11,66% لترتفع إلى1,9 مليار دولار سنة 2017 أي بارتفاع 5.21% مقارنة بسنة 2016.و تأتي المواد نصف المصنعة في المرتبة الأولى من الصادرات خارج المحروقات بنسبة تتراوح بين 70 إلى 73,5%، وعلى العموم تعد نسب الصادرات خارج المحروقات دليلا واضحا على ضعف بلوغ الهدف الاستراتيجي المتمثل في جعل هيكل الصادرات متنوعا.

أما بالنسبة لأكبر خمسة عملاء للجزائر لعام 2017 هم: إيطاليا بقيمة 4.22 مليار دولار (16.4٪ من الصادرات الجزائرية)، تليها فرنسا بـ 3.17 مليار دولار أمريكي. (12.31 ٪)، ثم اسبانيا بـ 2.79 مليار دولار تليها الولايات المتحدة ثم البرازيل[1].

الـــواردات: يوضح الجدول رقم 17 انخفاض الواردات إلى 45.95 مليار دولار سنة 2017 مقابل 47.62 مليار دولار سنة 2015 بتراجع قيمته 1.67 مليار دولار وفيما يتعلق بالواردات، أظهرت البيانات ارتفاعا في فئة منتجات الطاقة والزيوت (الوقود)، فئة التجهيزات الفلاحية، المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية لسنة 2017. وبالموازاة مع ذلك، تم تسجيل تراجع في فاتورة استيراد التجهيزات الصناعية بنسبة 9.41 % المواد نصف المصنعة بنسبة 4 %والمواد الخام 2.5.% لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وهذا

[1] المركز الوطني للمعلومات والإحصاء التابع للجمارك CNIS

ما يوضحه الشكل رقم3، أما بخصوص مستوى تغطية الصادرات للواردات، فقد انتقلت من 62% سنة 2015 إلى 64 % سنة 2016 إلى 76 % سنة 2017

.. بالنسبة للموردين الرئيسيين للجزائر فإن الصين تترأس القائمة بـ 6.56 مليار دولار (19.4٪ من إجمالي واردات الجزائر) لخمس سنوات متتالية، تليها فرنسا بـ 3.07 مليار دولار(9.06٪). متبوعة بألمانيا واسبانيا.

الشكل رقم 3: الواردات حسب نوعية السلع 2015. 2017

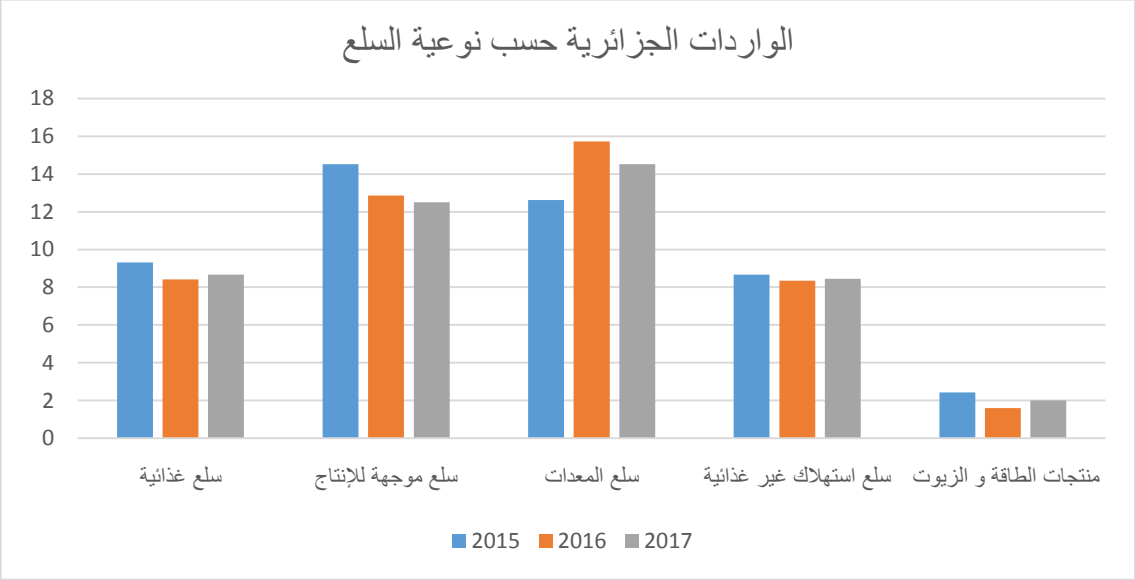

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (17).

2. ارتفاع معدل التضخم: يعاني الاقتصاد الجزائري من الارتفاع المستمر في معدل التضخم إذ تزايد بشكل ملحوظ خلال الفترة 2014-2017 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 18: معدل التضخم للفترة 2014-2017

	2014	2015	2016	أكتوبر 2017
معدل التضخم ٪	2,9	4,8	6,4	6,7
نسبة التطور ٪	-	65,51	33,33	5,15

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات المستخلصة من الديوان الوطني للإحصاء

يوضح الجدول الارتفاع الحاصل في معدل التضخم حيث قفز من 2,9٪ سنة 2014 إلى 7٪سنة2017 أي بنسبة 132٪وهذا دليل على التزايد المستمر في أسعار السلع نتيجة للقيود التي أقرتها الدولة على فاتورة الواردات لسنتي 2016 و2017، حيث شهدت السلع الغذائية ارتفاعا كبيرا هذه المدة (**ارتفاع أسعار الدواجن والفواكه، المواد الصناعية الغذائية. بينما انخفضت أسعار** الخضروات بـ 6.1 ٪، بما فيها البطاطا والطماطم) مع ارتفاع محسوس في أسعار النقل والاتصالات.

أما بالنسبة للألبسة والأحذية، والأثاث ومواد التأثيث فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا.

كما تتوقع الدولة 5,5%معدل التضخم لسنة 2018 أما البنك العالمي في 18 افريل 2018 توقع إرتفاع معدل التضخم إلى7,5%.[1]

3. تراجع احتياطات الصرف ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات كليا: حسب ما تشير إليه الوثيقة المتضمنة برنامج عمل الحكومة الجزائرية في 6 سبتمبر 2017 أن "الصعوبات حقيقية على مستوى ميزانية الدولة " ، وأن الاحتياطات تنفد باستمرار حيث انتقلت من 193 مليار دولار في ماي 2014 الى 144 مليارا في 2015، و 114 مليار دولار سنة 2016 لتنزل إلى 105 مليار دولار في يوليو 2017.[2]

كما أن توقعات الخبراء منذ أزمة تهاوي أسعار النفط أكدت أن موارد صندوق الإيرادات ستتآكل في غضون أربع سنوات أي مع نهاية 2018 لكن الواقع سبق التوقعات، حيث أشارت الوثيقة من أن وضع المالية العمومية على الصعيد الداخلي يعتبر "مقلقا "فتراجع الجباية النفطية خلف عجزا متكررا في الميزانية مما أدى إلى استهلاك مجموع احتياط الخزينة التي كانت مدخرة في صندوق ضبط الايرادات الذي نفذ كليا في فيفري 2017 (.يتم تمويل هذا الصندوق من الفرق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي لميزانية الدولة والمحدد ب 37 دولار للبرميل) وهذا ما يوضحه الجدول رقم 19

جدول رقم 19: احتياطات الصرف وموارد صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2014.2017

السنوات	2014	2015	2016	2017
موارد الصندوق مليار دولار	5284	2072	840	00
احتياطات الصرف مليار دولار	193	144	114	105

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: . وثيقة برنامج الحكومة سبتمبر 2017

Ministre des finances 2016.

الجدول يؤكد بأن هذا الوضع يصعب من بلوغ توازنات مالية خلال سنتي 2018 و2019.

4. تهاوي قيمة الدينار الجزائري: قيمة العملة تعكس اقتصاد البلد، فقد انهار الدينار الجزائري بصورة غير مسبوقة منذ استقلال البلاد مما ترك آثارا اقتصادية سلبية، تجلت في ارتفاع تدريجي لأسعار العديد من المواد، ما أصبح يشكل كابوسا يخيم على يوميات الجزائريين في الآونة الأخيرة، خصوصا في ظل تراجع إيرادات الخزينة، جراء استمرار تهاوي أسعار النفط وهو ما شكل صدمة في الجزائر من الصعب التعامل معها أو الخروج منها بأقل الأضرار.

[1] https://www.alaraby.co.uk/economy

[2] جريدة الخبر، 9 سبتمبر 2017 الموقع: http://www.elkhabar.com/press/article

لقد فقد الدينار الجزائري في التعاملات الرسمية ما بين 2012 و2017 أكثر من 33 ٪ من قيمته، حيث انتقل من 77 دينارا للدولار الواحد الى 111 دينار للورقة الخضراء[1].

وسجل الدينار الجزائري خلال السنوات الأربعة الماضية، تراجعا محسوسا، مما أضعف قيمته الاسمية، كما ساهم في تآكل قدرته الشرائية، وهو ما يتضح من خلال دراسة مسار تطور العملة الوطنية من 2012 إلى 2017، حيث كان سعر صرف الدينار الجزائري يقدّر بـ 77 دينارا للدولار، ثم تطور تدريجيا إلى أن فاق عتبة 100 دينار للدولار، ليصل إلى 111 دينار للدولار، كما انخفض متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو بنسبة.8.74 % في عام 2016 مقارنة بسنة 2015،

أن قيمة الدينار الجزائري تراجعت كنتيجة مباشرة لانخفاض سعر البترول خاصة مع التوجه الأخير الذي تبنته الحكومة إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 20%، وهو إجراء له إيجابيات من حيث تقليص فاتورة الاستيراد وإعطاء الأولوية للإنتاج الوطني وتشجيعه ومن ثم العودة تدريجيا إلى حالة التوازن في الميزان التجاري رغم أن هذا التوجّه لا يخدم بالضرورة لا القدرة الشرائية للمواطن ولا القيمة الاسمية للعملة لوطنية.

جدول رقم 20: سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 2012.2017

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الصرف المتوسطي دج/دولار	77,5519	79,3809	80,56	100,46	109,47	112,16
نسبة الصرف المتوسطي دج/أورو	102,1627	105,4374	106,91	111,44	112,42	121,25

Source: banque d'Algérie 2017

[1] حفيظ صواليلي، انهيار قياسي للدينار الجزائري، **جريدة** الخبر/http://www.elkhabar.com/press/article

المطلب الثالث: سياسات الحكومة لإدارة أزمة انخفاض أسعار النفط

تلقت الحكومة الجزائرية صدمة قوية إثر مواصلة سعر النفط تدحرجه ليستقر العداد عند السعر 27 دولارا للبرميل في شهر نوفمبر 2015، بعد اعتمادها على سعر37 دولارا كسعر مرجعي في ميزانيتها ممّا أضرّ باقتصادها.

فبعد الانهيارات المتتالية لأسعار النفط، جعلت الحكومة أمام واقع لا خيار لها فيه سوى استراتيجية التقشف وأول ما قامت به الدولة تجميد مشروع البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2015 . 2019 الذي حددت مسودته المالية بمبلغ يزيد عن 262 مليار دولار ماعدا الاستثمارات الضخمة التي شرع العمل فيها.[1]

وبغرض احتواء أزمة انخفاض أسعار النفط، ارتأت الحكومة الجزائرية سلسلة من التدابير منها:

فرض سياسة التقشف système d'austérité: كان لزاما على الحكومة أن تجد حلا للاختلال في ميزان مدفوعاتها، فلجأت لرصيدها من العملة (احتياطي الصرف) وموارد صندوق ق ضبط الإيرادات لمعاقة العجز في الموازنة العامة للدولة وعندما أصبحت هذه الأرصدة تتآكل صارت تراهن على حلول أخرى تراها أكثر نجاعة، فمن بين التدابير التي إتخذتها الحكومة في قانون المالية لعام 2015 ترشيد النفقات العمومية وإلغاء الكثير من المصاريف التي لم تعد قادرة على تمويلها، وتسريح العمال وتجميد التوظيف في المؤسسات الحكومية. بالإضافة إلى رفع أسعار البنزين بنسبة 36% وزيادة الضرائب على الكهرباء وملكية السيارات، والزيادة في أسعار بعض الخدمات والمواد الاستهلاكية مع خفض الإنفاق العمومي بنسبة 9%.[2]

كما تضمنت الموازنة العامة للبلاد لسنة 2018، حزمة جديدة من الزيادات في الرسوم والضرائب تمس عدة سلع وخدمات، منها فرض زيادات في الرسوم المطبقة على أسعار معظم مشتقات الوقود، وتعد هذه الزيادة الثالثة من نوعها التي تطال أسعار الوقود في غضون ثلاث سنوات.

2. نظام الحصص على الاستيراد système des quotas: لجأت الدولة إلى تحديد الكمية المستوردة من السلع والمنتجات في جانفي 2016، وقد قامت اللجنة الوزارية المشتركةcommission interministérielle بتحديد نظام الحصص الذي شمل السيارات والإسمنت وحديد البناء قبل أن تدرج الحمضيات في القائمة.

حيث تم في فيفري2017 تجميد التوطينات البنكية اللازمة لإتمام عملية الاستيراد، كما تم تسقيف كمية السيارات الممكن استيرادها ب98.374 مركبة سنة 2016 أما في سنة2017 بلغت 83 الف مركبة.[3]

---

[1] عميرة أيسر، إجراءات الحكومة الجزائرية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الخانقة https://www.almaydeen.net/articles/blog30\09\2017

[2] خالد بن الشريف، الجزائر تسعى لجذب الاستثمارات https://www.ultrasawt.com

[3] http://www.eco-algeria.com/content

ومن أجل تقليص فاتورة الواردات، تم اقرار قانون جديد للجمارك في فيفري 2016، ينص على منع استيراد قطع الغيار المستعملة، وتوسيع دائرة العقوبات للمتهربين جمركياً، ومنع تصدير النفايات.[1]

كما حددت وزارة التجارة الجزائرية قيمة الواردات من الموز ب 90 ألف طن لستة أشهر الأولى من العام 2017، وتم منح رخص إلى المستوردين الذين يحترمون شروط التخزين والتبريد فقط.

وقد بلغ حجم الواردات من الموز في الجزائر عام 2016 حوالي 201 طن، بقيمة بلغت 142.3 مليون دولار وانخفضت عن سنة 2015 أين بلغت 247 طنا بقيمة 182.2 مليون دولار.[2]

وقد حددت الدولة في أكتوبر 2017 حوالي 851 مادة (بند جمركي) ممنوعة من الاستيراد لأنها مواد لها بدائل في السوق الوطنية وهو وقف مؤقت لحماية الاقتصاد الوطني حيث صدرت في الجريدة الرسمية القائمة الكاملة للمواد الممنوعة من الاستيراد وضمت 851 مادة

وقدرت الحكومة ألا تتعدى حجم الواردات في عام 2017 قيمة 40 مليار دولار، لكنها تجاوزت هذا الرقم لتصل 45 مليار دولار بنهاية السنة.[3]

3. خفض الجزائر لحصتها من النفط: توصلت الدول المصدرة للنفط الأوبك بعد جهود ومساعي الجزائر في أكتوبر 2016 بعقد اجتماع غير رسمي في الجزائر الذي يعد اتفاقا تاريخيا يقضي بتخفيض إنتاج النفط إلى مستوى يتراوح بين 32,5 و33 مليون برميل يوميا، وقد تم تحديد مستوى الخفض لكل دولة في قمة فيينا في 30 نوفمبر 2016 في اجتماع رسمي أين شاركت فيه أيضا دول من خارج المنظمة أهمها روسيا. وينص الاتفاق على خفض المنتجين إمداداتهم بنحو 1.8 مليون برميل يومي اذ التزمت دول الأوبك بتخفيض الإنتاج بـ 1.2 مليون برميل يوميا، بينما التزمت الدول الإحدى عشر المنتجة خارج أوبك بتخفيض قدره 600 ألف برميل سنويا. في مسعى لتعزيز أسعار النفط التي صعدت بـ 60%

وينص اتفاق فيينا الموقع في ديسمبر 2016 على:[4]

. قرار طهران بخفض إنتاجها بمقدار 200 ألف برميل وتثبيته عند 3ر8 مليون برميل يوميا.

. قرار السعودية بخفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميا.

. قرار روسيا بخفض إنتاجها بمقدار 300 ألف برميل يوميا.

. وافق العراق على نحو غير متوقع على خفض إنتاجه بواقع 200 ألف برميل يوميا.

. قبول الجزائر بخفض إنتاجها بمقدار 300 ألف برميل يوميا.

---

[1] حمزة كحال ، الجزائر تقلص فاتورة الواردات بسبب الأزمة المالية ،https://www.alaraby.co.uk/economy

[2] **الالجزائر تمنح رخص استراد الموز موقع : s https://arabic.cnn.com/busine consulter le 10\01\2017s**

[3] تصريح رئيس ديوان وزارة التجارة ، ديسمبر 2017

[4] العربيcnn الموقع:.ttps://arabic.cnn com

وبدأ تفعيل اتفاق خفض إنتاج النفط الذي تدعمه الجزائر بشدة منذ جافني 2017 بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا لمدة 6 أشهر ينتهي بنهاية جوان 2017 لكن تم تمديده إلى مارس 2018، ثم تمديده مرة أخرى حتى نهاية عام 2018 لتكون أوبك قد خفضت إنتاجها لعامين كاملين.[1]

وأصبحت أسعار النفط قرب أعلى مستوى في عامين بدعم من انخفاض المخزونات وقوة الطلب العالمي خاصة مع انفتاح السوق الصينية على النفط العالمي وتباطؤ إنتاج النفط الصخري الأميركي وزيادة التزام المنتجين بتعهدات خفض الإنتاج في المجمل. حيث ارتفع سعر النفط في المتوسط لسنة 2016 إلى حوالي 54 دولار للبرميل ليرتفع إلى 62 دولار سنة 2017 إلى حوالي 70 دولار خلال الأربعة أشهر الأولى لـ 2018.

4. حوافز أكثر لجذب الاستثمار: أدركت الجزائر أن اقتصادها هش بدون مناعة أمام تقلبات السوق، ولولا أن منظمة أوبك (الدول المصدرة للبترول) توصلت إلى اتفاق لخفض الإنتاج في ديسمبر 2016، لتواصل هبوط أسعار البترول وتكبدت الميزانية الجزائرية خسائر فادحة، ومن ثمّ بدت ضرورة تنويع الاقتصاد عبر جذب الاستثمارات بدل الارتكاز على عائدات البترول.

وفي هذا السياق، أقرت الجزائر في 2016 مشروع قانون جديد للاستثمار يهدف لجذب المستثمرين الأجانب، فتم إعفاء الضريبة عن أرباح الشركات والنشاط المهني لمدة ثلاث سنوات، كما أزيلت الضرائب الجمركية عن إدخال المعدات، بالإضافة إلى امتيازات أخرى للمستثمرين الأجانب، ويُذكر أن الجزائر متأخرة في مؤشر جاذبية الاستثمار، حيث تحتل المرتبة 7 على الصعيد الإفريقي وراء المغرب ومصر، بحسب تصنيف"كفانتوم غلوبال "لسنة 2016، وقد عمدت الجزائر خلال شهر فيفري 2018 إلى نشر ربورتاج إشهاري مدفوع على صحيفة "الواشنطن بوست" الأمريكية، تُعدِّدُ فيه الفرص المشجعة للاستثمار في البلد، أملاً في استقطاب المستثمرين الأمريكيين (نهج غير مألوف على السياسة الاقتصادية في الجزائر)

5. اللجوء إلى التمويل التقليدي: أكد رئيس الحكومة السيد أحمد ويحي في6 سبتمبر2017 بأن الخزينة العمومية شبه فارغة ولا يوجد فيها أكثر من 500 مليون دولار، فيما البلاد تحتاج إلى حوالي 2 مليار دولار شهرياً لدفع رواتب الموظفين في القطاع العمومي، وتمويل ميزانية التَّجهيز،[2] فوجدت الحكومة مخرجا لتمويل العجز في الميزانية ومواصلة الانفاق على البرامج المختلفة وسمتها طريقة " التمويلات الداخلية غير التقليدية" ولجأت إليها بصفة استثنائية وانتقالية لمدة 5 سنوات فقط. وترى أن هذه الطريقة ليست مخترعة فالحكومة

[1] أحمد أبو حجر اهم 10معلومات عن اتفاق خفض الإنتاج https://www.youm7.com **consulter le 03\12\217**

[2] تصريح رئيس الحكومة أحمد أويحي لعرض مخطط عمل االحكومة أمام مجلس الوزراء 6 سبتمبر 2017

الأمريكية سبقت وأن لجأت الى هذا النوع من التمويل لميزانيتها لموجهة أزمة 2008 التي مكنتها من تفادي انهيار الاقتصاد.

ويقصد «بالتمويل غير التقليدي" لجوء الخزينة العمومية إلى الاقتراض من البنك المركزي من خلال طباعة الأوراق المالية بدون تغطية في حدود 20 مليار دولار سنوياً على مدار 5 سنوات هذا بعد تعديل قانون القرض والنقد أو ما يعرف بقانون 90/10[1].

. وترى الحكومة: أن الأموال التي ستقترضها الخزينة من بنك الجزائر ليست موجهة لتمويل الاستهلاك وإنما لتمويل الاستثمار العمومي وذلك لن يكون مصدرا للتضخم.

لكن حذر الكثير من الخبراء الاقتصاديون الجزائريون من التبعات الكارثية لهذه السِّياسة الاقتصادية غير المضمونة على المدى الطويل، لأنها ستؤدّي إلى انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية مما يؤدّي إلى ارتفاع سعر السلع الأساسية ومختلف الخدمات الرئيسية للمواطن وإلى ندرتها، كما انتقد صندوق النقد الدولي هذا الإجراء بشدة لأنه يؤثر على احتياطات البنك المركزي ويزيد من معدل التضخم.

-مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج إلى اقتصاد قوي لتأتي ثمارها, فالحل ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية

7. اقتراح صندوق النقد للجزائر: دعا خبراء صندوق النقد الدولي، في ختام زيارتهم للجزائري 26 ماي 2017 إثر مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر، السلطات الجزائرية إلى تنفيذ جملة من الإصلاحات الهيكلية لتعزيز وجود قطاع خاص ديناميكي وتحسين فرص الحصول على التمويل وتعزيز الحكومة والشفافية.[2]

ولمواجهة انخفاض عائدات النفط كان قد اقترح الصندوق على الحكومة الجزائرية في جوان 2016 اللجوء إلى مجموعة كبيرة من إمكانيات تمويل الاقتصاد بما في ذلك اللجوء الحذر إلى الاستدانة الخارجية والتصرف في الأصول العمومية (الاقتراض الخارجي وبيع أصول الدولة) إضافة إلى اختيار سعر صرف ثابت.

وفي تقرير صندوق النقد الدولي حول تقييم الاقتصاد الجزائري لسنة 2017 اقترح تنفيذ تحقيق توازن في التدابير الاقتصادية وإصلاحات هيكلية طموحة لتخفيض الاعتماد على المحروقات، كما أشار الصندوق إلى أن صافي الاحتياطيات الخارجية للجزائر لا يزال مريحا، ولكن رصيد الحساب الجاري أضعف بكثير مما تبرره أساسيات الاقتصاد على المدى المتوسط[3].

[1] نور الدين جوادي، مصادر التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية الجزائرية 2017\09\13 http://www.altahrironline.com
[2] البيان الصحفي رقم 17/201 الصادر من صندوق النقد الدولي
[3] البيان الصحفي رقم 17/201 الصادر من صندوق النقد الدولي

لكن قابلت الحكومة الجزائرية اقتراح FMI بالرفض وفي جوان2017 أعطى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة تعليمات صارمة للحكومة "بتفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية"، مؤكدًا ضرورة الحفاظ على السيادة الاقتصادية للبلاد.[1]

يذكر ان الجزائر قد بدأت أولى عمليات التداين من الداخل عن طريق طلب قرض وطني قدره 5 مليارات دولار سنة 2016. ثم لجأت في نوفمبر 2016 إلى طلب قرض خارجي بمبلغ 900 مليون دولار من البنك الإفريقي للتنمية التي هي أحد المساهمين فيه، وذلك من أجل تمويل برنامج دعم التنافسية الصناعية الطاقية

المبحث الثالث: الجغرافيا الاقتصادية للجزائر اقتصاد بديل (معالم السياسة التجارية مستقبلا)

يرى مالك بن نبي في تحليله لمشكلة العالم المتخلف، بأن هناك حتمية اقتصادية مفروضة على الشعوب المتخلفة، ولكن هذا الضغط في حقيقته ليس مطلقا نهائيا وإنما هو أمر طارئ، يعبر عنه بأنه بمثابة الزمن الميت في النمو المادي للشعوب المتخلفة، فالتفضيل بين الليبرالية والاشتراكية كلاهما لم ينفع مجتمعاتنا لأنهما قامتا على قاعدة اجتماعية خاصة بالغرب وغريبة عن مجتمعاتنا من حيث التراكيب الذهنية ورغم التحرر السياسي فإن هذه الشعوب لم تتحرر من تبعية الأفكار التي قادتها إلى التبعية الاقتصادية.[2]

ويثبت الواقع الحالي أن تجربة النمور الأسيوية لم تكون نتيجة تدخل الرأسمالية الغربية أساسا، وليس من الشركات المتعددة الجنسيات، بل نجاحها يعود إلى تدخل الدولة من خلال التخطيط، وإلى عوامل ذاتية داخلية ترتبط بالثقافة الأصلية للجنس الأصفر ككل مثل تقديس العمل والنظام.

إن أكثر من 1000 مليار دولار دخلت خزينة الدولة الجزائرية على مدار ال 17 سنة الماضية لم تساهم في إنشاء بنية اقتصادية وصناعية مُنتجة للثروة، وكذلك لمناصب عمل ثابتة للشباب الجامعي والعاطلين عن العمل كل هذا راجع إلى انتهاج الحكومات المتعاقبة لسياسات اقتصادية خاطئة وكذلك إلى غياب النزاهة والحكومة الاقتصادية الرشيدة والشفافية في صرف هذه الأموال الضخمة.

الخبير الاقتصادي فارس مسدور يقول: كان يفترض أن تخرج هذه الكتلة المالية الضخمة اقتصادنا من لدائرة المغلقة، لكن الإخفاق كان كبيراً على مستوى تطوير النسيج الصناعي والزراعي وتطوير القطاع السياحي[3] ، فالقضية إذن ليست قضية إمكان مالي(أفواه تأكل ولا تعمل) وإنما قضية تعبئة للطاقات الاجتماعية تحركها إرادة حضارية.

---

[1] عائد عميرة ما الذي يريده صندوق النقد الدولي من الجزائر؟2016 \03\ 13 consulter le https://www.noonpost.org/content/2244

[2] ناصر دادي عدون ،شعيب شنوف ،الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي و العولمة الغربية ،دار المحمدية الجزائر2003ص15- 16

[3] محمد أبو عبد الله، الجزائر: 1.5 تريليون دولار على خطط زادت الفقر 2014\09\20 consulter le https://www.alaraby.co.uk

ويرى مالك بن نبي أن التنمية تعثرت في الجزائر لأنها رسمت على أساس الاستثمار المالي، بينما تقدمت الصين لأنها اعتمدت على الذات أي الاستثمار الاجتماعي مما جعلها تجربة رائدة، فالعالم المتخلف لا يمكنه تغيير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خطط اقتصادية تتفق مع أبعاده النفسية وأن تكون افكاره متطابقة مع واقعه.[1]

وهذا ما نلمسه في واقع هشاشة الاقتصاد الوطني واعتماده الكلي على عائدات البترول (الإمكان المالي)

فقد آن الأوان للبحث عن مداخيل بديلة للمحروقات، حيث تشكل الفلاحة ثم السياحة ثم الصناعة البدائل الأمثل والحلول الواقعية للخروج من تبعية النفط في الجزائر.

المطلب الأول: القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فهو الركيزة الأساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، هي أمة جديرة بالاحترام، لأنها أمة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي .

فالزراعة هي أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها في الجزائر إذ تعتبر الحل الأمثل لمواجهة أزمة تهاوي أسعار النفط ؛ لما تمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية «إحلال الواردات "، فالجزائر تواجه مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج لتغطية الاحتياجات الغذائية الكلية، بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني وفاتورة الواردات من السلع الغذائية تثبت ذلك حيث بلغت سنة2017 ما يقارب 8,48 مليار دولار حيث تستورد الجزائر من الحليب واللحوم الحمراء والحبوب سنويا أكثر من 50% من احتياجاتها[2]

1. الثروة النباتية :العالم يتقاسم فيما بينه 40 مليون هكتار من الأراضي ذات الجودة العالية ،هذا العالم يحوز فيما بينه 8مليون هكتار ، منها 3مليون هكتار موجودة بكاليفورنيا تدعلي الولايات المتحدة 600 مليار دوارو 1,3مليون هكتار بإسبانيا تدرعيها 400 مليار دولار، أما الباقي 32مليون هكتار تمتلكها الجزائر لوحدها 30%منها أراضي زراعية مستغلة بمساحة تقدر 8.5 مليون هكتار[3] كما تمتلك الجزائر نحو 20 مليون هكتار من السهول و9 ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري، و4.2 مليون هكتار من الغابات[4] التي تتمركز في المنطقة الشمالية من البلاد، بها أشجار الصنوبر، والبلوط، والفلين، والزيتون .

---

[1] ناصر دادي عدون، شعيب شنوف، مرجع سابق ص 61-62

[2] تصريح وزير الفلاحة الجزائري للجزيرة نت الموقع http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/1/25

[3] فارس مسدور، برامج نقاط على الحروف، الشروق tv

[4] مراد الشوابكة، أهم الثروات الطبيعية في الجزائر، http://mawdoo3.com consulter le 12\2\2018

والإنتاج الزراعي في الجزائر متنوع، لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية. مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى. ومن أهمها: الحبوب والخضر الجافة والأشجار المثمرة التي تقدر مساحتها بـ 1مليون هكتار من أهم أنواعها الزيتون الذي يغطي 450 ألف هكتار، الكروم التي تقلصت مساحتها إلى 97696 هكتار أما الحمضيات التي تتركز في الشريط الساحلي تقدر مساحتها بـ 65 ألف هكتار وهي من أجود الحمضيات في العالم لأنها بيو، أما صحراءنا الشمالية الشرقية غنية بالنخيل بها 21.2 مليون نخلة بمساحة 200 ألف هكتار تتوزع على 17 ولاية تحتل ولاية بسكرة المرتبة الأولى في إنتاج دقلة نور.[1]

وبالرغم من امتلاك الجزائر لإمكانيات هامة في مجال الإنتاج النباتي والغذائي، واكتسابها لتجربة تنموية لا بأس بها، إلا أنها تحولت من دولة مصدرة(خلال السنوات الأولى من الاستقلال) إلى مستوردة بامتياز في المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع خاصة منها الحبوب والبقول بل إلى درجة استراد القرط سنة 2016 من تونس، كما أن إنتاجية القمح في الجزائر تعتبر من بين المعدلات الضعيفة في المنطقة العربية وهذا التحول ليس له ما يبرره من الناحية الاقتصادية.

2. الثروة الحيوانية: يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان، وتزداد أهميته أكثر نظرا لثقله في تركيبة الإنتاج الزراعي .وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر، هي الأبقار والأغنام والماعز والخيول والإبل، بالإضافة إلى الدواجن والأسماك.

وقد أشارت الدراسات إلى أنّ الجزائر تحتلّ المرتبة الثانية في إنتاج الأغنام بعد السودان، وذلك بنسبة 10.5% من ثروات الوطن العربي، كما أنّ إجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر يُقدَّر بمليونَي رأس بقريّ، 26 مليون رأس من الماعز، و50 ألف رأس من الخيل بمختلف سُلالاته[2]

بالرغم من هذه الثروة التي تمتلكها الجزائر إلا أنها تحولت في السنوات الأخيرة إلى مستورد للحوم المجمدة من الهند والبرازيل وتايلند، وذلك لأسباب عديدة، ربما أهمها نقص وغلاء الأعلاف بسبب الظروف الطبيعية، مما حتم التخلص منها بالذبح، إلى جانب تفشي بعض الأوبئة كحمى الأبقار.

3. الفلاحة اقتصاد بديل للنفط في الجزائر:

. حتى تؤدي الفلاحة الدور المنوط بها لتحقيق النمو الاقتصادي يجب على الدولة أن تقوم بـ:

[1] الجزائر اليوم". aljazairalyoum.com. اطلع عليه بتاريخ 21 مارس 2017.

[2] مراد الشوابكة، مرجع سابق

1. الإرشاد الزراعي الذي يعد حلقة وصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين[1]

2. دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية الفلاحية خاصة وأنها تمثل نسبة ضئيلة 062, %من مجموع المشاريع الاستثمارية للفترة 2002.2016 أي حوالي 1316 مشروع فلاحي من بين 63804 مشروع.[2]

3. توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة والمبيدات التي تؤثر مباشرة على كمية المحصول .

4الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره.[3]

5- توفير القروض الملائمة للفلاحين وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

6- رسم سياسة تصديرية واضحة تسهر عليها الجهات الرسمية في مقدمتها وزارة الفلاحة ووزارة التجارة مع السفارات الجزائرية بالخارج لفتح الأبواب أمام الفلاحين من أجل تسهيل تصدير منتجاتهم إلى الخارج.

.7ـ تشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي بتوفير الحماية الاجتماعية لهم (نتيجة نفور اليد العاملة)

8ـ أكد رئيس المكتب الولائج لاتحاد الفلاحين الجزائريين أن مشكلة الفلاحة بالجزائر لا تتعلق بكمية الإنتاج لا بنوعيته بل هناك فائضا في الإنتاج في محاصيل عديدة يمكنها أن تشكل بديلا حقيقيا عن المداخيل الضائعة نتيجة تراجع سعر المحروقات لكن الإشكال يكمن في التوزيع و التسويق[4] بمعنى غياب سلاسل لإمداد في إيصال المنتج من الفلاح إلى المصانع في الوقت المناسب و الدليل علي ذلك تعرض الكثير من المنتجات للتلف سنتي 2015-2016 مما اضطر فلاحو واد سوف إلى رمي الطماطم و البطاطا لكثرة إنتاجها وغياب وسائل تخزينها و تسويقها، إلا أن الحل يكمن في إنشاء مصانع التحويل بالقرب من أماكن إنتاجها .

فالمحاصيل الصناعية من المحاصيل الحقلية الهامة من النواحي الزراعية والصناعية والاستهلاكية، لذلك يجب على الدولة الاهتمام بالصناعة الغذائية وتطويرها خاصة الطماطم الصناعية التي تحتل المكانة الأولى.[5] ليتم منع سترادها نهائيا من تونس.

9. لا بد من اتخاذ قرار بإسقاط حقوق المستفيدين الذين لم يقوموا بعملية استصلاح واستغلال الأراضي واسترجاعها، حتى يتم منحها من جديد لطالبين آخرين فالأرض لمن يخدمها(القطعِ الزراعية التي قدمتها الدولة ضمن "عقود الامتياز لم تستغل في المخطط الخماسي الأول (2004-2009).

---

[1] Bilan des déclarations d'investissement ANDI 2002-2016

[2] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2008، ص282

[3] باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح جامعة الجزائر، مجلة الباحث العدد 2003/2 ص109

[4] الجزيرة نت http://www.aljazeera.net/news/ebusiness 25-1-2016

[5] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2008، ص147

10. إن التنمية الريفية كانت وما زالت تشكل السبيل الرئيسي في القضاء على الجوع والفقر، ولكي يكون التحول الريفي شموليا، ينبغي أن يركز على ربط المدن والبلدات والمناطق الريفية بقطاع الصناعات الزراعية التنموية والبنية التحتية بما في ذلك تشجيع المستثمرات الفلاحية، مما يساهم في تمركز التحضر وتنويع فرص العمل[1]

11. تطوير الشراكة في المشاريع المتعلقة بتربية الأبقار والأغنام لتحقيق الاكتفاء في مادتي الألبان واللحوم.

إذا كانت 3مليون هكتار الموجودة بكاليفورنيا تدر على الولايات المتحدة 600 مليار دولار سنويا فكم تدر 32 مليون هكتار على الجزائر؟ حوالي 7000 مليار دولار سنويا من هذه الأراضي الخصبة ذات الفصول الأربعة و المناخ المعتدل لتصبح الجزائر أغنى دولة في العالم، بناءا على هذا لا يفترض أن يكون اقتصادنا اقتصاد محروقات و إنما اقتصاد يطعم العالم بأسره اقتصاد غير ناضب و مستمر ،آن الأوان لتكون الفلاحة بديلا للنفط و أن نقيم شراكة حقيقية مع الصين من أجل تطوير و استغلال هذه الأراضي للتحرر من التبعية الغذائية و تحقيق الاكتفاء الذاتي و تصدير منتجاتنا ذات الجودة العالية فحمضيا ت الجزائر الأولى عالميا لا تضاهيها إلا حمضيات كاليفورنيا ولا نحتاج إلى الاتحاد الأوربي لتسويق منتجاتنا إليه ،لدينا إفريقيا بوابة كاملة لتوجيه صادراتنا إليها بحكم العلاقات المتينة و الوطيدة التي بيننا .

الحلول لا يمكن سترادها جاهزة إن لم تتخذ الجزائر حلا نابعا من عقيدة وتراث هذا البلد، فكما ذكر مالك بن نبي: " لقمة العيش حق لكل فم، والعمل واجب على كل ساعد "هذا ما يشكل الحتمية الاقتصادية التي تقتضي تقديم الواجب عن الحق في نطاق الإنتاج والعمل.

فالحل موجود في الفلاحة التي يمكن أن تدر علينا عائدات مالية أضعاف مضاعفة أكثر من 15 مرة مما يدره برميل النفط علينا ليتحول اقتصادنا من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد أخضر.

المطلب الثاني: القطاع السياحي

يعتبر قطاع السياحة في الجزائر المورد الثاني خارج قطاع المحروقات الذي يجب أن تعول عليه الحكومة إذ يمكن من الحصول على إيرادات هامة من خلال مساهمته في:

1. الناتج المحلي الإجمالي (إنفاق السياح الأجانب والمحليين)

2. ميزان السياحة حيث تمثل السياحة إحدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات، وميزان السياحة يمثل الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي من متحصلات خاصة بالسياحة القادمة مطروحا منه مدفوعات السياحة العكسية للخارج (سياحة المواطنين خارج بلدانهم)[2]

[1] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO حالة الاغذية والزراعة 2017

[2] السياحة البيئية، البيئة والحياة، مجلة تصدر عن وزارة البيئة العراقية، العدد12، الموقع www estis net.

3. توفير مناصب شغل حيث يعتبر العامل البشري أحد أهم عناصر النشاط السياحي.

4. المساهمة في الاستثمار السياحي من خلال جذب رؤوس أموال استثمارية.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أنّ الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جدٌّ محدودة، إذا ما قورنت بالبلدان المجاورة والشقيقة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنةً بكبر مساحة الجزائر وما تمتلكه من مقومات سياحية هامة.

1..مقومات السياحة في الجزائر:

إن العديد من الرحالة الذين زاروا الجزائر وكتبوا عنها، أمثال: Simon Hilton في كتابه: رحلة في ربوع الأوراس (1912-1920)، وكذلك Belley.U.C.R في كتابه ريح الصحراء (1944)، و M.D. Stot في كتابه: الجزائر على حقيقتها[1]. تؤكد اهتمام الباحثين والرحالة العرب والغرب بهذا البلد نظرا لتمتعه بمؤشرات للجذب السياحي سوآءا كانت طبيعية أو تاريخية أو دينية أهمها:

. المقومات الطبيعية: تمتلك الجزائر مقومات طبيعية متنوعة تتمثل في موقعها الجغرافي الاستراتيجي، فهي من الدول القليلة في العالم التي تتوفر على شريط ساحلي يمتد على طول 1200 كلم، يبلغ عدد سكانها 40 مليون نسمة حسب الإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء تتميز بتباين تضاريسها بها حمامات معدنية وسلاسل جبلية وصحراء واسعة تمثل 80% من مساحة الجزائر، كلها مصنفة ضمن التراث الثقافي العالمي،

. المقومات الحضارية و التاريخية :تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا تاريخيا و حضاريا ،تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ ومن أهمها نجد المعالم السبعة المصنفة عالميا من طرف منظمة اليونيسكو و المتمثلة في قلعة بني حماد بالمسيلة ، تيمقاد بباتنة ، تيبازة وهي كلها مدينة رومانية ،جميلة بسطيف ، قصور وادي ميزاب بغرداية بها خمس قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، والقصبة بأعالي العاصمة وهي مدينة إسلامية تعود للعهد التركي [2] فالجانب الحضاري يلعب دورا مهما في التخطيط السياحي فدولة كالولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك تاريخا حضاريا لكن التخطيط للرفاهية الاجتماعية جعلها أحد أهم خمس أقطاب عالمية جاذبة للسياح.

وفي سنة 2010 صنفت الجزائر 456 موقعا محميا وطنيا حسب وزارة الثقافة.

. المقومات الدينية: للجزائر أيضا سياحة دينية تتمثل في المساجد العريقة والجميلة في الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وغيرها، لديها كنائس عتيدة من أيام الاحتلال الفرنسي، لديها زوايا وأضرحة ومقامات.

[1] عبد الله الركيبي، الجزائر في عين الرحالة الإنجليز، الجزء الأول، دار الحكمة، الجزائر، 1999، ص 113.

[2] 1Ministre de tourisme , sept sites algériens figurent patrimoine culturel de l'Unesco 2005, p21

2. السياحة في الجزائر ثروة مهدورة:

تبقى كل المقوّمات السياحية التي تتمتع بها الجزائر بعيدة كل البعد عن الاستغلال الأمثل، مما دفع ممثل الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة "فريدريك بيري" في سبتمبر 2015 إلى التأكيد أن القطاع السياحي بالجزائر يتمتع بإمكانات هامة، بفضل شواطئه المتوسطية وكنوزه الإنسانية والثقافية والتاريخية، إلا أن العائق لنمو السياحة بالجزائر يبقى نقص المنشآت ذات النوعية.[1]

ووفق تقرير منظمة السياحة العالمية لسنة 2013، فإن الجزائر وعلى الرغم من تنوع وتعدّد مناطقها السياحية، فقد احتلت المرتبة الـ 111 عالمياً من بين 184 دولة ضمها التصنيف والخامسة إفريقيا، باستقبالها لنحو 2.7 مليون سائح من بين 55.7 مليون سائح دولي زار إفريقيا في السنة نفسها، حيث احتل المغرب المرتبة الأولى، تلته جنوب أفريقيا ثم مصر وتونس.

واعتبر التقرير في الوقت نفسه، أن السياحة في الجزائر لا تزال في مرحلة النمو، إذ لا تسهم في الناتج المحلي الاجمالي إلا بما نسبته 8%، فيما أدرج تصنيف "bloom consulting» سنة 2015الجزائر في المركز الـ 26 إفريقياً، في ترتيب جذب البلدان للسياح[2]

في حين أكد وزير السياحة والصناعات التقليدية، في منتدى الحوار، أن الجزائر سجلت في2017 حوالي 2,5 مليون سائح، كان نصيب السياحة الصحراوية منها 170 ألف سائح، شكل الأجانب منهم 20 ألف سائح فقط وأن عدد الجزائريين الذين غادروا الوطن الصائفة الماضية من أجل السياحة قارب عددهم 4 ملايين شخص[3]

في حين بلغ عدد السياح الذين زاروا المغرب سنة 2017 أكثر من 11 مليون سائح[4] الأمر الذي يجعلنا نستغرب ونتساءل عن سبب ركود السياحة في الجزائر ومعرفة الخلفيات التي تجعل المواطن الجزائري يترك شواطئنا الساحرة والخلابة على امتداد 1200 كم، ويفضل تونس والمغرب وتركيا ومؤخرا إسبانيا، عندما نتحدث عن الأرقام نقولها صراحة: لماذا السياحة في الجزائر ليست كباقي الدول؟

يرى الخبير الاقتصادي عبد المالك سراي أن التخلف الذي تعيشه البلاد في المجال السياحي، على الرغم من الإمكانات السياحية الهائلة التي تتمتع بها، إلى افتقارها للثقافة السياحية والعنصر البشري المؤهل لتقديم خدمات سياحية، بالإضافة إلى غياب مدارس عليا متخصصة في تكوين القائمين على الخدمات السياحية. ويشير إلى أن "اليد العاملة المؤهلة الموجودة حالياً لا تغطي أكثر من 20% من حاجات البلاد في هذا المجال، ناهيك عن قلة المنشآت الفندقية اللازمة، فعلى الرغم من وجود نحو 860 فندقاً في طور الإنجاز،

[1] محمد أبو عبد الله ، السياحة في الجزائر، العربي الجديد، الموقع https://www.alaraby.co.uk/supplementmone\28/9\2015/

[2] محمد أبو عبد الله، مرجع سابق

[3] تصريح وزير السياحة حسن مرموري في منتدى الحوار ''واقع قطاع السياحة في الجزائر وسبل النهوض به'' الجزائر 6مارس 2018

[4] إحصائيات وزارة السياحة ولنقل الجوي والصناعات التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، المملكة المغربية http://www.tourisme.gov.ma/ar

إلا أن ذلك يبقى دون المستوى المطلوب". أما المستشار لدى الديوان الوطني للسياحة يرى أن مشكلة السياحة في الجزائري مشكلة الخدمات التي لا ترقى أبداً إلى طموح السائح، حتى ولو تعلق الأمر بفندق خمس نجوم.[1]

3 . استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر:

بلد مثل الجزائر قوة إقليمية يمتلك كل المؤهلات لو كان هناك فعلا رغبة حقيقة للنهوض بقطاع السياحة فالسبب في تردي السياحة في الجزائر يعود إلى الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال التي لم تكن لديها إرادة سياسية ورؤية حقيقة لبعث قطاع السياحة وتطوير الاستثمار فيه لتعزيز عناصر الجذب السياحي في بلد يمتلك كل المقومات، لطالما كان هذا القطاع هامشي، اليوم الدولة منشغلة بإجراءات التقشف وترشيد النفقات منشغلة أكثر بمن يحكم وبالصراعات السياسية والمصالح الاقتصادية الضيقة.

كيف نتحدث عن السياحة ولدينا مدينة عتيقة وعريقة مصنفة ضمن التراث العالمي اسمها القصبة هي اليوم أشبه بالمفرغة العمومية رغم محاولات الترميم وحملات التنظيف التطوعية، دون أن ننسى عوامل أخرى تبدأ من ظروف حصول السائح الأجنبي على تأشيرة الدخول، إلى البيروقراطية واللامبالاة والتسيّب وتدني الخدمات وضعف المرافق إضافة إلى أسعار النقل الجوي والبحري الملتهبة. وصولا إلى تقصير البعثات الدبلوماسيات في الترويج للسياحة الجزائرية.

الحكومة الجزائرية لم تفهم بعد بأن السياحة صناعة لها مكانتها الهامة في تحريك الاقتصاد العالمي، وهو ما جعل منظمة الأمم المتحدة تخصص لها يوم عالمي في 27 سبتمبر من كل سنة، بهدف زيادة وعي المجتمع الدولي بأهمية السياحة وقيمتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

قطاع السياحة الجزائرية يحتاج إلى قرار سياسي وإلى رسم استراتيجية كبديل لقطاع البترول، فقد آن الأوان كي يفهم صناع القرار في الجزائر أن أهم تنمية مستدامة هي الاستثمار في السياحة كون عائدها سريعا ولا يحتاج إلى مجهودات ضخمة بل يحتاج إلى اهتمام جدي وتوفير للحماية والأمن للمناطق السياحية والأفراد، وتحويل الإمكانات السياحية إلى عروض سياحية قادرة على تلبية متطلبات الأسواق العالمية ومواكبة اتجاهاتها، وهو التحدي الذي ظلت الحكومات المتعاقبة ترفعه دون تطبيق ملموس، كان آخرها اعتماد الحكومة سنة 2008 استراتيجية للنهوض بالسياحة إلى آفاق 2030 ترتكز على دعم هياكل الاستقبال كمّاً ونوعاً، والعمل على الارتقاء بالخدمات إلى مستوى المعايير الدولية، وعصرنة المنظومة التكوينية وتشجيع الابتكار والاستثمار وإعداد البرامج الاتصالية والترويجية العصرية.

كما نقترح إقامة شراكة مع تونس وإسبانيا من أجل اكتساب الخبرة الكافية في تسيير المنشآت السياحية، وخلق برامج تعليمية وتكوينية تكون في مستوى تأهيل اليد العاملة الجزائرية.

دون أ ن ننسى ضرورة الترويج للسياحة الصحراوية فمنطقة الطاسيلي متحف طبيعي مترامي الأطراف كفيل لوحده بجذب الملايين من السياح فهو من بين المواقع ذات الأهمية التاريخية، والمناظر الطبيعية

[1] مدونة الجزيرة نت http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/6/2 .

الخلابة والصناعات التقليدية، وكذا الأعياد والمناسبات المحلية، ومن بينها تظاهرة "سبيبا" التي صنفت مؤخرا تراثا ماديا من طرف اليونيسكو .

بالإضافة إلى الاهتمام بالسياحة الدينية كالطريقة التيجانية التي هي إحدى الطرق الصوفية السنية، حيث يمكن أن يحج إلى الجزائر 260 مليون من أتباع هذه الطريقة ولنا أن نتصور حجم المداخيل من العملة الصعبة التي تدخل البلد.

وفي الأخير نرى ضرورة فتح المجال للقطاع العام والخاص للاستثمار في الخيمة الجزائرية بخدمات لبقة في إطار الأصالة والتقاليد والأعراف الوطنية وبأدوات بسيطة غير مكلفة.

المطلب الثالث: قطاع الصناعة

يعتبر قطاع الصناعة من أهم الخيارات التي يجب أن تبني عليها الجزائر سياستها الاقتصادية للخروج من تبعية النفط من خلال سياسة صناعية فعالة قادرة على تكوين نسيج صناعي متين وقادر على توفير منتوج محلي يستوعب الطلب الداخلي وقدرته على المنافسة الخارجية والتصدير.

1. مقومات القطاع الصناعي في الجزائر:

تعتبر الصادرات الصناعية أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، لذا فالقطاع الصناعي شهد نقلة نوعية سنة 2017 بفضل إطلاق عدة مشاريع في عدة شعب منها قطاع الإسمنت و قطاع الحديد والصلب وبالرغم من أن صادرات القطاع الصناعي في الجزائر تتزايد سنة بعد سنة إلا أنها ظلت هامشية قدرت ب 1,7 مليار دولار سنة 2017 من مجموع الصادرات التي بلغت 34,76 مقابل 15 ، مليار دولار سنة 2016 من مجموع الصادرات 30,02 مليار دولار[1] وهي أرقام لا تعبر عن القدرات الفعلية للاقتصاد الجزائري ولا لحجم الاستثمارات الضخمة التي رصدت لهذا القطاع منذ 2001 إلى غاية يومنا هذا.

يساهم القطاع الصناعي في القيمة المضافة من خلال:

- الصناعات الاستخراجية المتمثلة في: خامات المعادن، والخامات غير المعدنية والنفط و الغاز
- الصناعات التحويلية المتمثلة في: الصناعات الغذائية، النسيجية مواد البناء، الزجاج، الجلود والأحذية الخشب، والورق، الكيمياء والبلاستيك كما تتوفر الجزائر على قطاع واعد هو قطاع الميكانيك والإلكترونيك والمنتجات الكهربائية.

كما أن الإنتاج الوطني من الحديد والصلب لا يغطي حاليا سوى 30 إلى 35 %من حاجيات السوق بينما تقدر الفاتورة السنوية لاستيراد هذه الفئة من المنتجات بحوالي 5 ملايير دولار بحجم وصل إلى 6 ملايين طن. ولسد هذا العجزي تم إطلاق عدة عمليات في 2017، ويتعلق الأمر بدخول حيز الخدمة لخط الإنتاج الأول لمركب بلارة (جيجل) وإعادة تجهيزات مركب الحجار (عنابة) للخدمة وتوسعة المركب الجزائري التركي "توسيالي الجزائر"(وهران) وكذا إطلاق مصنع لإنتاج الأنابيب المعدنية ببطيوة (وهران). في حين قطاع الأدوية لا يزال يمثل عبئا على إيرادات الدولة نتيجة استمرار الواردات التي تتجاوز 1 مليار

[1] المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS أفريل 2018

دولار سنويا، أما قطاع المناولة يبقى دون مستوى الإمكانيات المتوفرة حيث يبلغ عدد المؤسسات الناشطة في هذا المجال حوالي 900 مؤسسة تمثل 10% فقط من النسيج الصناعي.[1]

لقد جاءت الشعب الصناعية خلال التسع أشهر الأولى من سنة2017 في قطاعات صناعة المعادن والصلب والميكانيك والكهرباء والإلكترونيك في الصدارة بنسبة 46 %من المبلغ الإجمالي للاستثمارات الصناعية المسجلة لتليها شعبة الصناعات الكيميائية والمطاطية والبلاستيكية بنسبة 18% ثم الصناعة الزراعية –الغذائية (17%) وصناعة وانتاج مواد البناء بنسبة 9 %.[2]

إلا أن هذه الصناعات بقيت ضعيفة مقارنة بالصناعة الاستخراجية وهو توجه مخالف تماما لتوجه الدول المتقدمة، وحتى إذا قارنا صادراتنا خارج المحروقات مع صادرات الدول النفطية العربية نجد تمثيل قطاع المحروقات في السعودية: 87%، في قطر: 64%، في الكويت: 90%، في ليبيا: 75%، فهذه الدول المصدرة للمحروقات التي تتفوق في قيمة صادراتها من النفط على الجزائر، تعمل على تنويع صادراتها خارج هذه المادة، ولم تصل أبدا إلى نسبة الجزائر 97%.[3]

بالرغم من تمتع القطاع الصناعي في الجزائر بمقومات التميز، ودعائم النجاح لغزو الأسواق الدولية حوالي 700 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة تعمل على تطوير أداة الإنتاج و تنويع النسيج الصناعي ،إلا أنه مازال بعيدا عن مقتضيات التنافسية الدولية كما و نوعا و سعرا، وذلك لعدة أسباب أهمها قلة الاهتمام بمعايير الجودة و النوعية وضعف ارتباط الصناعة بمراكز البحث و التطوير فمعظم الأبحاث الجامعية التي تحمل براءة الاختراع حبيسة الأدراج ، بالإضافة إلى غياب سياسة تصنيعية واضحة المعالم و الأهداف لتطوير هذا القطاع فكيف لنا أن نتحدث عن صناعة السيارات في حين نستوردها مفككة و نقوم فقط بعملية التركيب. ثم تباع بأسعار خيالية تتنافى تماما مع نظريات التجارة الدولية، لنقوم بعدها باستيراد قطع الغيار لها عندما تبدأ في الإهتلاك، ضف إلى هذا أن الجزائر تعرضت إلى احتيال من طرف الشركات العالمية المنتجة للسيارات والمصدرة لها حيث كان الاتفاق على توطين صناعتها في الجزائر بعد مرور فترة معينة من استردادها لكنها لم تلتزم بهذا الاتفاق.

إن نجاح قطاع التصنيع في الجزائر لدفع عجلة التنمية ، يتوقف على تبني الإستراتيجية الفعالة التي تتلائم مع الإمكانات المتوفرة، فاستراتيجية التصنيع يجب أن تحدد أهم القضايا المتعلقة : بأهداف التصنيع الآنية و البعيدة المدى، تحديد مشاكل قطاع التصنيع ، ومن ثم تحديد الأولويات التي تحدد الحلقة الرئيسية في التطور الصناعي و نوع الصناعات القيادية وبالتالي البدء في تنفيذها، كما ينبغي على الإستراتيجية أن تحدد أنماط التكنولوجيا الملائمة .

[1] واقع الصناعة في الجزائر الموقع http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article\17/12/2017

[2] إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار2017

[3] طارق قندوز قاسمي السعيد – تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (مقاربة وصفية تحليلية) جامعة المسيلة/الجزائر2017

المطلب الرابع : ثروات الجزائر اقتصاد بديل للنفط

إذا تحدثنا عن الثروات الناضبة فالجزائر غنية ،إذا تحدثنا عن الطاقات البديلة فالجزائر غنية ، إذا تحدثنا عن المواد التي تستخدم استخداما تكنولوجيا فالجزائر أيضا غنية، ما ينقص فقط هو الاعتماد على العلم و العلماء و إعطاء المكانة والأهمية اللازمة للبحث العلمي ، حيث يوجد حوالي 134 جامعة على المستوى الوطني لكن لا توجد قناة تواصل بين البحوث و بين الجهاز الحكومي أو حتى الخاص لأخذ تلك الابتكارات و ترجمتها على أرض الواقع، ثم نتحدث عن هجرة الأدمغة لا بد على الدولة أن تستغل ثرواتها الربانية التي يمكن ان تدر عليها مئات الملايير من الدولارات بعيدا عن الريع النفطي فكيف لنا أن نتحدث عن الغاز الصخري و لدينا من الثروات ما يؤهلنا أن نكون أغنى دول العالم .

1- الثـــروات الباطنيـــــة:

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة خارج تبعية النفط والغاز، وتختزن في باطنها مناجم شاسعة من الفوسفات، والزنك، والحديد، والألمنيوم، والتنغستين والكاولين، الرصاص الزئبق والباريت والذهب والماس والرخام.... أي حوالي 58 مادة[1] منها مواد غالية جدا في العالم ولا توجد في تسعيرة البورصة نظرا لغلائها الفاحش منها الكوبارت ومادة السلينيوم إضافة إلى المغناطيسmagnétisme فالجزائر بها أراضي يطلق عليها اسم الأراضي النادرة les Terres rares ، 111الأبحاث و الدراسات العلمية تؤكد ذلك[2]:

1- قامت شركة أمريكية بطلب من الراحل هواري بومدين سنة 1969 بالتنقيب عن المناجم باستعمال l'aéro géophysique أي المسح بالطيران للكشف عن مخزونات الأرض la cartographie لكن الدراسة كانت باهظة جدا وقتها و بلغت حوالي 300 مليون دولار ، ثم أكمل البحث فريق روسي 1971.1974 ليلتقطوا موجات مغناطيسية بواسطة l'aéro magnétique فوجدوا المغناطيس على مساحة 860 كم و هي مساحة هائلة و قدرت نسبته حوالي 20% إلى 30% من الاحتياط العالمي ، لكن لم يطور هذا الاكتشاف منذ ذلك الوقت و لا أحد يعلم بالضبط حجم المغناطيس المتواجد بقوة في أربع مناطق هي بشار ،أدرار، الهقار ، واد سوف ، فإذا كانت الجزائر تملك 1%من الاحتياطي العالمي للنفط ليتحول اقتصادها إلى اقتصاد ريعي ،فكم تدر 20% أو30% من الاحتياطي العالمي للمغناطيس على الجزائر؟ مئات الملايير من الدولارات لنتحرر نهائيا من تبعية النفط.

2- الذهب المكتشف بمنطقة تماسماسة في الهقار من طرف شركة GMA شراكة جزائرية أسترالية، أثبتت أنه يوجد حوالي 200ألف إلى 300 ألف أونصة حوالي 9334 كغ من الذهب يوميا في حين ننتج اليوم 148 كغ فقط، لتتحول الجزائر إلى ثاني احتياطي من الذهب في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا، هذا دون أن

[1] فريد بن يحيى، برنامج نقاط على الحروف الشروق tv
[2] فريدين يحيى، مرجع سابق

نتحدث عن محزونات هامة من الماس فكم تحقق هذه الثروة كإيرادات للجزائر تمكن من التحرر من تبعية النفط.

3. تمتلك الجزائر أكبر مخزون في العالم من الفوسفات ولدينا قدرة إنتاج 30 مليون طن سنويا، في حين نصدر 1مليون طن فقط، واليوم المغرب تزخر بامتلاكها لأكبر مخزون منه، وتثبت الدراسات أن درجة كثافة الفوسفات في الجزائر ضعف درجة كثافته في المغرب. مما يؤكد أن الفوسفات الجزائري أجود، وبهذا تكون **لدينا قدرات تصديرية أضعاف مضاعفة من المغرب حيث يمكن أن نصدر خارج المحروقات من الفوسفات حوالي** 78مليار دولار سنويا بل أيضا يمكن تصنيعه وتحويله حيث ينتج منه 8 مواد من أشد المواد طلبا في العالم.[1]

4- يمكن للجزائر أن تصدر المياه المعدنية فقط وتتحرر من تبعية المحروقات، فالمياه الموجودة بمدينة مغنية من أجود المياه المعدنية في العالم، وتشير دراسات إسبانية أن الصحراء الجزائرية بها 640 مليارم3، وهو يكفي لسد حاجيات الجزائر من المياه لمدة قرن وربع، وفي دراسة أخرى توصل بريطانيون إلى أن أكبر المياه الجوفية في شمال إفريقيا متواجدة في الجزائر وليبيا ومصر والسودان.[2]

2. الثروات الغير ناضبة : هي عبارة مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار ، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي ومن أهمها الطاقة الشمسية حيث تعتبر الجزائر من بين أحسن ثلاثة حقول شمسية في العالم، حيث صُنفت الجزائر وإيران ومنطقة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، من أكبر وأحسن حقول الطاقة الشمسية، ما يجعل الجزائر بمثابة العملاق النائم لهذه الطاقة' لذلك يجب على الدولة استغلال صحرائها الشاسعة من أجل تجسيد مشاريع الطاقة الشمسية لبناء محطة خاصة بها وتقتفي بذلك أثر المغرب التي سبقتنا في هذا المجال.

إن حسن استغلال الطاقة الشمسية في بلادنا يوفر إنتاج ما يعادل ستين مرة حاجة البلدان الأوروبية من الطاقة الكهربائية، وأربع مرات ما يعادل حاجة العالم ،كذلك طاقة الرياح التي يمكن أن تستغلها الجزائر باستثمار يصفه خبراء بالمربح يدر عليها أرباحا تفوق 3 مليار يورو سنويا، [3] فضلا عن قدرة هذا القطاع الواعد على استحداث آلاف مناصب الشغل وتوفير طاقة نظيفة.

الجزائر مطالبة اليوم من أي وقت مضى بضرورة ضمان غذائها ليس باستيراده وإنما باستيراد الآلة التي تصنع الغذاء، كما تحتاج إلى قيادة رشيدة لها روح المسؤولية لتعزيز الحوكمة والشفافية ومحاربة الفساد وبناء شراكة تكنولوجية التي يمكن أن تحدث نقلة نوعية في اقتصادها تسمح بتحويل وتصنيع موادها الخام عوض تصديرها بأثمان رخيصة، مع ضرورة الاستثمار في العنصر البشري فلديها من الكفاءات والإطارات التي من أهم أولوياتها الدفاع عن الاقتصاد الوطني.

---

[1] فارس مسدور، برنامج: نقاط على الحروف، الشروق tv

[2] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014و إلى غير رجعة مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع الجزائر 2015

[3] الطاقة المتجددة في الجزائر ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki

خلاصة الفصل الثالث

إن الارتفاع المعتبر لأسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2000 مكن الجزائر من تحقيق مؤشرات كلية إيجابية سوآءا في رصيد الموازنة العامة أو رصيد ميزان المدفوعات، لتشرع الجزائر مع بداية 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية مع تطوي ربيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وإيجاد المحيط الملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، والتي تجسدت في ثلاث برامج هي. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ولدعم النمو الاقتصادي وأخيرا برنامج الاستثمارات العمومية، على طول الفترة 20142001

كما قامت بإنشاء صندوق سيادي وهو صندوق ضبط الإيرادات للحفاظ على الموازنة العامة للدولة وتخفيف حدة الصدمات التي يمكن ان يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

لكن سرعان ما تهاوت أسعار النفط في جوان 2014 مما أدخل البلد في أزمة اقتصادية واجتماعية فقدت من خلالها أكثر من نصف مداخيل النقد الأجنبي ونضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات نهائيا في فيفري2017 مع انهيار قيمة الدينار الجزائري .

وبالنظر إلى الأموال الضخمة التي ضخمتها الحكومة منذ 2001 والمقدرة بـ 1000مليار دولار كان يمكن أن تكون الجزائر دولة صاعدة، إلا أن معدل نموها بقي متوسطاً نتيجة ضعف إدارة هذه الأموال. كما أن المشاريع التي كانت محل انجاز خلال هذه الفترة كانت غير ناضجة وتفتقر لدراسات جدية ومعمقة. فلو أنفق هذا المبلغ على تهيئة القاعدة الصناعية، لساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

لذلك يجب تغيير معالم السياسة التجارية نحو قطاعات أكثر إنتاجية وكفاءة تتمثل في الفلاحة بالدرجة الأولى ثم السياحة فالصناعة، هذه القطاعات الحساسة التي يمكن أن تدر الملايين من الدولارات كما أنها لا تتأثر لا بارتفاع ولا بانخفاض أسعار النفط، كفيلة بنقل اقتصاد الجزائري إلى مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعي خارج الإيرادات النفطية.

إضافة للثروات الطبيعية والمعدنية الباطنية والطاقات المتجددة التي تزخر بها الجزائر التي تعتبر هي الأخرى اقتصاد بديل للنفط.

خـــاتمة

خـاتمـــة:

اعتمدت الجزائر منذ حصولها على استقلالها إلى يومنا هذا مجموعة من السياسات التجارية الهدف منها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وقد تنوعت هذه السياسات بين الحماية والحرية فاتبعت سياسة مركزية بحتة تجاوزت ثلاث عقود دعت من خلالها إلى مزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتأمين تنفيذ الخطط الاقتصادية.

حيث ركزت على فكرة الرقابة على وظيفة الاستيراد و إتباع استراتيجية تنموية تقوم على استغلال موارد النفط و إعادة استثمارها لتنمية الإنتاج المحلي عن طريق الصناعات الثقيلة ، لكن مع تدهور أسعار النفط في الثمانينات تعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمة وركود حيث ظهرت مساوئ التخطيط المركزي ،و كنتيجة حتمية لهذه الظروف اتخذت الدولة جملة من التدابير تمثلت في الإصلاحات الاقتصادية من 1989حتى 1998 فكان برنامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي ، و برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وهذا بمعيّة صندوق النقد الدولي، الذي فرض شروطه على الجزائر ، بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق و تمكين الاقتصاد الجزائري من مسايرة التغيرات والمستجدات التي أفرزتها البيئة الدولية ومواكبتها.

كما سعت الجزائر إلى تجسيد آليات التحرير التجاري فقامت بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وعقد اتفاقية الشراكة لدعم انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، الذي مازالت تخوض غمار مفاوضاتها إلى يومنا.

و بحلول الألفية الجديدة التي اعتبرت نقطةَ تَحوُّلٍ في المسار التنموي الوطني بسبب توافق الظروف الداخلية والخارجية، واستعادة الجزائر لعافيتها و أمنها الداخلي والوفْرة المالية التي أتاحتها عائداتُ النفط، توجَّهت الجزائر لإنشاء صندوق ضبط الإيرادات حيث يعتبر من بين الآليات المستحدثة للحفاظ على الموازنة العامة للدولة ، ثم تبنّت استراتيجية تنموية جديدة ،الهدفُ منها هو الارتقاء بمعدَّلات النموِّ الاقتصادي ورفْع معدَّل الاستقرار الاجتماعي من خلال احتواءِ البطالة وتحسين المستوى المعيشيّ و تطوير البِنية التحتية، حيث خصصت الدولة غلاف مالي قدر بـ432 مليار دولار لهذا البرنامج الذي أطلق عليه إسم برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 داعمة بذلك النشاطات المنتجة (التي توفر قيمة مُضافة، ومناصب العمل) و ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تطوير القطاع الفلاحي، وتحفيز المؤسَّساتِ الإنتاجية خاصَّةً المحليةَ وإعادة بناء المنشآت القاعدية و الصناعية التي تدعم النشاطَ الاقتصادي.

لكن مع تهاوي أسعار النفط في جوان 2014 أثر بشكل كبير على دواليب الاقتصاد الجزائري وأصبحت الدولة في وضع مزر وعلى مشارف الإفلاس، هذا يدل على أن المبلغ الضخم جدا والذي فاق 1 تريليون دولار بتصريح من رئيس الحكومة الذي صرف طيلة سنوات البحبوحة المالية، لم ينجح بنقل اقتصاد الجزائري الى مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعي خارج الإيرادات النفطية.

كان يفترض أن تخرج هذه الكتلة المالية الضخمة اقتصادنا من الدائرة المغلقة، لكن الإخفاق كان كبيراً على مستوى تطوير النسيج الصناعي والقطاعين الفلاحي والسياحي.

هذا ما يثبت فرضيات بحثنا وهي هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على 97% من المداخيل النفطية حيث أن سعر النفط مرتبط بتقلبات السوق النفطية العالمية التي تنعكس على مؤشرات الاقتصاد الوطني، لكن البحث عن بدائل وحلول أمثل ممكن جدا، من خلال قطاعات حيوية تعتبر العصب الحساس لاقتصاد الجزائر مع استغلال الثروات الثمينة الموجودة في باطن الأرض للتحرر نهائيا من تبعية النفط، وهذا ما وضحناه في الفصل الثالث.

زد على هذا فإن مؤسسات مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الوكالة الوطنية لتسيير القروض والقرض المصغر، استهلكت لوحدها منذ انشائها ما يقارب 132 مليار دينار جزائري بتصريح من بنك الجزائر، دون أن تحدث الحركية اللازمة في تشغيل العاطلين عن العمل، لأن فلسفة الحكومة من خلال هذه الآليات اجتماعية وليست اقتصادية.

في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة ومن أجل احتواء أزمة تدهور أسعار النفط انتهجت الدولة سياسة الحماية.بصفة مؤقتة من خلال نظام الحصص و تراخيص الاستيراد و التي اعتبرها وزير التجارة غير مجدية واصفا إياها بالنظام البيروقراطي والذي يفتقد للشفافية ، ثم منع851 مادة (بند جمركي) من الإستراد لتتوجه الحكومة إلى التمويل غير التقليدي الذي نعتبره خطرا على احتياطات البنك واستقلاليته ناهيك عن مساهمته في ارتفاع معدلات التضخم.

من خلال دراستنا المتواضعة لسياسات التجارة الخارجية الجزائرية على مدى ستة عقود من استقلالها نجد استمرار ارتباط النمو الاقتصادي في جانبه الأكبر بنمو قطاع المحروقات، وفيما يلي نقدم أهم نتائج البحث مع مجموعة من التوصيات والاقتراحات:

النتائـــــج :

1 . النفط في الجزائر أصبح يشكل مصدر قلق للجزائريين، وأضحى لعنة عليهم في ظل غياب العقلانية والرشادة في تسيير موارد هذا القطاع الحيوي لبناء قاعدة اقتصادية قوية، وللتحرر من تبعية النفط لابد أن تعول الدولة على قطاعات حساسة التي تعد المورد والمصدر الرئيسي للدخل والعمالة. من خلال إعادة بناء النسيج الصناعي والاهتمام أكثر بقطاع السياحة وإعطائه مكانته في تحقيق النمو الاقتصادي.

2ـ في ظل المتغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية، أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أهم القضايا، فاليوم نحن مطالبون بتأمين غذائنا، فالجزائر التي تتربع على 32 مليون هكتار من الأراضي الخصبة والمناخ المعتدل قادرة أن تطعم العالم بأسره لتتحرر بذلك من تبعية النفط.

3ـ عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي كانت له فائدة سياسية دبلوماسية ظرفية أما على الصعيد الاقتصادي أصبحت الشراكة عبئا على البلد، وكون منتجاتنا الصناعية والفلاحية لا تستجيب للمعايير التي يفرضها الأوربيون لما لا نقيم شراكة مع دول إفريقيا التي مسحنا لها ديون قدرت بـ 900مليون دولار فنحن الأولى بتصدير منتجاتنا إليها من الصين وتركيا التي غزت أسواقها، ولما لا تقوم سوناطراك بالاستثمار لاكتشاف النفط في إفريقيا كونها تمتلك خبرة واسعة في هذا المجال.

4ـ ينبغي على الحكومة اعتماد خطة اقتصادية متكاملة من خلال استغلال ما تبقى من احتياطي الصرف الموجود لبناء اقتصاد متنوع، فكل الامكانيات البشرية والمالية ممكنة إذا برع صانع القرار في استغلالها.

5ـ كيف يمكننا أن نستوعب نية الحكومة في زيادة الاستثمار، وفي الوقت ذاته تمتنع عن تعديل قاعدة 51/49 التي **تلغي أي طموح استثماري في الجزائر؟ إذ نأمل بضرورة تعديلها في كل من قطاع الخدمات والفلاحة والصناعة لتطوير منتجاتنا** كما ونوعا، مع إبقاء هذه القاعدة في قطاع المحروقات الذي يمثل سيادة الدولة.

6. إحلال المجهودات والكفاءات البشرية محل الريوع النفطية كشرط أساسي للإقلاع الاقتصادي.

7ـ يفترض على الدولة أن تفتح للمتعاملين الاقتصاديين باب الاستيراد، لكن بشرط من أموالهم الخاصة مع تقديم لهم كل الامتيازات الضريبية والشبه ضريبية والجمركية، فالاقتصاد الجزائري تعرض مؤخرا إلى تلاعب من القطاع الخاص الذي قدمت له الدولة كل الدعم والامتياز، ويتعلق الأمر هنا بمصنع تركيب سيارات شركة هيونداي ليتبين أنه يقوم بتوريد سيارات مركبة بشكل كامل، ماعدا العجلات التي يتم تركيبها في المصنع الذي لا يتوفر على أية تجهيزات فنية أو عتاد تقني، ليتم تسجيلها كسيارة جزائرية.

8ـ ترقية وتوجيه القطاع الخاص نحو الاستثمار الإنتاجي من أجل خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

2- الإقتراحـــات :

1- نقترح إنشاء مجلس أعلى للخبراء(مختصين) على رأس كل وزارة، تعتمد عليه في قراراتها واستراتيجياتها.

2- تجميد المشاريع التي لا تحظى بالأولوية، والتي ليس لها أثر اقتصادي واجتماعي، على غرار مشاريع الترامواي في المناطق قليلة الكثافة السكانية، وكذلك الطريق السيار للهضاب.

3- على الجزائر أن تسعى للانضمام إلى أكبر التكتلات الاقتصادية للاستفادة من عملية الاندماج، وتنشيط منطقة التجارة الحرة العربية لزيادة المكاسب من التبادل التجاري وتنشيط العملية التصديرية.

4- نقترح إقرار برنامج للمصالحة الاقتصادية يشمل رجال المال والأعمال الفارين إلى الخارج والمتورطين في التهرب من الضرائب وجرائم تبييض الأموال، بهدف فتح الباب أمامهم لضخ أموالهم في خزينة الدولة والبنوك، وهو ما يمكن أن يمنح الحكومة أريحية في التعاطي مع أزمة البترول، مع مصالحة أخرى تشمل بارونات التجارة الموازية أو السوق السوداء الذين يديرون50 مليار دولار خارج إطار تحكم الدولة.

وينظر لهذه المصالحة الاقتصادية على أنها ستمكن بارونات الخفاء من الظهور إلى العلن، على أن يتم منحهم إعفاءات جبائيه وشبه جبائيه لمدة 5 سنوات، وتسهيل الإجراءات التي تدفعهم لممارسة نشاطهم بشكل قانوني حتى تكون **المصالحة مع الاقتصاد** الموازي أقصر الطرق للتخلص من أضراره على الاقتصاد الوطني.

5- وضع تدابير وأنظمة جديدة للاستثمار تعمل على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، عبر إحداث مجالات اقتصادية تسمح بتعزيز وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

6- حتى نحدث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني يجب إعادة النظر في المنظومة الجبائية، هذه المنظومة التي تفرض 26 %ضريبة على الأرباح و19% الرسم على القيمة المضافة التي دمرت المستهلك الجزائري إذ لابد من تخفيضها وتوسيع دائرة إخضاعها بمعنى عوض أن تفرض على فئة معينة تفرض على كل الفئات بمعدلات منخفضة (لا تنتشر انتشارا عموديا بل أفقيا) وهكذا تتضاعف موارد الدولة.

7- اعتماد الصيرفة الإسلامية التي بيدها الحل في امتصاص الكتلة النقدية المكتنزة في البيوت بمئات الملايين من الدنانير، بنك البركة وبنك السلام لديهما منتجات إسلامية وهما موجودان في الدولة الجزائرية فمن يتعلم من هاذين البنكين؟ لا بد على الحكومة من تسريع وتيرة تفعيل الصيرفة الإسلامية عوض تدمير العملة الوطنية.

8- إن أبرز عامل في العصر الحديث هو الثورة ليس في الإنتاج وإنما في النقل، باعتباره نشاط اقتصادي إنتاجي، والجزائر تملك أسطولا جويا في حين إفريقيا تحتاج إلينا لنقل سلعها أو نقل سلعنا إليها، فإذا كان الكيلوغرام الواحد لنقل سلعة في إفريقيا يقدر بـ1 دولار فكم تجني الخطوط الجوية الجزائرية التي تمتلك حوالي

156 طائرة ، فدولة مثل المغرب غزت إفريقيا بمنتجاتها ، ببنوكها ، بسلعها، بطائراتها ، في حين تعجز الجزائر أن يكون لديها اقتصاد النقل، لذا نقترح رفع التجميد عن الشحن الجوي أمام المتعاملين الخواص، الذي سيسمح بنقل البضائع المحلية الموجهة للتصدير بما فيها المنتجات الفلاحية، في محاولة لتعزيز الإيرادات غير النفطية من جهة، والحصول على نقد أجنبي و استحداث مناصب عمل جديدة. من جهة أخرى.

لا يمكن لأي بحث أن يخلو من النقص ، كما لا يمكن له أن يغطي جميع الجوانب المرغوب معالحتها وهذا شأن هذه الدراسة التي حاولنا قدر الإمكان تسليط الضوء عن مختلف القضايا المتعلقة بالإقتصاد الوطني و إستعراض أهم المحطات سياسات التجارة الخارجية الجزائرية . فمن خلال دراستنا هذه تبين لنا بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث في حين إن أتيحت لنا الفرصة لإكمال هذا البحث لتطرقنا إليها بشكل معمق

وفي الأخير نأمل أننا قد وفقنا في إعطاء صورة واضحة نوعا ما عن سياسة التجارة الخارجية للجزائر على الأقل في الأوضاع الراهنة التي فرضتها تغيرات أسعار النفط في السوق العالمية، كما يعتبر بحثنا هذا فاتحة لمن يهمه التكملة في هذا الموضوع إذ يمكن أن يواصل تقييم سياسة التجارة الخارجية الجزائرية لأن هبوط أسعار النفط يمثل فرصة لإعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري فهو تحدي أكبر لتنويع قطاع صادراتنا خارج المحروقات مما يضمن مستوى عيش كريم لأبنائنا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع بالعربية:

الكتب :

1. أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، المعمورة، مصر،2006
2. بلقاسم حسن بهلول " سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر " الجزء الأول .– ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1999 ،
3. بول ساموسلن، علم الاقتصاد، العلاقات التجارية والمالية، تعريب مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993
4. حمدي عبد العظيم. اقتصاديات التجارة الدولية. مكتبة زهراء الشرق. 1996
5. رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان. التجارة الخارجية. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان الطبعة الأولى: 2000.
6. رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار النشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول 2000
7. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 1998
8. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية 2005.
9. ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة 2005
10. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005
11. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014و إلى غير رجعة مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع الجزائر
12. طارق الحموري جامعة الدول العربية، ندوة صياغة وابرام العقود الدولية، شرم الشيخ القاهرة. 25–29 ديسمبر 2007
13. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي منشورات الحلبي الحقوقية بيروت –لبنان 2003
14. عبد الله الركيبي، الجزائر في عين الرحالة الإنجليز، الجزء الأول، دار الحكمة، الجزائر، 1999.
15. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007

16. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت –لبنان، 2010.

17. محمد بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح الوضعية)مطبعة حلب، الجزائر ،1993

18. محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1957

19. محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الخارجية بين التأييد والمعارضة، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر، 2002

20. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، 2010

21. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008 .

22. ناصر دادي عدون، شعيب شنوف، الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية ال جزائر2003

23. ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر 2003

المجلات العلمية والملتقيات:

1. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح جامعة الجزائر، مجلة الباحث العدد 2003/2

2. برحومة عبد الحميد، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة العدد06 ،2006

3. بلغنو سمية، واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد العاشر، التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول. دون سنة

4. بوفليح نبيل، حكومة الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر صندوق ضبط الموارد نموذجا، الملتقى الثاني الموسوم بمتطلبات إرساء مباد ئ الحكومة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة يومي 27.28 فيفري 2013

5. حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقاربة بين الجزائر، المغرب وتونس مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع

6. حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة للجزائر (2014.2000)مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث جوان 2015 ص13

7. خاطر طارق عادل قرير، كريمة حبيب، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2014.2000 في تحقيق الإقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية تقييمية نوفمبر 2016

8. خالد المرزوك، مذكرة السياسات التجارية، قسم العلوم المالية والنقدية جامعة بابل،

9. خبابة عبد الله، مذكرة في العلاقات الاقتصادية الدولية 2018.2017

10.الداوي الشيخ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية على بطاهر والقانونية –المجلد– 25 العدد الثاني 2009

11. رائد فاضل جويد، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، (مجلة علمية محكمة) المجلد 5العدد 17 حزيران

12.السياحة البيئية، البيئة والحياة، مجلة تصدر عن وزارة البيئة العراقية، ال عدد12،

13.طارق قندوز قاسمي السعيد – تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (مقاربة وصفية تحليلية) جامعة المسيلة/ال جزائر 2017

14.عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دفاتر السياسة والقانون العدد 6 جانفي 2012

15.علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2014.2001 مداخلة بالملتقى العربي الأول للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة الجزائر

16.فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، جامعة سعد دحلب البليدة، مجلة الباحث . عدد 2012/11

17. مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر مجلة دفاتر بواد كس العدد رقم / 07 مارس 2017

18.موراي غبس، السياسة التجارية، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA)2007

19.ناصر بوعزيز، محاضرات في مقياس المنظمات الاقتصادية الدولية جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2014.2015

ـالتقاريـــــر:

1. إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير ال استثمار 2017
2. . البيان الصحفي رقم 17/201 الصادر من صندوق النقد الدولي.
3. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005 تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، عرض عام
4. تصريح رئيس الحكومة أحمد أويحي، عرض مخطط عمل الحكومة أمام مجلس الوزراء 6 سبتمبر 2017
5. تصريح رئيس ديوان وزارة التجارة، ديسمبر 2017
6. تصريح وزير السياحة حسن مرموري في منتدى الحوار "واقع قطاع السياحة في الجزائر وسبل النهوض به" 6مارس 2018
7. تصريح وزير الفلاحة الجزائري للجزيرة نت
8. تقرير الندوة الأممية للتجارة والاستثمار لسنة 2017 حول الاستثمار في العالم الأمم المتحدة، جويلية2017
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005.2009 أفريل2005
10. فارس مسدور، برنامج نقاط على الحروف، الشروق tv
11. فريد بن يحيى، برنامح نقاط على الحروف الشروق tv
12. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO حالة الأغذية والزراعة 2017

المذكرات والأطروحات:

1. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2012 .2013

خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015.2016

2. زريمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر، بلقايد تلمسان، الجزائر 2010-2011

3. زهير عماري" تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيم الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال فترة1980 .2009 أطروحة دكتورة، جامعة محمد الخيثر، بسكرة، الجزائر2009 – 2010

4. زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر، مذكرة شهادة ماجستير، جامعة منثوري قسنطينة، ال جزائر2010 .2011

5. سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة متنوري قسنطينة، الجزائر،2006.2007

6. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة، الجزائر 2008

7. فيصل لوصيف . أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر 1970 .2012 مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر 2013.2014

8. ناصر دادي عدون، ديناميكية تنظيم المؤسسات العامة الوطنية ذات الطابع الاقتصادي في اتجاه. اقتصاد السوق، رسالة ماجستير الجزائر :المدرسة العليا للتجارة،1992

القوانين، الأوامر، المراسيم:

1. قانون المالية التكميلي الصادر في 27 جوان 2000 المتعلق بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات

2. قانون رقم 22.23 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية 2004 الذي يمس تسبيقات بنك الجزائر

3. القانون رقم 62\144 المؤرخ في 13\10\1962 المتعلق بإنشاء بنك مركزي

4. المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 10/01/ 1996 الخاص بإنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX

5. المرسوم التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 1996/10/01 الخاص بإنشاء الديوان الوطني الجزائري لترقية التجارة الخارجية

6. المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 1996/03/03 الخاص بإنشاء الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة

7. المرسوم المؤرخ في 28\10\1963 الخاص بوضع نظام جمركي خاص بالواردات

8. المرسوم رقم 63\188 المؤرخ في 16\5\1963 الخاص باعتماد النظام الموقفي للواردات

9. المرسوم رقم 91/ 137 المؤرخ في 02/13 /1991 المتعلق بخوصصة التجارة الخارجية

10. الأمر رقم 71\73 المتعلق بالثورة الزراعية

11. الأمر 03.01 المتعلق بقانون تطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001

12. الأمر 03.01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

13. الأمر 08.06 المؤرخ في 15جوان 2006 المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001

14. الأمر 01.09 المؤرخ في 22 جولية 2009 الخاص بالاستثمارات في إطار الشراكة.

15. الأمر رقم 04 . 06 المؤرخ في 15 جولية 2006 المتضمن لقانون المالية لسنة 2006 الذي يقضي بتمويل عجز رصيد الخزينة العمومية

16. الأمر رقم 71\21 المؤرخ في 24 فيفري 1971 المتعلق بتأميم المحروقات

17. الأمر رقم 71\74 المتعلق بالتسيير الاشتراكي

قائمة المراجع بالأجنبيـة:

Les Ouvrages :

1- Abdelhamid Brahimi, l'économie Algérienne ,OPU, Alger

2-Bouderbal Sid Ahmed, La Fiscalité a la portée de tous , édition Maison des livres Alger Année 1987

3-Bouderssa Mohammed , la Ruine de l'économie algérienne sous le régime Chadli ,édition Ralima Alger 1993

4-Mouloud Hedir:" l'économie algérienne a l'épreuve de l'OMC ", éditions ANEP, Algérie, 2003

5-Nachida Bouzidi ;Le monopole de l'état sur le commerce extérieur, O ,P,U Alger Année 1988

Les Revues et les Rapports:

1 -Djamila Kasmi، diagnostique économique et financier des programmes de stabilisation et d'ajustement de l'économie Algérienne، Université lumière Lyon 2,2008

2 –Banque d'Algérie Rapport2017

Banque d'Algérie : Rapport 2001 « Evolution Economique et monétaire en Algérie », juillet 2002

3 -Karim Nashashibi et autres « L'Algérie stabilisation et transition a l'économie de marché, Fonds Monétaire International, Washington, USA, 1998

4 – Ministre de tourisme, sept sites algériens figurent patrimoine culturel de l'Unesco 2005,

5 – Ministre des finances Rapport 2016

6– OPEC.Annual statical bulletin (2008.2014

Sites d'internet:

1. http://mawdoo3.com consulter le 12\2\2018
2. http://www.aljazeera.net/news/ebusiness consulter le25/1/2016
3. http://www.altahrironline.com consulter le 13\09\2017
4. http://www aljazairalyoum. Vue le21\03\2017
5. http://blogs.aljazeera.net/blogs/02/6/2017
6. https://ar.wikipedia.org/wiki/consulter le 25\12\2016
7. http://www.eco-algeria.com/content consulter le 09\12\2017
8. http://www.dw.com/ar consulter le 25\02\ 016
9. http://www.dw.com/overlay/media/a consulter le20\\01\2016
10. http://www.elkhabar.com/press/article consulter le 9\09\2017
11. http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article consulter le 17/12/2017
12. https://arabic.cnn.com/business consulter le10\01\2017
13. https://arabic.cnn.com/world consulter le 19\01\2016
14. https://www.alaraby.co.uk/supplementmone vue le 28/9\/2015
15. https://www.noonpost.org/content/22444 consulter le 13\03\2016
16. https://www.alaraby.co.uk consulter le 20\09\2014
17. https://www.youm7.com consulter le 03\12\217
18. https://www:almaydeen,net/articles/blog consulter le 30\09\2017
19. www.albankaldawli,or

ملخص:

سعت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باتباع سياسات تجارية مختلفة من الرقابة إلى الاحتكار إلى الحرية بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

ومع حلول الألفية الجديدة حققت الجزائر وفرة مالية نتيجة انتعاش أسعار النفط في السوق العالمية، واقع مكن البلاد لإعادة بناء اقتصاد يقوم على تفعيل الإنفاق الاجتماعي والتنموي بالتزامن مع زيادة الاستثمار النفطي. لكن السقوط الحر لأسعار النفط في جوان 2014 أدخل الاقتصاد الوطني مرة اخرى في صدمة وهكذا أضحت سنوات الرخاء خلف الجزائر لأن قادة البلاد أداروا الرخاء المالي بكثير من التراخي فأغرقوا الاقتصاد في تبعية قصوى لعائدات تصدير المحروقات.

كل ما ذكر، هوما حاولنا الوقوف عنده من خلال هذه الدراسة التي تهدف إلى البحث عن معالم السياسة الاقتصادية التي ينبغي أن يقوم عليها الاقتصاد الوطني للتحرر من تبعية النفط، لإعادة تشكيل النموذج الحقيقي للنمو الاقتصادي الجزائري بعيدا عن الحلول المؤقتة للحكومة والتي أثبت الخبراء عدم نجاعتها.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية، تحرير التجارة الخارجية، أزمة النفط، تبعية النفط، سياسة التقشف، التمويل غير التقليدي. نظام الحصص

Abstract:

Since its independence in 1962, Algeria has endeavored to achieve economic and social development by following various trade policies from monopolization to freedom with a view to moving from a planned economy to a market economy.

With the advent of the new millennium, Algeria has achieved financial abundance due to the recovery of oil prices in the global market, a reality that enabled the country to rebuild an economy based on activating social and development spending in conjunction with increasing oil investment. However, the free fall of oil prices in June 2014 introduced the national economy again in shock and so the years of prosperity behind Algeria, because the country's leaders have managed financial prosperity much of the laxity and dumped the economy in the dependence of the maximum revenues of Fuel exports.

All of this is what we have tried to achieve through this study, which aims to search for the parameters of the economic policy on which the national economy should be based on the liberalization of oil dependence, to re-establish the real model of Algerian economic growth away from the temporary solutions of the government which the experts proved ineffective.

Key words: trade policy, foreign trade liberalization, oil crisis, oil dependency, Austerity policy, unconventional financing. Quotation system.